جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

العلوم الانسانية
تاريخ عام
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
خديجة يلو نسرين طرشي

يوم : 26/06/2022

العلاقات السعودية -اليمنية (1962-2015م)

لجنة المناقشة:

فتيحة شلوق	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
جازية بكرادة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
علي بلدي	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2021

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

مذكرة ماستر

العلوم الانسانية
تاريخ عام
تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم : أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
خديجة يلو نسرين طرشي

يوم : 26/06/2022

العلاقات السعودية -اليمنية (1962-2015م)

لجنة المناقشة:

فتيحة شلوق	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيسا
جازية بكرادة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مشرفا
علي بلدي	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية : 2022-2021

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ۚ
وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ
فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ
كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾

[آل عمران: 103]

إهداء

إلى سندي وقدوتي وقوتي إلى أبي الحبيب "عبد الرزاق ".

إلى جنتي في الحياة ومأمني وأماني إلى أمي الغالية "حدة شرك ".

أدعوا من الله أن يبعد عنهم بلاء الدنيا ويرزقهم لطف القدر،

وصحة الجسد وعافية الدهر.

إلى أختي الوحيدة نادية توأم روحي ورفيقتي في الحزن والضحكات،

وإلى زوجها عادل.

إلى الكتف والسند والركن الثابت في دنياي إلى إخوتي الثلاث:

أخي، عماد الدين وعائلته الصغيرة زوجته عائشة وابنتهم الحبيبة وتين.

وإلى أخي زكرياء وهارون،

لن أنسى دعمكم وتشجيعكم لي وثقتكم بي مهما حييت.

إلى أخي الذي لم تنجبه أمي لزهر غزة وزوجته منى وبناته انتصار، روان، رزان.

إلى صديقتي التي شاركت معها هذا العمل نسرين طرشي.

إلى صديقات العمر ورفيقات الدرب شكرا لتشجيعكم لي.

وإلى كل من علمني حرفا وزودني بمعلومة.

أهدي لكم هذا العمل المتواضع.

خديجة يلو...

إهداء

إلى من أحمل اسمه بكل إفتخار ...

إلى الشمعة التي أذابت نفسها لتنير لي طريق العلم والمعرفة...والدي الكريم "عبد الله".

إلى صاحبة العطاء اللامحدود...

إلى من كان دعائها سر نجاحي...أمي الحبيبة "طرشي خوخة".

أدامكما الله نورا لنا في الحياة...

إلى سندي في الحياة... أخي الحبيب "فوزي" وفقك الله ويسر لك أمورك...

إلى من كانت تدعمني أختي الحبيبة "ليلى"،

وإلى زوجها الفاضل" كمال طرشي" الذي كان له الفضل الكبير في تيسير أموري،

وأبنائهما: أمير، جنى وسجى...حفظهم الله من كل شر...

إلى إخوتي وسعادة بيتنا مروان وإسمهان وفقكم الله في الحياة...

إلى أبناء عائلتي الكرام كل بإسمه...

إلى الأصدقاء والزملاء الأعزاء، وإلى رفقاء دربي ومن شاركتني هذا العمل

"خديـــــــــــــــــــــــــــــجة يلو"...

وإلى كل من كان له فضل في تعليمي ووصولي إلى هذه المرحلة ...

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع....

نسرين طرشي...

شكر وعرفان

الشكر الأول والأخير لله سبحانه وتعالى الذي منحنا نعما لا تعد ولا تحصى،
ويسر لنا طلب العلم،
وأوصلنا إلى هذا المقام فالحمد لله ملئ السماوات والأرض وما بينهما
نتوجه بأسمى معاني الشكر والعرفان والتقدير
إلى الأستاذة القديرة الدكتورة "**جازية بكرادة**" التي تكرمت بالإشراف على هذه المذكرة.
وعلى ما بذلته من جهد ووقت،
وما قدمته من توجيهات كان لها بالغ الأثر سواء من ناحية الشكل أو الموضوع،
فجزاها الله خير جزاء وأدامها منبعا للعطاء.
كما نتقدم بالشكر والإمتنان
إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الذين
سيشرفون على مناقشة هذا البحث والجهود التي بذلوها في تصويبه.
ونتقدم بالشكر الجزيل للدكتورة اليمنية "**سالي**"
والأستاذ "**خالد البدوي**" عضو في دار المنظومة
وجامعة نايف للعلوم الأمنية على ما قدموه لنا من معلومات ومراجع قيمة.
ولن ننسى جميع أساتذة قسم التاريخ
الذين أناروا فكرنا طيلة سنوات الدراسة بالجامعة،
ولم يبخلوا علينا بالعلم والإرشاد والتوجيه.

مقدمـــــــــــــــــــــــــــة

تعتبر شبه الجزيرة العربية ذات أهمية كبيرة نظرا لموقعها الإستراتيجي، إذ تشرف على أهم المضائق المائية في العالم (مضيق هرمز ومضيق باب المندب والخليج العربي والبحر الأحمر وبحر العرب، قناة السويس)، مما جعلها محط أنظار الدول الغربية وأصبحت بؤرة للتوتر والصراعات الدولية والإقليمية، هذا الأمر إنعكس على علاقات دولها التي عرفت تذبذبا مستمرا بين أخذ وجذب، حسب المصالح المتبادلة، فتارة في تقارب وتارة أخرى في خلاف وصراع، وهو ما اتصفت به العلاقات السعودية اليمنية.

فعند الحديث عن العلاقة بين هذين البلدين لابد من التطرق إلى مجموعة من العوامل المؤثرة في نشوء هذه العلاقة وتطورها، ويعتبر الموقع الجغرافي من أهم هذه العوامل حيث تقع كلاهما في شبه الجزيرة العربية، ويشتركان في حدود جغرافية واحدة كانت سببا لتذبذب العلاقة بينهما، حيث تميزت في أغلب الأحيان بالنزاع أكثر من التعاون والصلح، هذا الأمر جعل طابع التوتر والأزمات هو السمة الأساسية للعلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن في الفترة (1962 – 2015م)، بالأخص في المجال السياسي والعسكري.

إن البحث في العلاقات السعودية اليمنية ما بين عامي 1962م حتى عام 2015م هو محاولة للاقتراب وفهم هذه العلاقات وإلقاء الضوء على العوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي عملت على تحديد نوع العلاقات بينهما.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان دافعنا من اختيار هذا الموضوع الذي يدور حول العلاقات السعودية اليمنية لأسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

1/ الأسباب الذاتية:

- حب الإطلاع والتعرف على أهم قضايا الوطن العربي المعاصر.
- عدم التطرق للموضوع في المنهاج الدراسي.

- الرغبة في الخوض ودراسة حقيقة ما يجري بين الدولتين.

2/ الأسباب الموضوعية:

- أن الحرب في اليمن تعتبر موضوع الساعة ويكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في الساحة الدولية.

- دراسة طبيعة العلاقات السعودية اليمنية.

- معرفة الجوانب والحيثيات المتحكمة في سير العلاقات بين الدولتين.

- محاولة إلقاء الضوء على مدى التأثير الخارجي في العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية دراستنا للموضوع في:

تقديم رؤية شاملة لطبيعة العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية في الفترة 1962م-2015م، كما أن دراسة السياسة السعودية تجاه اليمن في هذه الفترة الحساسة من تاريخ العلاقات بين الدولتين يعمل على إثراء المكتبات خاصة وأن فترة الدراسة هي حدث معاصر ما زال قائما إلى غاية اليوم.

أهداف دراسة الموضوع:

- إستعراض الأوضاع الجغرافية والتاريخية للدولتين.
- التعرف على أهم الأحداث والوقائع بين الدولتين وما أفرزته من نتائج في العلاقة بينهما.
- تتبع مسار العلاقات بين البلدين وتطورها في الفترة 1962-2015.
- إبراز السياسة المتبعة من طرف المملكة العربية السعودية في اليمن.

– إطلاع الباحثين على ماهية ونوع العلاقة القائمة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

الإشكالية:

إن العلاقات بين الدول غالبا ما تخضع إلى محددات داخلية وخارجية تتحكم بها، والعلاقات السعودية – اليمنية كباقي الدول تخضع لمحددات داخلية مثل القبيلة ومذهبيا وجغرافيا، بالإضافة للمحددات الخارجية التي تسير في إطار العوامل الداخلية، وفي هذا الإطار تسعى دراستنا للإجابة على الإشكالية التالية: **إلى أي مدى ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في التحكم بديناميكية العلاقات السعودية – اليمنية في الفترة الممتدة ما بين 1962 – 2015؟**

وتندرج ضمن هذه الإشكالية أسئلة فرعية نذكر منها:

– كيف كانت البدايات الأولى للعلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن؟

– كيف تطورت العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن ما بين (1955 – 2003م)؟

– فيما تمثل مسار العلاقات بينهما في الفترة (2004 – 2015م)؟

– ماهي أهم المواقف الدولية والإقليمية من الصراع السعودي اليمني؟

عرض الخطة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وتساؤلاتها الفرعية إتبعنا الخطة التالية:

مقدمة تناولنا فيها التعريف بالموضوع بشكل عام، وطرحنا الإشكالية بالإضافة للأسئلة الفرعية، وقسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول وكل فصل إلى ثلاث مباحث، وكل مبحث إلى مطلبين.

فالفصل الأول تناول المدخل التاريخي لدراسة العلاقات السعودية – اليمنية وجاء بعنوان الجذور التاريخية للعلاقات السعودية اليمنية، وهو فصل ضروري لتبيين طبيعة العلاقات بين البلدين قبل الفترة المحددة للدراسة (1962 – 2015م)، مما يعطي تصورا واضحا

لطبيعة التطورات والأحداث التي حصلت في البلدين، ومدى تأثيرها في العلاقات بينهما. وقد احتوى الفصل على ثلاث مباحث، تضمن الأول التطور السياسي لكل من السعودية واليمن، ودرس المبحث الثاني الخلفية التاريخية للعلاقات، حيث تطرقنا فيه إلى بداية النزاع الحدودي خاصة فيما يخص منطقة عسير، أما المطلب الثاني خصصناه للحرب السعودية اليمنية سنة 1934م، ثم يأتي المبحث الثالث ليسلط الضوء على الحركات الإنقلابية في اليمن وموقف السعودية منها خاصة إنقلابي سنة 1948م وسنة 1955م.

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان تطور العلاقات السعودية– اليمنية في الفترة مابين (1955 – 2003م) ويندرج تحته ثلاث مباحث خصص المبحث الأول لدراسة توتر العلاقات السعودية– اليمنية، الذي تضمن أسباب تأزم العلاقات بين البلدين وآثار ثورة 1962م على العلاقة، بينما يتناول المبحث الثاني سياسة السعودية تجاه محاولات الوحدة و موقفها من وحدة اليمن سنة 1990م، وجاء المبحث الثالث لدراسة السياسة السعودية تجاه اليمن مابين سنتي 1994م و2003م، والذي خصصنا مطلبيه لدور السعودية في حرب 1994 وإعادة ترسيم الحدود خاصة معاهدة جدة سنة 2000م والجدار العازل سنة 2003م.

وجاء الفصل الثالث والأخير لدراسة المسار الجديد للعلاقات بين السعودية واليمن في الفترة الممتدة ما بين (2004 – 2015م)، وقد إحتوى هو الآخر على ثلاث مباحث، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى موقف السعودية من المتغيرات الجديدة في اليمن خاصة الحركة الحوثية، والحراك الشعبي سنة 2011م، أما المبحث الثاني تكلمنا فيه عن التدخل العسكري السعودي في اليمن سنة 2015م (عاصفة الحزم) ذكرنا فيه مجريات عاصفة الحزم وانعكاساتها على اليمن، أما المبحث الثالث والأخير فخصص للحديث عن المواقف الإقليمية والدولية من الصراع السعودي اليمني فذكرنا أهم الدول التي كان لها أثر في هذا الصراع.

ولتغطية الموضوع إعتمدنا على مجموعة متنوعة من المصادر والمراجع أهمها:

المصادر:

- فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية.
- عبد الله السلال وآخرون، ثورة اليمن الدستورية (تأليف ضباط من رؤساء خلايا القيادة العسكرية لثورة 1948م).
- يوسف الهاجري، السعودية تبتلع اليمن "قصة التدخلات السعودية في شؤون الشطر الشمالي لليمن".

المراجع:

- إيلينا جولوفكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962-1985، تر: محمد علي عبد الله البحر.
- أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيين مراجع ومواجع.

الرسائل الجامعية:

- باسل علي سالم العلي، العلاقات السعودية اليمنية (1932 - 1962م) دراسة في العلاقات السياسية.
- الشنباري سفيان أحمد محمود، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني (2011 - 2015م).

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الجوانب التالية:

1/ الحد الزماني: لقد كان اختيارنا لهذه الفترة الزمنية وتحديد عام 1962م وهو العام الذي قامت فيه الثورة اليمنية على الحكم الملكي الزيدي، والتي كانت سببا في تغير سياسة السعودية تجاه اليمن، إلى عام 2015م وهو العام الذي كانت فيه عملية عاصفة الحزم التي

تعد حدثا تاريخيا غير منعطف العلاقة بينهما وقلبها رأسا على عقب بالتدخل العسكري السعودي في اليمن، لكن التركيز على هذه الفترة لا يعني إهمال الفترة السابقة كون أن العديد من المعطيات الحالية لها امتداداتها التاريخية منذ نشأة الدولتين وهو ما سيتم التطرق إليه.

2/ الحد المكاني: اقتصرت الدراسة على المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية.

الدراسات السابقة:

إن محاولة استعراض البحوث والدراسات السابقة حول الموضوع تفيد الباحث في بناء أساس منهجي سليم ومتمكن ومحيط بجميع حيثيات موضوعه، وكذلك إضافة قيم معرفية جديدة للدراسة.

وعلى مستوى المراجع المستخدمة من طرفنا والمطلع عليها بخصوص تغطية العلاقات السعودية – اليمنية، نجد:

– دراسة للباحثة إنتظار عبد الله علي، تحت عنوان الحدود اليمنية السعودية دراسة في الجغرافيا السياسية وهي رسالة ماجستير أجريت سنة 2008، هدفت الباحثة من خلال دراستها الكشف على المراحل الأساسية للنزاع الحدودي اليمني السعودي وتحليل الاتفاقيات والمعاهدات الحدودية بين البلدين. وقد توصلت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:

_ أن ترسيم الحدود بين اليمن والسعودية خرجت دون تدخل طرف خارجي حيث وصلت إلى إتفاق ودي دون اللجوء إلى التحكيم الدولي.

_ بهذه المعاهدة الحدودية تحققت مستويات أفضل من التعاون المشترك والارتقاء بعلاقات جديدة تلبي مصالح الشعبين وتحقق الشراكة في مختلف المجلات وتعميق الأمن والاستقرار في المنطقة.

_ لقد ركزت هذه الدراسة أكثر شيء على النزاع الحدودي الذي كان بين اليمن والسعودية لذلك أفادتنا في تتبع الجذور التاريخية للعلاقات بين البلدين.

– و دراسة بعنوان العلاقات السعودية–اليمنية(1932–1962م) دراسة في العلاقات السياسية، والتي تقدم بها الباحث باسل علي سالم العلي، استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث عام 1997، تناولت الدراسة طبيعة العلاقات السعودية – اليمنية منذ تأسيس الدولة السعودية 1932م إلى عام 1962م العام الذي قامت فيه الثورة على الحكم الملكي الزيدي، كما تضمنت الدراسة أثر العوامل الخارجية على العلاقات السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية من خلال مواقفهم من الأحداث، مثل موقف الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي من ثورة 1962م.

– دراسة بعنوان: العلاقات السعودية اليمنية في الفترة من 1932 – 1953م، والتي تقدمت بها الباحثة مروى سليمان عبد الحفيظ رضوان فايد، للحصول على درجة الماجستير في الآداب جامعة الزقازيق عام 2004، تناولت فيها أهم الأوضاع الجيوسياسية للسعودية واليمن والجذور التاريخية للعلاقات بين الدولتين خاصة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية السياسية في الفترة 1932 – 1953م وبالتالي استفدنا من هذه الدراسة البدايات الأولى للعلاقات اليمنية السعودية (1932–1953) والتي وضفناها في الفصل التمهيدي من موضوعنا الذي درس فترة ما بين (1962–2015م)، فلم تتطرق هذه الدراسة إلى الفترة الزمنية لموضوعنا.

المنهج:

ولدراسة موضوعنا هذا اتبعنا المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والتحليلي، فالمنهج التاريخي تمّ توظيفه في ضبط الأحداث والتطورات الحاصلة، من خلال إتباع التسلسل الكرونولوجي للأحداث وتتبع تطور العلاقات بينهما. أما المنهج الوصفي التحليلي تمّ من

خلاله وصف مشكلة الدراسة وأبعادها وتحليل السياسة التي اتبعتها المملكة العربية السعودية تجاه اليمن.

الصعوبات:

لا يخلو أي بحث من الصعوبات ويمكن حصرها فيما يلي:

- صعوبة الوصول إلى بعض المصادر المهمة حتى عن طريق الأنترنت.
- اختلاف المعلومات وطغيان النزعة الذاتية في كتابة تاريخ هاتين الدولتين.
- نقص المادة العلمية التي تناولت الفترة من 2012 إلى 2015م فأغلبها مقالات ومجلات.
- إن موضوع الدراسة كانت تغطيته لفترة زمنية طويلة شملت عدة تغيرات في العلاقة بين البلدين ولم نستطع تجاهلها لأنها هي الأساس فيما آلت إليه العلاقات بين البلدين في وقت لاحق.

الفصل الأول:

الجذور التاريخية للعلاقات السعودية – اليمنية.

المبحث الأول :التطور السياسي للمملكة العربية السعودية واليمن.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية.

المطلب الثاني: اليمن.

المبحث الثاني :الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية – اليمنية.

المطلب الأول: النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية.

المطلب الثاني: الحرب السعودية اليمنية 1934م.

المبحث الثالث :الحركات الإنقلابية باليمن وموقف السعودية منها.

المطلب الأول: الإنقلاب الدستوري 1948م.

المطلب الثاني: انقلاب 1955م.

خلاصة.

الفصل الأول: الجذور التاريخية للعلاقات السعودية – اليمنية.

إن تاريخ العلاقات السعودية – اليمنية شهد حالة من المد والجزر، فقد نشبت عدة حروب بين الطرفين وعقدت العديد من الإتفاقيات والمعاهدات بينهما، ومع ذلك لم تستقر إلى يومنا هذا، فالمتتبع لتاريخ علاقاتهما يجد أنها ضاربة في القدم وتعود إلى أواخر القرن الثامن عشر ميلادي، لذا سنتناول في هذا الفصل الجذور التاريخية للعلاقة بينهما.

المبحث الأول: التطور السياسي للمملكة العربية السعودية واليمن.

قبل التحدث عن جذور العلاقات السعودية – اليمنية، يتوجب علينا التطرق إلى الموقع الجغرافي والمراحل التاريخية لكلا البلدين، لتوضيح طبيعة العلاقات وبدايتها الأولى، ومدى تأثير الموقع في الأحداث السياسية بين الدولتين.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية.

إن للمملكة العربية السعودية موقعا استراتيجيا مهما في شبه الجزيرة العربية، إذ تقع في جنوب غربي قارة آسيا في شبه الجزيرة العربية[1]، وتمثل الجزء الأكبر من مساحتها[2]، حيث تقدر مساحتها بمليونين ومئتان وثمانية وأربعون ألف (2.248.000) كيلومتر مربع[3]، ويحدها من الشمال الأردن والعراق والكويت، ومن الشرق الخليج العربي وإيران وقطر والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ومن الجنوب سلطنة عمان واليمن، ومن الغرب البحر الأحمر وخليج العقبة[4].

---

[1]– الملحق رقم: 01، ص 87.

[2]– فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 125.

[3]– شوقي أبو خليل، أطلس دول العالم الإسلامي، ط2، دار الفكر، دمشق، 2003، ص 59.

[4]– أمين ساعاتي، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، ط01، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،1991، ص 07.

أما الموقع الفلكي فهي تقع بين دائرتي عرض 35،17° و32° شمالا، وبين خطي طول 36° و45،36° شرقا[1].

وبالنظر لتطورها التاريخي يمكن القول بأن تاريخ المملكة العربية السعودية هو تاريخ آل سعود، التي منها اشتقت الدولة اسمها[2]، وكما يمكن ربط تاريخها بظهور دعوة المصلح الديني محمد بن عبد الوهاب[3] سنة 1740م؛ الذي كان يدعو إلى العودة لتعاليم الإسلام الأولى الصحيحة وتخليص المنطقة من الخرافات التي شاعت في شبه الجزيرة العربية خاصة في نجد[4].

وقامت الدولة السعودية الأولى على إثر اتفاق بين محمد بن عبد الوهاب والأمير محمد بن سعود أمير الدرعية آنذاك، وكان مجمل الإتفاق هو نشر هذه الدعوة في ربوع نجد والجزيرة وخارجها[5]، وهنا بدأ محمد بن سعود يدعو إلى إتباع هذه الدعوة والانضمام تحت لوائها.[6]

وبالفعل توسع أمير الدرعية (ابن سعود) ليضم أكثر أجزاء نجد، ولم يبق خارجا عن حكمه غير الرياض والإحساء والقصيم، غير أن الدولة العثمانية شعرت بخطورة تلك

---

[1]– عبد الرحمان بن صالح المطيري، العلاقات السعودية الإماراتية السياسية خلال الفترة 1972–2014، دراسة العلاقات السياسية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2014، ص 04.

[2]– عبد الله سعود القباع، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، شركة مكتبات عكاظ، الرياض، 1980، ص 28.

[3]–محمد بن عبد الوهاب: هو محمد بن عبد الوهاب بن سليمان بن علي ولد في أوائل القرن الثاني سنة 1110 ه، من قبيلة تميم نشأ في بيت له عراقة النسب والعلم، كان يدعو الى التوحيد لله ونبذ البدع والخرافات التي وقع فيها الناس (للمزيد ينظر إلى: صالح بن محمد بن إبراهيم الحسن، فقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، الرياض، 1399 هـ، ص 14).

[4]– دلال محمد سليمان السعيد، علاقات الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 04.

[5]– عبد الفتاح أبو عافية، محاضرة في تاريخ الدولة السعودية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص ص 13 – 14.

[6]– عبد الله سعود القباع، المرجع السابق، ص 17.

الحركة، لأن نجاحها يؤدي الى فصل الحجاز وخروجه عن يدها، وبالتالي تفقد زعامتها على العالم الإسلامي، وذلك بوجود الحرمين الشريفين في الحجاز، فاستعان السلطان العثماني بمحمد علي باشا والي مصر، الذي أرسل جيشه إلى الحجاز وسافر معهم لمقاومة الوهابيين[1]، وبعد قتال شديد بين القبائل المتحالفة مع إبن سعود وقوات محمد علي باشا انتصر هذا الأخير عام 1818م لتنتهي بذلك الدولة السعودية الأولى[2]، وفي عام 1819م أمر محمد علي باشا إبنه إبراهيم باشا بهدم العاصمة وقام إبراهيم بتنفيذ أوامر أبيه وهدم نجد[3].

وفي عام 1902م كان عبد العزيز بن محمد بن سعود[4] من الذين تركوا الدرعية عند استلاء إبراهيم باشا عليها، فإستقر في بلدة العيينة وبعد أن انسحب إبراهيم بقواته من نجد راودته فكرة إقامة دولة جديدة فيها[5]، ولتجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع خرج مع أربعين (40) رجلا من الكويت عبر الصحراء متوجها إلى الرياض، حيث تمكن من عجلان حاكم الرياض، وهو من قبائل آل الرشيد، وبذلك استرد الأمير لقبه الديني (الإمام) وخلال هذه الفترة توسع الأمير في أنحاء الجزيرة العربية، ليضم في نهاية 1913م ساحل الخليج من الكويت إلى قطر[6].

---

[1]– عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي(1516–1922م)، دار النهضة، بيروت، 1984، ص 216.

[2]– إنتظار عبد الله علي، الحدود اليمنية –السعودية دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، 2008، ص 92.

[3]– صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج01، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د، ت)، ص 196.

[4]– عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل آل سعود: (1953/1876م) ولد بالرياض ونشأ في قصر أبيه، حفظ القرآن الكريم وتعلم ركوب الخيل في صباه، كان من أهم منجزاته هو انتصاره على آل الرشيد واسترجاع الرياض، وأسس المملكة العربية السعودية الحديثة وأصبح أول ملك لها. (للمزيد ينظر إلى: خير الدين الزركلي، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، 1988، ص17).

[5]– عبد الله صالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج 01، ط13، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2005، ص 288.

[6]– انتظارعبد الله علي، المرجع السابق، ص 93.

زاد نفوذ الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية مع بداية الحرب العالمية الأولى، وهذا ما أدى بإبن سعود لتسوية علاقاته مع العثمانيين على أساس ثابت، ولهذا قام بعدة مفاوضات معهم انتهت بإتفاق سنة 1914م اعترف فيه الملك عبد العزيز بن سعود بالحكم العثماني على نجد والأحساء ورضي بتعيينه واليا عثمانيا على نجد[1].

قبل انهزام الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وعقد اتفاقية سايكس بيكو عام1916م، بين بريطانيا وفرنسا والتي قسمت العالم العربي، أعطي لابن سعود الاستقلال وفقا للإتفاقية التي كانت بينه وبين بريطانيا عام1915م، والتي بموجبها تمّ الإعتراف به حاكما مستقلا على نجد والأحساء وتضمنت حق وراثة أبناءه الحكم من بعده، وبعد ذلك وانطلاقا من الدعم البريطاني لإبن سعود أعلن هذا الأخير نفسه سلطانا على نجد ثم حائل ثم الطائف والحجاز أخيرا عام 1926م، وبعد عام اعترفت بريطانيا في معاهدة أخرى لعبد العزيز بن سعود باستقلاله الكامل وسيادته على نجد والحجاز، وفي عام 1932م تمّ الإعتراف دوليا بدولة المملكة العربية السعودية[2].

أما بخصوص المجتمع السعودي فإننا نجد سكانها كلهم عرب، فهي موطن إسماعيل عليه السلام، فهم يحرصون على أحسابهم وأنسابهم ويفتخرون بها[3]، ويبلغ عدد سكان المملكة حوالي خمسة وثلاثون مليون وثلاثة عشر ألف وأربعمائة وأربعة عشر (35.013.414) نسمة حسب إحصائيات 2020م[4]، وهي فسيفساء من حيث النسيج القبلي والمذهبي، حيث يقطن أكثرية الشيعة في المنطقة الشرقية وذلك لإقترابهم من شيعة إيران والعراق، كما تبلغ نسبة البدو حوالي 15 % من السكان، فهم الذين احتفظوا منذ عشرات

---

[1]– محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط02، عين للدراسات والبحوث، (د، ب)، 1988، ص 225.

[2]– إنتظار عبد الله علي، المرجع السابق، ص ص93 – 94.

[3]– عبد الرحمان حميدة، جغرافية الوطن العربي، ط01، دار الفكر، دمشق، 1997، ص 344.

[4]– الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية، إجمالي عدد سكان السعودية، منتصف عام 2020، الموجودة على الموقع: http://www.stats.sa، أطلع عليه يوم: 2022/02/19، على الساعة: 21:24.

القرون بعاداتهم وتنظيمهم الإجتماعي، أما الفلاحون فكانوا يعيشون في قرى وفي مدن صغيرة ذات البيوت الطينية متباينة الطراز، أما الآن أصبحت المساكن على شكل فيلات وحيدة الطابق محاطة بحديقة[1].

لقد نجح الملك عبد العزيز في تحويل مجتمع شبه الجزيرة العربية من مجتمع قبلي إلى دولة، وتحويل ابن العشيرة إلى مواطن وذلك باستخدام لما يعرف بنظام الهَجر؛ والذي يقوم على أينما وجد الماء في الجزيرة العربية كان على أقرب قبيلة بدوية أن تهجر بيوت الشعر، وتبني بجوار الماء وتقتفي الماشية وتزرع وتتحضر وتستقر[2].

أما الجانب الإقتصادي كانت موارد المملكة العربية السعودية ضعيفة ومقتصرة على الرعي والقليل من الزراعة البدائية والتجارية التقليدية مع وجود بعض الحرف اليدوية، لكن فيما بعد اهتم الملك عبد العزيز ببناء اقتصاد البلاد على أسس جديدة، حيث اهتم بتطوير الزراعة وإنعاش التجارة وذلك بتأمين وتشجيع عملية التسويق بين الحواضر والبادية[3]. كما نجد الثروة النفطية حيث تمتلك السعودية أعلى احتياطات النفط في العالم[4]، ويمثل البترول المصدر الأول للثروة في المملكة العربية السعودية[5]، ففي سنة 1976م بلغت إيرادات المملكة حوالي (103384) مليون ريـــال سعودي ومثل قطاع البترول نسبة90.4% من إجمالي هذه الإيرادات والتي من خلالها تمّ بناء المؤسسات وتحديثها

1– عبد الرحمان حميدة، المرجع السابق، ص 45.

2– رأفت الشيخ، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د، ب)، 1996، ص 176.

3– رأفت الشيخ، المرجع نفسه، ص 174.

4– قيس ناصر راهي، دور الدولة في أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتنجتون (دولة المملكة العربية السعودية أنموذجا)، مجلة الخليج العربي، (مج،40)، (ع،01-02)، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص11.

5– يسرى الجوهري، جغرافيا دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص 32.

وتقديم خدمات لكافة قطاعات المجتمع، وبحلول عام 2013م تحولت السعودية إلى أكبر منتج للبترول[1].

المطلب الثاني: اليـــمـــن .

عرفت اليمن منذ القدم بالعربية السعيدة (ARABIA FELIX) واليمن السعيد، وقد اشتق اسمها من اليُمْن وهو الرخاء والبركة، وتمتد على رقعة جغرافية واسعة[2]، حيث تقع في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية[3]، تقدر مساحتها بخمسة وسبعين ألف(75000) ميل مربع[4]، يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية؛ التي لها مع اليمن شريط حدودي بطول مئة وخمسة وأربعون (145) كيلومترا، ومن الشرق سلطنة عمان بحدود تبلغ مئتان وثمانية وثمانون (288) كيلومترا، ولها ساحل جنوبي على بحر العرب وساحل غربي على البحر الأحمر.[5]

أما فلكيا فتمتد الرقعة اليمنية بين دائرتي عرض 12°و19° شمالا وخطي طول41°و54° شرقا[6].

---

[1]– إقبال مرزوق مفلح، أثر الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، عمان، دولة الإمارات) في الفترة 2011 – 2016م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 2016، ص 28.

[2]– المركز الوطني للمعلومات رئاسة الجمهورية اليمنية، الموجودة على الموقع: http://yemen-nic.info، أطلع عليه يوم: 2022/05/07، على الساعة: 20:55.

[3]– الملحق رقم: 02، ص88.

[4]–القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد الشماحي، اليمن الإنسان والحضارة، ط03، منشورات المدينة، بيروت،1985، ص15.

[5]– علي إبراهيم مطر، مسار العلاقات السعودية–اليمنية...الأطماع الاستراتيجية الدائمة، الأخبار، الموجودة على الموقع: https://www.al-akhbar.com، أطلع عليه يوم 2021/12/08، على الساعة 21:30.

[6]– الموسوعة العربية، اليمن جغرافيا، الموجودة على الموقع: https://www.arab-ency.com، أطلع عليه يوم:2021/12/12، على الساعة 15:35.

إن تاريخ اليمن نال نصيبا واستحقاقا كبيرا من التدوين في المصادر الجغرافية والتاريخية منذ القدم وإلى الآن. ويبدأ من أواخر الألفية الثانية قبل الميلاد، حيث قامت بها مملكة سبأ، معين، قتبان وحمير[1].

أما فترة الإسلام وبعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، أرسل وفوده إلى اليمن يدعوهم للإسلام، وقد كانت وقتها اليمن تحت الحكم الفارسي، فإستجاب اليمنيون لدعوة الإسلام لينتشر بذلك بها في السنة السابعة (07) للهجرة، وصارت جزءاً من الدولة الإسلامية وتحت حكمها، وظلت اليمن ولاية في الخلافة الإسلامية في العهدين الأموي والعباسي رغم أن الخلفاء وجدوا صعوبة في الحكم فيها[2].

فبعد ضعف الدولة العباسية وتفككها أثر هذا على الولايات التابعة لها ومنها اليمن، التي فقدت وحدتها ونشأت بها دويلات عدة تصارعت فيما بينها على الحكم تمثلت في الدولة الزيادية، اليعفرية، الأيوبية، والدولة الزيدية التي أسسها الهادي يحيى بن الحسين[3]، واتخذ مدينة صعدة عاصمة له واستمر الصراع بينهم إلى أن تمكنت الدولة الأيوبية من إعادة الوحدة إلى اليمن باستثناء شماله الذي كان يسيطر عليه الزيديون[4]، ثم انتقل الحكم

---

[1]– علي إبراهيم مطر، المرجع السابق، ص03.

[2]– غازي عبد الرحمان القصيبي، ثورة 1962في اليمن وأثرها على السياسات الخارجية لكل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كلية لندن الجامعية، لندن، 1970، ص08.

[3]– الهادي يحيى بن الحسين:(859 – 901م) هو الإمام الهادي يحيى بن الحسين إبن القاسم الرسي، عالم وفقيه وسياسي مؤسس دولة الأئمة في اليمن، وواضع أسس الزيدية. (للمزيد ينظر إلى: الموسوعة اليمنية، ط02، ج 04، مؤسسة العفيف الثقافية، الجمهورية اليمنية، ص 3055).

[4]– الزيديون: الزيدية هي فرقة تنسب إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، والمذهب الزيدي هو أحد فرق الشيعة الثلاث (الإثني عشرية، الإسماعيلية، والزيدية)، وتعتبر الزيدية أعدل وأقرب المذاهب إلى مذهب أهل السنة والجماعة. (للمزيد ينظر إلى: القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، الزيدية، نشأتها ومعتقداتها، ط03، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، 2007، ص ص 13 – 14).

بها إلى الدولة الرسولية؛ التي استمرت في حكم اليمن مدة قرنين من الزمن، بإستثناء شمال اليمن[1].

جاء بعد الدولة الرسولية "بنو طاهر" ودخلوا في صراع مع الأئمة الزيديين ومع المماليك أيضا، وقد استمر الصراع بين المماليك والطاهريين إلى أن تمكنت الدولة العثمانية من القضاء عليهم والسيطرة على اليمن عام 1538م بحجة حماية الأماكن المقدسة من الخطر البرتغالي[2].

وفي عام 1598م قام الإمام القاسم بن محمد بثورة ضد العثمانيون؛ بسبب التدهور الذي وصلت له البلاد، وكثرة الضرائب التي كانت الدولة العثمانية تفرضها عليهم، وقد دامت هذه الثورة أكثر من عشرين (20) سنة تمكن من خلالها القاسم بن محمد من طرد الأتراك سنة 1636م[3].

بعد خروج العثمانيين من اليمن حدث اضطراب سياسي وفوضى في البلاد، نتيجة للخلاف والصراع الداخلي بين حكام اليمن دام حوالي قرنين من الزمن، أدى في نهاية الأمر إلى احتلال بريطانيا لجزء من اليمن عام 1839م، وعودة الحكم العثماني مرة أخرى إليها عام 1849م، وبسبب النزاع القائم بين الأئمة الزيديين استطاع العثمانيون دخول صنعاء عام 1872م لكنهم لم يستقروا بها واقتصرت سيطرتهم على السواحل اليمنية ولم تصل إلى معظم المناطق الشمالية التي ظلت تحت سلطة الأئمة، فقد قام الإمام

---

[1]– صفاء لطف محمد عروة، اليمن والجامعة العربية 1945 – 1962م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة صنعاء، اليمن، 2010، ص 05.

[2]– صفاء لطف محمد عروة، المرجع نفسه، ص ص 05 – 06.

[3]– المركز الوطني للمعلومات رئاسة الجمهورية اليمنية، التاريخ السياسي اليمني، الموجودة على الموقع: http://www.yemen-nic.info، أطلع عليه يوم: 2021/12/07، على الساعة: 23:20.

المنصور محمد بن يحيى حميد الدين[1] بعد مبايعته عام 1899م بمحاربة العثمانيين لإخراجهم من اليمن، لكن المرض أثر عليه فتوفي في عام 1904م، بعد وفاة الإمام المنصور تولى إبنه يحيى حميد الدين[2] الإمامة[3].

وتسلم السلطة في المناطق الشمالية التي كانت تابعة لوالده، وقد سار على خطى والده فرفع راية الجهاد ضد العثمانيين[4]، فقد شن حربا ضدهم دامت سبع (07) سنوات، انتهت بتوقيع اتفاق دعان سنة 1911م؛ والذي اعترف فيه الإمام يحيى بالسيادة العثمانية مقابل اعترافها بزعامته على المناطق التي كانت تحت سيطرته، وبعد اندلاع الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية الحرب مع دول المحور ضد الحلفاء وقف الإمام يحيى محايدا من الحرب حتى جاءت الفرصة عندما أعلنت معاهدة مردوس في 30 أكتوبر 1918م، وبمقتضاها خرجت تركيا من الحرب وسلمت مناطق نفوذها للحلفاء، وفي

---

[1]– محمد بن يحيى حميد الدين: (1255– 1322هـ/1839 – 1904م) هو محمد بن يحيى بن محمد حميد الدين، ولد ونشأ وتتلمذ في صنعاء وكان عالما فقيها وشاعرا، مؤسس حكم بيت حميد الدين بعد مبايعته بالإمامة في مدينة صعدة، حارب العثمانيين بعد دخولهم إلى صنعاء. (للمزيد ينظرإلى: الموسوعة اليمنية، (مج،02)، المرجع السابق، ص ص 1211 – 1212).

[2]– يحيى حميد الدين: (1286 – 1367هـ/1869 – 1948م) الإمام المتوكل على الله، من أئمة الزيدية، ولد بصنعاء، وتفقه وتأدب بها وخرج مع أبيه منها إلى صعدة سنة1307هـ، وولي الإمامة بعد وفاة والده، وكانت وقتها صنعاء في أيدي العثمانيين فهاجمها وحاصرها فإستسلمت حاميتها، ودخلها فأعادوا الكرة عليها فإنسحب منها رأفة بأهلها، وواصل القتال إلى سنة 1326هـ. (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994، ص 400).

[3]–الإمامة: ظهرت الإمامة في اليمن كنظام سياسي في أواخر القرن الثالث (03) هجري حوالي 285هـ، وكان أول إمام لهاه هو يحيى بن الحسين، وتتابع بعد ذلك حكم الأئمة في اليمن حتى تم إلغائها عام 1962م بع الثورة مباشرة وقيام النظام الجمهوري، أي أنها استمرت حوالي إحدى عشر(11) قرنا. (للمزيد ينظر إلى: إدجار أوبلانس، اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، تر: عبد الخالق محمد لاشيد، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص ص05 – 06).

[4]– صفاء لطف محمد عروة، المرجع السابق، ص ص 06 – 07.

نفس الوقت دخل الإمام يحي صنعاء واستلم مقاليد الحكم و أعلن نفسه حاكما مستقلا على اليمن[1].

وبهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى أضحت الإمبراطورية البريطانية سيدة الخليج، وقامت بعقد العديد من الإتفاقيات الثنائية مع الحكام وشيوخ القبائل، وكرست سيطرتها عليهم عن طريق المساعدات والرواتب الشهرية والأسلحة[2]،كما عملت على تقسيم الجزيرة العربية حسب أهوائها ومصالحها فقسمت اليمن جغرافيا إلى قسمين أحدهما شمالي والآخر جنوبي[3]، حيث خضع القسم الشمالي لحكم الإمامة "لآل حميد الدين" متمثلة بالإمام يحيى حميد الدين وأبنائه، والذين سقط حكمهم بعد ثورة 1962م، أما القسم الجنوبي ظل خاضعا للحكم البريطاني إلى غاية 1967م تاريخ قيام جمهورية اليمن الديمقراطية[4].

يتسم اليمن ببنية اجتماعية مركبة ومرتكزة على أسس قبلية وطائفية مذهبية، بحيث تمثل القبيلة والعشيرة الوحدة الاجتماعية له، ويرجع ذلك إلى طبيعة اليمن وتقسيماته الجغرافية، فهناك مئة وستون (160) قبيلة تشكل جل المجتمع اليمني، وتتمايز فيما بينها من جوانب عدة، فمنها القبائل الكبيرة مثل: بكيل، حاشد ومذحج، وقبائل صغيرة مثل: نجران، سفيان والأغابرة[5].وقد بلغ عدد سكان اليمن حسب إحصائية سنة 2020م حوالي

---

[1]– سفيان أحمد محمود الشنباري، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني (2011 – 2015م)، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غــزة، 2016، ص 15.

[2]– محمد الحسيني إسماعيلي، السقوط الأخير تاريخ الصراع على السلطة منذ ظهور الإسلام وحتى الوقت الحاضر، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006، ص 196.

[3]– قيس جمال، التعددية الحزبية في اليمن وأثرها في تطور الحياة السياسية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2009، ص ص 02 – 03.

[4]– سفيان أحمد محمود الشنباري، المرجع السابق، ص 16.

[5]– هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، (ع،37)، المركز العربي للأبحاث، قطر، مارس 2019، ص 57.

تسعة وعشرون مليونا وثمانية مئة وخمسة وعشرون ألفا وتسعمئة وثمانية وستون(29.825.968) نسمة[1].

أما مذهبيا فاليمن بلد شبه متجانس مذهبيا بحيث يسود به مذهبان اثنان الشيعي (الزيدي) والسني، فغالبية السكان من أتباع المذهب السني ويقدرون ب 70% تقريبا ويتمركزون في المناطق الجنوبية والساحلية والهضاب الوسطى، أما أتباع المذهب الزيدي فتقدر نسبتهم بما يقرب 30% ويعيش أغلبهم في المناطق الشمالية. وهناك أيضا أقليتان إحداهما الطائفة الإسماعيلية وهي فئة قليلة وتصنف كجزء من الشيعة والأخرى اليهودية ولا يتجاوز عدد أفرادها المئات[2].

وبالنظر إلى الجانب الاقتصادي، فإننا نجد أن اقتصاد اليمن يسيطر عليه قطاعان اثنان هما قطاعا النفط والخدمات في ظل محدودية دور الصناعة وجمود القطاع الزراعي الذي يعيش عليه تقريبا نصف عدد سكان اليمن، فالدولة لم تحسن استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، ولم تحاول معالجة الأزمات الاقتصادية التي يمر بها اليمن، وعمدت إلى الاعتماد على الدعم الخارجي في تمويل مشاريع الخدمات وإدارتها مما أثر بشكل سلبي في مستوى المعيشة للمواطنين، وانتشار الفقر بين جميع فئات المجتمع حتى فئة المتعلمين وحاملي الشهادات الجامعية[3].

---

[1]– البنك الدولي، تعداد السكان في أكبر المدن (الجمهورية اليمنية)، الموجودة على الموقع: http://www.data.albankaldawli.org، أطلع عليه يوم: 2022/02/26، على الساعة: 10:29.

[2]– فؤاد الصلاحي وآخرون، الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أفريل2010، ص ص 08_09.

[3]– نادية فاضل عباس فضلي، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، مجلة الكوفة، (مج، 06)، (ع، 17)، جامعة الكوفة، العراق، 31 ديسمبر2013، ص 386.

المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية اليمنية.

لقد أدى تقسيم الوطن العربي جغرافيا حسب الأهواء والمصالح الأجنبية الخاصة، إلى فرض واقع الحدود والذي افرز صراعات ونزاعات بين الدول وهذا ما حصل بين كل من السعودية واليمن خاصة بعد دخول طرف ثالث في المنطقة وهم الأدارسة.

المطلب الأول: النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية.

إذا نظرنا في مسار العلاقات السعودية اليمنية، نجدها علاقات يشوبها التوتر وعدم الاستقرار في أغلب الأحيان، فقد عرفت الدولتان عدة نزاعات فيما بينهما. خاصة فيما يخص منطقة عسير[1] التي تقع في الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن[2].

ففي عام 1908م برز رجل من نسل الأدارسة وهو "محمد بن علي بن أحمد بن إدريس"[3]، الذي وصل إلى صبيا (وهي احدى محافظات جيزان) وهو محمل بالطموحات السياسية، وهذا ما جعل الناس تلتف حوله وشكل قوة في المنطقة، فتخوفت الحكومة العثمانية منه، خاصة بعد أن حاول احتلال (أبها[4]) عام 1910م، إلا أنه لم يستطع ذلك

---

[1]–عسير: نسبة إلى أحد ساكنيه إسمه عسير من العدنانيين، يحدها شمالا بلاد بالحمر ومحائل، وجنوبا بلاد قحطان، ودرب بني شعبة وشرقا بلاد شهران، وغربا ساحل البحر الأحمر، وقد كانت عسير في العهدين الأموي والعباسي تارة تابعة لليمن وتارة تابعة للحجاز. (للمزيد ينظر إلى: فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية (1926–1934)، ط01، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1983، ص 30).

[2]– عبد الرحمان الوجيه، عسير بين النزاع السعودي اليميني، ط01، (د، ن)، القاهرة، 1999، ص 15.

[3]– محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن إدريس: ولد بمدينة صبيا عام 1293هـ، نشأ نشأة دينية، ثم تعلم بعض فنون العلم على بعض علماء عسير، ثم إلتحق بكلية الأزهر بمصر ومن مصر سافر إلى السودان وقد ساعده سفره هذا في الإطلاع على الأحداث السياسية والدولية ومجرياتها. وبوصول الإدريسي إلى وطنه أخذ يجمع عليه الرأي العام بإلقائه للمواعظ الدينية فإنجذب إليه الناس. (للمزيد ينظر إلى: هاشم بن سعيد النعمي، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، الأمانة العامة للإحتفال بمرور 100 عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999، ص ص 296–297).

[4]– أبها: تمثل حاضرة منطقة عسير، بصفتها قاعدة رئيسية ومقر إمارتها وعاصمتها الإدارية والسياسية، تقع على سلسلة جبال السراة. (للمزيد ينظر إلى: مسفر بن سعد الخثعمي، الرسوم الصخرية في مدينة أبها وضواحيها، مجلة الدارة، (ع،02)، دارة الملك عبد العزيز، أبها، 2005، ص 157).

نتيجة لدعم العثمانيين لهذه المدينة[1]، وأثناء الحرب التي وقعت بين إيطاليا والدولة العثمانية، عقد الإدريسي اتفاقا مع إيطاليا وحصل على المال والسلاح، وبهما استطاع أن يستولي على (جيزان[2] وأبي عريش[3]وصبيا)[4].

لكن بعد توقف الدعم الإيطالي للإدريسي توجه هذا الأخير إلى بريطانيا التي كانت تحتل عدن وعقد اتفاقية معها عام 1915م، وبموجبها طلبت بريطانيا من الإدريسي محاربة الأتراك لتلقي الدعم منها، وكمكافأة له بذلك أعطت بريطانيا له ميناء الحديدة[5] وجعلته أيضا الحاكم في منطقة عسير، وهذا ما أثار غيض الإمام يحي في الجنوب (اليمن) لأنه كان يعتبر عسير منطقة تابعة لليمن، وبعد تعيين الإدريسي كحاكم لعسير أحس الشريف حسين بخطره فقام بإغراء أبناء أسرة آل عائض (أسرة من عسير) بالثورة عليه فوجد الإدريسي نفسه في حصار، فالشريف حسين في الشمال والإمام يحي في الجنوب، والمتمردين(آل عائض) في الداخل[6].

عندما رأى الإدريسي الخطر الذي يحيط به كتب إلى ابن سعود (سلطان نجد) يطلب منه الإعانة على إخماد التمرد الداخلي، فاستجاب ابن سعود لطلب جاره، وأرسل

---

[1]– يوسف الهاجري، السعودية تبتلع اليمن" قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمالي من اليمن"، ط02، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1991، ص29.

[2]– جيزان: تقع في الجزء الجنوبي الغربي للمملكة العربية السعودية، يحدها من الشرق منطقة عسير، ومن الشمال مكة المكرمة ومن الغرب البحر الأحمر ومن الجنوب اليمن. (للمزيد ينظر إلى: موسوعة مقاتل من الصحراء، جيزان المملكة العربية السعودية، الموجودة على الموقع: https://www.moqatel.com، أطلع عليه يوم:2022/03/28، على الساعة: 21:43).

[3]– أبي عريش: تقع جنوب غرب المملكة السعودية، وهي تابعة لإمارة منطقة جيزان. (للمزيد ينظر إلى: موسوعة العريق، الموجودة على الموقع: https://www.ariq.net، أطلع عليه يوم: 2022/03/28، على الساعة: 22:21).

[4]– فتوح عبد المحسن الخترش، المصدر السابق، ص ص 34–35.

[5]– انتظار عبد الله علي، المرجع السابق، ص 104.

[6]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص 30.

إليه قوة عسكرية وكان ذلك عام 1920م حيث دارت معركة انتصر فيها الأدارسة وحلفائهم الوهابيين على المتمردين[1].

وفي عام 1922م توفي محمد الإدريسي، وتولى بعده الإمارة ابنه (علي) لكن شهدت فترته ضعفا وذلك لتلاعب الوزراء بالحكم، وأمام هذا الوضع المتدهور للأدارسة في عسير انتهز الإمام يحي الفرصة وتحرك ليسيطر على إمارة عسير المتحالفة مع السعوديين وضم الإمام (نجران)، لكن بعد طلب الإدريسي علي من إبن سعود للمرة الثانية بنجدته ودعمه، إلا أن هذا الأخير لم يوافق بحجة أنه لا يتدخل بين الإخوة المسلمين، لكن بعد إصرار الإدريسي للدعم وافق آل سعود وواجهوا الإمام يحيى الذي اضطر للانسحاب من نجران[2].

لم يكن هناك حدود واضحة بين عسير واليمن فأرسل الإمام يحي قواته لتحتل ميدي؛ وهي بلدة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر جنوب نجران، فأرسل ابن سعود للإمام يحي طلبا لسحب قواته[3].

بعد المخاطر والاعتداءات في عسير رأى الإدريسي نفسه ضعيفا فتوجه إلى الملك عبد العزيز آل سعود، واتفق معه على توقيع (معاهدة مكة[4]) في 21 أكتوبر1926م، التي تتضمن دخول إمارة الأدارسة في صبيا وأبي عريش تحت حماية السعودية[5]. وفي سنة 1930م بدأ إبن سعود يتدخل في الشؤون الداخلية لعسير إلى أن تلقى من الإدريسي رسالة يدعوه فيها لاستلام الإدارة الخارجية والمالية، وهكذا أحكم إبن سعود الطوق على إمارة

---

[1]– فتوح علي المحسن الخترش، المصدر السابق، ص 44.

[2]– أمين ساعاتي، المرجع السابق، ص 146.

[3]– محمد طارق محي الدين صالح مرزوقة، العلاقات السعودية البريطانية (1902 – 1953)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2001، ص 141.

[4]– ملحق رقم: 03، ص ص 89 – 90.

[5]– أحمد حسن شرف الدين، اليمن عبر التاريخ دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة، ط02، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1964، ص 276.

عسير وأعلن ضمها إلى مملكة الحجاز وسلطنة نجد وهذا ما أدى إلى تأزم العلاقات أكثر مع الإمام يحيى، الذي كان يعتبر عسير جزء من اليمن فنشبت حربا بين آل سعود والإمام يحيى[1].

المطلب الثاني: الحرب السعودية اليمنية 1934م.

إن سيطرة السعودية على منطقة عسير وإدعائها أحقيتها في المنطقة، جعل الإمام يحيى يدخل في حرب معها كما ذكرنا سابقا وهذا بمساعدة كل من عبد الله بن الشريف حسين أمير شرق الأردن والإمام يحيى حميد الدين الذي كان يتطلع إلى تأمين واسترجاع حدود اليمن التاريخية[2].

وقبل أن يخطو الإمام يحيى خطوة المواجهة العسكرية مع السعودية وجه لها إنذار في 22 مارس 1934م، يدعوها فيه بضرورة إرجاع منطقة عسير لليمن، إلا أن الجانب السعودي رفض تسليم المنطقة، وبعد سلسلة من المفاوضات بين الجانبين عرض الملك عبد العزيز آل سعود أن تكون نجران منطقة محايدة، لكن الإمام يحيى لم يعط جواب محدد، فشن بذلك السعوديين هجومهم وتمكنوا من الإستيلاء على نجران بسرعة، لكن تقدمهم تباطأ في الجبال بسبب عدم اعتيادهم على خوض المعارك بها، واستطاع الأمير فيصل بن عبد العزيز الإستيلاء على منطقة الحُديدة[3].

بعد احتلال الأمير فيصل لمنطقة الحُديدة أدرك الإمام يحيى خطورة الوضع وأنه لا يمكنه مواصلة القتال نتيجة للتفوق الواضح للقوات السعودية، أبرق في 12 أفريل 1934م إلى الملك عبد العزيز معلنا استعداده لوقف القتال وطلب الهدنة وفتح باب المفاوضات من

---

[1]– محمد طارق محي الدين صالح مرزوقة، المرجع السابق، ص 141.

[2]– فتحي العفيفي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية دراسة تاريخية – سياسية – قانونية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2000، ص 280.

[3]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص 12.

جديد وإبرام معاهدة أخوية بين البلدين، فأجاب الملك عبد العزيز بموافقته على السلام مقابل شروط تتوقف على أساسها الحرب وهي :

- انسحاب القوات اليمنية تماما من نجران.
- تسليم رهائن أهل الجبال الذين في حوزة الإمام.
- قطع العلاقات بين اليمنيين وقبائل أهل الجبال.
- تسليم الأدارسة للسلطات السعودية بعد أن ثبت تحريكهم للفتن في عسير وفقا لمعاهدة العرو سنة 1931م[1].

بدأت مفاوضات الصلح في الطائف يوم 15 ماي 1934م، وقد ترأس الوفد السعودي خالد بن عبد العزيز[2] والوفد اليمني برئاسة عبد الله الوزير[3] وكان الملك عبد العزيز قد حدد الهدنة حتى 24 ماي 1934م إلى أن يتم تنفيذ الشروط المسبقة التي توقفت على أساسها الحرب، إلا أنه وبناءً على اقتراح من لجنة الوساطة الإسلامية اضطر الملك عبد العزيز لمد مدة الهدنة حتى 29 ماي 1934م. وأصدرت الخارجية السعودية في 30 ماي 1934م بيانا تؤكد فيه وصول الإدريسي واتباعه إلى مركز قيادة الأمير فيصل في حين قبل الإمام

---

[1]– مروى سليمان عبد الحفيظ رضوان فايد، العلاقات السعودية اليمنية في الفترة 1932م إلى 1953م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الزقازيق، مصر، 2004، ص 131.

[2]– خالد بن عبد العزيز:(1913– 1982م) هو الإبن الخامس للملك عبد العزيز آل سعود، ورابع الملوك الذين حكموا المملكة العربية السعودية، عين عام 1962م نائب لرئيس الوزراء، وفي عام 1965م اختير وليا للعهد وكان عمره آنذاك 52 عاما وأعلن ملكا للسعودية عام 1975م بعد اغتيال أخيه الملك فيصل بن عبد العزيز، وقد امتدت فترة ملكه سبع (07) سنوات. (للمزيد ينظر إلى: الجزيرة نت، الملك خالد بن عبد العزيز، الموجودة على الموقع: http://www.aljazeera.net، أطلع عليه يوم:2022/05/20، على الساعة: 18:05).

[3]– عبد الله الوزير:(1885 – 1948م) هو عبد الله بن أحمد الوزير، فقيه زيدي وقائد ثورة الدستور اليمنية عام 1948م، كان نائبا عن الإمام يحيى في التوقيع على معاهدة الطائف مع الملك عبد العزيز سنة 1934م بالطائف، عندما تمكن الثائرون من قتل الإمام يحيى في انقلاب 1948م نصب إمام شرعيا وملكا دستوريا ولقب نفسه الهادي إلى الحق، له مجموعة من المؤلفات أبرزها: تاريخ اليمن خلال القرن الحادي عشر، تاريخ طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى. (للمزيد ينظر إلى: المعرفة، عبد الله الوزير، الموجودة على الموقع: http://www.marefa.org، أطلع عليه يوم:2022/05/20، على الساعة: 18:45).

يحيى كامل شروط الملك عبد العزيز، وقام هذا الأخير بالتوقيع على بنود المعاهدة في 17 جوان 1934م وعلى إثرها انسحبت القوات السعودية من الأقاليم اليمنية التي إحتلتها وذلك في 14 أوت 1934م[1].

وقد تضمنت معاهدة الطائف[2] ميثاق تحكيم بين البلدين مدته عشرين (20) عاما ويمدد تلقائيا، كما ساعدت هذه الإتفاقية على توطيد العلاقات بين البلدين، واستمرت سارية المفعول حتى شهر سبتمبر 1962م عندما ادعى الرئيس عبد الله السلال[3] أن مدن جيزان ونجران وإقليم عسير تابعة لليمن ولابد أن تعود إليها كاملة، وبذلك زالت حدة التوتر بتوقيع معاهدة الطائف والتي بدورها مهدت الطريق لقيام علاقات جيدة بينهم.[4]

---

[1]– سيد مصطفى سالم، تكوين اليمن الحديث (اليمن والإمام يحيى 1904–1948)، ط04، دار الأمين، القاهرة، 1994، ص422.

[2]– الملحق رقم: 04، ص ص91–102.

[3]– عبد الله السلال: (1917–1994م) عسكري ورجل دولة يمني قاد أول إنقلاب عسكري ناجح ضد حكم الإمامة في اليمن وأقام النظام الجمهوري فيها بدعم عسكري وسياسي ومادي من نظام الرئيس الرئيس جمال عبد الناصر. (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج03، ص 849).

[4]– باسل علي سالم العلي، العلاقات السعودية–اليمنية(1932–1962م) دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، الجامعة الأردنية، 1997، ص45.

المبحث الثالث: الحركات الإنقلابية باليمن وموقف السعودية منها.

بعد التوقيع على معاهدة الطائف عرفت العلاقات السعودية – اليمنية بعض الهدوء والتعاون وقد ساهم في ذلك الأحداث التي عرفها اليمن والمتمثلة في انقلاب 1948م وانقلاب 1955م.

المطلب الأول: الإنقلاب الدستوري 1948م.

كان الإمام يحيى ينظر إلى الوطن والشعب كملكية خاصة ورثها من أجداده، له حرية التصرف فيها، فكانت سياسته عاجزة طاغية تخدم مصالحه الشخصية[1]. حيث طبق قوانين لا يرضاها الشعب، كأخذ رهائن من العائلات في المناطق التي يحكمها، لكي يضمن عدم تمردهم عليه، ونظام الضرائب الذي أرهق كاهل المزارعين، ونتيجة لهذه السياسة نشأت معارضة شعبية ضد الحكم تهدف لتغييره[2].

بعد مدة من عودة بعض الشباب اليمنيين سنة 1941م، الذين كانوا يدرسون في الخارج إلى اليمن وزعوا منشورات معارضة لحكم الإمام يحيى في شوارع صنعاء[3]، أما في عام 1946م وزع المعارضون لحكم الإمام منشورات تضمنت انتقادات له ولرجال حكومته وأصدروا صحف مثل صحيفة (صوت اليمن) لتبين ظلم حكم الإمام أمام الرأي العام العربي والإقليمي والدولي[4].

وبإلتحاق إبراهيم بن يحيى إلى المعارضة سنة 1946م، وتغييره للقبه إلى سيف الحق بدلا من سيف الإسلام الذي يعتبر اللقب التقليدي لأمراء اليمن. وأدى انضمام هذا

---

[1]– عبد الله السلال وآخرون، ثورة اليمن الدستورية (تأليف ضباط من رؤساء خلايا القيادة العسكرية لثورة 1948)، ط01، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، 1985، ص 28.

[2]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص 53.

[3]–مؤيد محمود حمد، الصراع السياسي في اليمن 1948–1977، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، (مج،17)، (ع،07)، جامعة تكريت، العراق، 2010، ص 293.

[4]– عبد الله السلال، المصدر السابق، ص ص 56 – 57.

الأخير إلى تعاطف بعض من الأطراف العربية مع أحرار اليمن، ومن بينهم المصلح الفضيل الورتلاني، الذي توجه عام 1947م إلى اليمن بغرض إنشاء شركة يمنية للصناعة والتجارة، وخلال وصوله إلى صنعاء إطلع على أوضاع اليمن من كل الجوانب، فأرسل تقرير إلى الإمام يحيى بدر الدين ينصحه بالإصلاح ثم غادر اليمن. لكن بعد أشهر عاد إليه وبالتحديد إلى عدن حيث التقى بأعضاء الجمعية اليمانية الكبرى، ثم انتقل إلى صنعاء مندفعا لتغيير الحكم الإمامي الفاسد، حيث اتصل الفضيل بعسكريين ومدنيين للاستعداد لتفجير الثورة مهما كانت النتائج، فقاموا بعدة اجتماعات للتخطيط لثورتهم.[1]

ففي عام 1948م بدأت الحركات الثورية باليمن، إذ دبر عبد الله بن أحمد الوزير عضو ديوان الإمام انقلابا ضد الإمام يحيى[2]، وكانت نتيجة هذا الإنقلاب هي إغتيال الإمام يحيى على أيدي مجموعة من الثوار بقيادة القردعي[3]، بعد أن أطلقوا عليه النار في سيارته، مما أدى إلى وفاته هو ورئيس وزرائه عبد الله العميري ومرافقيهم[4]. وهذا الحدث عرف بالإنقلاب الدستوري، حيث نجح عبد الله الوزير بإزاحة آل حميد الدين من الحكم وتولى هو الحكم كإمام دستوري.[5]

---

[1]– عبد الله السلال، المصدر السابق، ص65.

[2]– فاطمة سلومي، اليمن من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري (دراسات في التحولات السياسية للثورة)، ط01، دار الرافدين، لبنان، 2015، ص 16.

[3]– القردعي: هو مناضل وثائر يمني من محافظة مأرب، انخرط في حركة الأحرار اليمنيين، واتفق مع عبد الله الوزير للانقلاب على الإمام يحيى، وفي عام 1948م، قام بقتل الإمام بعد أخذه لفتوى شرعية تجيز ذلك. (للمزيد ينظر إلى: أحمد شيرين القردعي، الشهيد علي ناصر القردعي(1885–1948)، اللآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 1993، ص ص 36 – 37.

[4]– عبد العزيز قائد المسعودي، معالم تاريخ اليمن المعاصر، ط01، مكتبة السنحاني، الجمهورية اليمنية، 1992، ص 335.

[5]– سفيان أحمد الشنباري، المرجع السابق، ص 24.

لكن هذا الانقلاب فشل[1]، فرغم أنه قضى على الإمام يحيى، إلا أنه لم يتمكن من ولي عهده أحمد، الذي لجأ هو وأتباعه إلى مدينة حَجّة، وأعلن استعداده لمهاجمة المتمردين في صنعاء[2]، وهناك قامت السعودية بدعمه حتى تمكن من اكتساح الجبال الشمالية وقام بطرد الإمام عبد الله الوزير عن صنعاء، ولولا دعم السعودية المادي والعسكري لما تمكنت عائلة آل حميد الدين الزيدية من إعادة الحكم لها[3].

كانت السعودية منذ إتفاقية الطائف، حريصة على استقرار الأوضاع في اليمن، لأن ذلك يؤثر على الأوضاع الداخلية للسعودية، ومن جانب آخر أن أي تغيير في شكل الحكم في اليمن يعني مرحلة جديدة ومختلفة للعلاقات بين البلدين، وقد يؤدي إلى إعادة النظر في إتفاقية الطائف، وذلك يدخلهم إلى مرحلة جديدة من عدم الاستقرار[4].

المطلب الثاني: انقلاب 1955.

إن انقلاب 1955م هو انتفاضة داخلية بين أطراف الأسرة المالكة، ويعد شكلا من أشكال الصراع على الحكم[5]، حيث نشب هذا الصراع داخل أسرة حميد الدين نتيجة المناداة بمحمد البدر إبن الإمام أحمد وليا للعهد. وسعى فيه الإنقلابيون إلى استبدال الإمام أحمد بأخيه الأصغر عبد الله بن يحيى الذي كان يرغب في تحديث اليمن وإخراجه من

---

[1]– إبراهيم فنجان الإمارة، التنافس على ولاية العهد في اليمن (1948–1962)، مجلة جامعة ذي قار، (مج، 02)، (ع، 04)، جامعة ذي قار، البصرة، 2007، ص 40.

[2]– عبد العزيز قائد المسعودي، المرجع السابق، ص337.

[3]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص 54.

[4]– سفيان أحمد الشنباري، المرجع السابق، ص 25.

[5]– علي أحمد مطر، المرجع السابق، ص 08.

قوقعته والعزلة التي يعيشها. وقد اعتقد الإنقلابيون أنه بإمكانهم تحقيق هدفهم في الإطاحة بالإمام أحمد عن طريق شقيقه عبد الله وبالتالي السيطرة على البلاد مباشره[1].

عندما انتشرت الشائعات عن قرب إعلان ولاية العهد لمحمد البدر أخذ سيوف الإسلام وهم أعمامه لاسيما عبد الله والعباس والحسن يعدون العدة للانقلاب، وقد كان الإمام أحمد يخشى الحسن أكثر من أي شخص في الأسرة الحاكمة، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنته بوصفه مطالبا بالعرش وتدعم موقفه، فقام الإمام أحمد بإبعاده إلى مصر.[2]

فبدأ الأمير عبد الله في التحرك وتواصل مع بعض الشخصيات المدنية والعسكرية المعارضة لحكم الإمام أحمد من أجل كسب تأييدها، وكان من بينهم المقدم أحمد الثلايا[3]، الذي استغل حادثة "حوبان" (قرية واقعة بالقرب من مدينة تعز) التي قام بها مجموعة من الجنود عندما ذهبوا إلى منطقة الحوبان للإحتطاب والصيد واستولوا بالقوة على كمية من الحطب تابعة لأحد الفلاحين، فحدث اشتباك بين الجنود وأهالي القرية قتل فيه إثنين من الجنود، فعلم الجنود بمقتل زملائهم، فذهبوا إلى مكان الحادث للانتقام، وقاموا بالهجوم على أهالي القرية ونهبوا ممتلكاتهم في 30 مارس1955م، فعلم الإمام أحمد بذلك وأمر بتشكيل لجنة للتحقيق في الحادث ومعاقبة المتسببين فيه، فخاف الجنود من العقاب،

---

[1]– سعيد محمد باديب، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (1962م–1973م)، دار الساقي، لندن، 1990، ص37.

[2]– أحمد أحمد صالح العرامي، العلاقات اليمنية العراقية (1934 –1962م)، رسالة دكتوراه في التاريخ، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007، ص 117.

[3]– أحمد الثلايا: (1903 – 1955م)، قائد عسكري وضابط يمني ولد ونشأ في مدينة صنعاء، كان قائد للجيش في عهد الإمام أحمد حميد الدين، وهو القائد المدبر لإنقلاب 1955م وقد أعدم عقب فشل الإنقلاب. (للمزيد ينظر إلى: موسوعتي، أحمد يحيى الثلايا، الموجودة على الموقع: https://www.mawsoati.com، أطلع عليه يوم: 2022/06/07، على الساعة: 11:28).

واستغل المقدم أحمد الثلايا توتر الموقف بين الإمام أحمد والجيش وحرضهم على الإنقلاب ضده[1].

في الساعة الواحدة من صباح اليوم الموالي حاصرت القوات اليمنية بقيادة المقدم أحمد الثلايا قصر الإمام أحمد، وشرعت في إطلاق النار نحوه، فطلب الأمير عبد الله من الإمام أحمد السماح له بالخروج للثكنات والنظر في مطالب الجيش وتهدئتهم، فما إن وصل الأمير عبد الله إلى الثكنات حتى قام المقدم أحمد الثلايا بجمع رجال الدولة وعرض عليهم البيعة للأمير، لأن الإمام أحمد أصبح في حالة من العجز ولا تسمح له بمزاولة شؤون الدولة، فوافق بعضهم في حين أن البعض الآخر تحفظ بحجة أنه في أعناقهم بيعة للإمام وأنهم مستعدون للبيعة في حالة إعلان الإمام أحمد التنازل عن الإمامة بنفسه[2].

فتمّ تشكيل وفد يجتمع بالإمام ويعرض عليه مطلب الجيش وهو تنازله عن العرش لأخيه عبد الله، فتمّ الاجتماع بالإمام الذي تردد في البداية وكتب مراوغا تنازله فقط عن الأعمال، فرفض الثوار قبول الخدعة وطلبوا من الوفد العودة إلى الإمام وتحذيره بأنه إذا لم يقم بتحرير التنازل الصريح فإن الجيش سيقوم بنسف القصر بالمدافع، فحرر بذلك الإمام التنازل الصريح عن العرش لأخيه عبد الله[3].

بعد أن وقع الإمام أحمد على وثيقة التنازل عن العرش لأخيه الأمير عبد الله، قامت وزارة الخارجية اليمنية بإرسال إلى وزارات الحكومات العربية وإلى جامعة الدول العربية بلاغا تبلغهم بتنصيب الإمام عبد الله إماما شرعيا وملكا للمملكة المتوكلية اليمنية، وكانت السعودية من بين الدول التي أرسلت لها الخارجية اليمنية تبليغها بما جرى في

[1]– صفاء لطف محمد عروة، المرجع السابق، ص 105.

[2]– أحمد حسن شرف الدين، المرجع السابق، ص ص 368 – 369.

[3]– أحمد حسن شرف الدين، المرجع نفسه، ص 369.

اليمن، فلم تقف مكتوفة الأيدي نظرا لاهتمامها المتواصل باستقرار الأمن وبقاء الحكم الزيدي باليمن[1]، فكان موقفها من الانقلاب كما يلي:

– لم تحبذ المملكة السعودية قيام أي انقلاب في اليمن لذلك قامت بدعم الإمام أحمد من أجل تثبيته في الحكم.

– اهتم الملك سعود بشؤون اليمن وحرص على إعادة الأمن لها وحمايتها من الفتن، لذلك قام باستقبال وفد حكومة مصر الذي قدم إلى الرياض للإجتماع بالملك سعود وبحث الوضع الراهن في اليمن.

– اجتمع أيضا الملك سعود بالوفد الذي أرسله الأمير محمد البدر له ليطلعه فيه على الوضع الحاضر في اليمن ويعرض عليه وجهة نظر الأمير محمد البدر فيها، كما اجتمع بوفد آخر برئاسة الأمير عبد الله زعيم الإنقلاب ليطلعه هو الآخر على الوضع الراهن باليمن ويشرح له وجهة نظره فيما يجري في اليمن.

– استمرت المباحثات بين الملك سعود والوفد المصري من جهة وبينه وبين الوفدين اليمنيين من جهة أخرى، وقد لبت المملكة السعودية في الأخير طلب الإمام محمد البدر بإرسال مساعدات عسكرية لدعم جهوده ضد الإنقلابيين وعمه عبد الله[2].

لم تصل المساعدات السعودية إلى اليمن لأن الإمام أحمد استطاع أن يعيد الأمور إلى نصابها ويوطد الأمن بها، حيث أنه في الوقت الذي كان فيه الثوار يقومون بترتيب أعمال الحكومة الجديدة، عمل الإمام أحمد على الاتصال بأنصاره من رؤساء القبائل وضباط الجيش وماهي إلا خمسة(05) أيام حتى نشب صراع بين الجيش والإمام أحمد دام أسبوعا كاملا انتهى باستعادة الإمام السيطرة على الأمور، وقام بإعدام أخواه سيف الإسلام

[1]– باسل علي سالم العلي، المرجع السابق، ص 72.

[2]– باسل علي سالم العلي، المرجع نفسه، ص ص 72 – 74.

عبد الله وسيف الإسلام العباس كما أعدم العقيد أحمد الثلايا وسبعة عشر(17) رجلا دون تحري أو تحقيق أو محاكمة[1].

بعد أن سيطر الإمام أحمد على الوضع باليمن، أرسل الملك سعود وفدا إلى اليمن مصحوبا مع الوفد اليمني لتقديم التهاني والتبريكات إلى الإمام أحمد على عودة الأمور إلى طبيعتها، كما تمّ كذلك تبادل البرقيات بين الملك سعود وولي العهد محمد البدر يهنئون بعضهم بعودة الإمام إلى الحكم، فكان لهذه الزيارات والبرقيات المتبادلة بين ملكي الدولتين أثر في تعميق روابط المحبة بين البلدين[2].

[1]– محسن أحمد العيني، معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، دار الشروق، مصر،1999، ص83.

[2]– باسل علي سالم العلي، المرجع السابق، ص 85.

خلاصة:

بعد دراستنا للجذور التاريخية للعلاقات السعودية – اليمنية استخلصنا أن العلاقة بينهما بدأت بالخلاف الحدودي على المخلاف السليماني (عسير، نجران وجيزان) الذي قامت السعودية بضمه لها واعتباره جزء من أراضيها، وقد اختتم هذا الصراع بتوقيع إتفاقية بين الطرفين سنة 1934م انهت هذا النزاع، لتشهد بعد ذلك العلاقة بينهما نوعا من الهدوء والتعاون في إطار تطبيق بنود الإتفاقية، فقد سعت السعودية إلى التدخل في شؤون اليمن وحرصت على الحفاظ على مركز أسرة حميد الدين في الحكم خوفا من تغير شكل الحكم في اليمن، لذا نجدها قد وقفت إلى جانب عائلة حميد الدين أثناء انقلابي 1948م و1955م ضد حكمهم من خلال دعمها لهم ومحاولتها تثبيتهم في الحكم، لأن التغيير في شكل الحكم باليمن سيؤدي بها إلى الدخول في مرحلة جديدة من العلاقات معها قد لا يكون لها دور فعال بها.

الفصل الثاني:

تطور العلاقات السعودية – اليمنية في الفترة (1955 – 2003م).

المبحث الأول: توتر العلاقات السعودية – اليمنية.

المطلب الأول: أسباب تأزم العلاقات السعودية اليمنية.

المطلب الثاني: ثورة 1962 وآثارها.

المبحث الثاني: المملكة العربية السعودية والوحدة اليمنية 1990م.

المطلب الأول: سياسة السعودية تجاه محاولات الوحدة اليمنية.

المطلب الثاني: موقف المملكة العربية السعودية من الوحدة اليمنية 1990.

المبحث الثالث: السياسة السعودية تجاه اليمن ما بين (1994 – 2003م).

المطلب الأول: الدور السعودي في الحرب الأهلية اليمنية 1994م.

المطلب الثاني: ترسيم الحدود (2003/2000م).

خلاصة.

الفصل الثاني: تطور العلاقات السعودية – اليمنية في الفترة (1955 – 2003).

شهدت العلاقة بين المملكة العربية السعودية واليمن في هذه الفترة تطورا واختلافا عما كانت عليه من قبل، بحيث كان يغلب عليها الطابع الودي والتعاون إلا أنه وبدءا من عام 1955م بدأت العلاقات تأخذ منحى آخر، وهو ما سيتم تناوله في هذا الفصل.

المبحث الأول: توتر العلاقات السعودية – اليمنية.

لقد كان للسياسة التي إتبعها حكام اليمن سببا في تغيير نوع علاقتها مع السعودية التي لم يعجبها التغيير الحاصل باليمن وحاولت بكل الطرق التدخل في شؤونها من اجل حماية نفوذها ومصالحها بها، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: أسباب تأزم العلاقات السعودية–اليمنية.

إن السياسة التي اتبعها الإمام أحمد منذ 1955م كانت سببا في توتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن، فقد عمل على تغيير السياسة الخارجية لليمن وكان يرمي من خلال ذلك وضع حد لانعزالية دولته داخل المجتمع الدولي، وضمان مصالح بلاده في ميدان التنافس السياسي العالمي[1].

فقام الإمام أحمد بربط علاقات مع الكتلة الشرقية، خاصة مع الإتحاد السوفياتي الذي عقد معه إتفاقية في 31 أكتوبر 1955م أطلق عليها "معاهدة الصداقة والتجارة

[1]– باسل علي سالم العلي، المرجع السابق، ص 78.

السوفيتية –اليمنية" وكانت امتدادا منطقيا لإتفاقية عام 1928م[1]، أقرّت هذه الإتفاقية توسيع العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين على أساس المساواة والمنافع المتبادلة[2].

كما قامت المملكة المتوكلية اليمنية في عامي 1956م و1957م بعقد اتفاقيات تجارية وتعاونية مع كل من جمهورية ألمانيا الديمقراطية، بولندا، تشيكوسلوفاكيا ورومانيا[3]. وأيضا اعترف الإمام أحمد بحكومة الصين الشعبية ووقع معها معاهدة دبلوماسية بتاريخ 24 سبتمبر 1956م[4].

إن السياسة الجديدة التي اتبعها الإمام أحمد لم تعجب المملكة العربية السعودية، وأثرت على طبيعة العلاقات بينهما، لكن لم تصل إلى مرحلة القطيعة بعد إذ كانت متحفظة وعلى استعداد أن تساند أي إصلاح يقوم به الإمام أحمد بشرط أن يظل نظام الحكم بها ملكيا، فهي لم تكن راضية عن السياسة التي تربط الدول العربية مع الاتحاد السوفياتي لأن هذا سيؤثر على مركز الولايات المتحدة الامريكية والتي تربطها بها علاقات قوية ومصالح مشتركة لا يمكن التفريط بها[5].

عمل الإمام أحمد على إقامة علاقات وطيدة مع مصر وربط علاقاته معها، فبعد أن أعلن جمال عبد الناصر عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في فيفري 1958م مكونة من مصر وسوريا، سارع الإمام أحمد في مارس من نفس العام إلى الإنضمام إليها، ليقوم

---

[1]– إتفاقية عام 1928م: هي معاهدة صنعاء اليمنية السوفياتية، تم توقيعها عام 1928م بين المملكة المتوكلية اليمنية(سابقا) والإتحاد السوفياتي، ضمن سلسلة المعاهدات والإتفاقيات التي أبرمها الإمام يحيى حميد الدين عقب إستقلال اليمن عن حكم الأتراك، وكانت هذه المعاهدة هي الأساس الذي قامت عليه العلاقات اليمنية السوفياتية حتى إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991م. (للمزيد ينظر إلى: الموسوعة اليمنية، ج04، المرجع السابق، ص ص 2748 – 2749).

[2]– مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر 1917–1982، تر: محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990، ص98.

[3]– صالح علي الأشول، حقائق ثورة سبتمبر إعدادا وتنفيذا، ط03، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2001، ص 46.

[4]– خالد محمد عقلة الربابعة، الجمهورية اليمنية دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير في الجغرافية، الجامعة اليمنية، اليمن، 2001، ص171.

[5]– باسل علي سالم العلي، المرجع السابق، ص81.

بذلك ما عرف بإتحاد الدول العربية، إلا أن الإمام أحمد لم يتخل عن شيء في إطار انضمامه للوحدة ولم يتعاون إلا قليلا حيث ظل مستقلا استقلالا تاما ومنعزلا.[1]

تخوف النظام السعودي من انضمام اليمن إلى الوحدة المصرية – السورية خاصة بعد سماعها أن جمال عبد الناصر سيدعم المطالب اليمنية في السعودية (قضية عسير)، وقد أثر هذا الإتحاد على طبيعة العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن، فقد كانت العلاقة بينهما في هذه الفترة تتأثر تأثرا طرديا بعلاقة اليمن مع مصر، فكلما تقاربت العلاقات بينهما كلما أثر ذلك على علاقة اليمن بالمملكة العربية السعودية، إلا أنه وبدءا من عام 1961م بدأت العلاقة المصرية – اليمنية تتغير، فلم يعد الإمام أحمد يبدي أي تعاطف مع أفكار جمال عبد الناصر فقد أصبح يرى فيها بأنها أدوات لتخريب النظام القائم للمجتمع الإسلامي[2].

المطلب الثاني: ثورة 26 سبتمبر1962م وآثارها.

ساهمت عدة عوامل في ظهور المعارضة باليمن ضد النظام الإمامي، حيث تعتبر السياسة الإستبدادية والإبادة التي اتُبعَت في حق الضباط، وما قام به الإمام أحمد من إعدام لأخويه العباس وعبد الله بسبب قيامهما بالإنقلاب عليه عام 1955م، سببا لظهور فكرة تغيير نظام الحكم، فعمل الضباط الأحرار على القيام بإزالة الإمام أحمد من الحكم وإقامة حكم جمهوري بدلا من الحكم الإمامي.

ففي 22 مارس 1961م، حصلت محاولة اغتيال للإمام أحمد عندما كان يجري فحوصات في مستشفى الحديدة، إذ هجم عليه ثلاثة من الضباط العسكريين الرافضين للنظام الإمامي، وأفرغوا في جسده عشرات الطلقات النارية وقع على إثرها مخضبا

[1]– إدجار أوبلانس، المصدر السابق، ص ص 105 – 106.

[2]– باسل علي سالم العلي، المرجع السابق، ص 87.

بدمائه فظنه المهاجمون وقتها بأنه قد قتل، لكنه نجا من هذه العملية، وتم إلقاء القبض على منفذي الهجوم وإعدامهم، هذا الأمر أدى إلى تزايد المعارضة[1].

توفي الإمام أحمد في 18 سبتمبر 1962م أي بعد ثمانية (08) أشهر من حادثة الاغتيال، وتمّ إعلان تنصيب إبنه محمد البدر إماما بعده، فوعد البدر فور توليه الحكم على اتخاذ سلسلة من الإجراءات تمثلت في الإصلاح الإداري، وتأسيس المجالس البلدية وتشجيع التنمية الاقتصادية كما وعد الالتزام بسياسة الحياد الإيجابي، وعدم الانحياز، وترسيخ الوحدة العربية، وقام بإطلاق سراح السجناء السياسيين[2].

إلا أن هذه الإجراءات لم تنفعه، فقد كان الثوار مصممين على تغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري، وتمكنوا من تحقيق ذلك في 26 سبتمبر من نفس العام، إذ قاموا بثورتهم التي أطاحت بالحكم الإمامي الزيدي[3]، فسيطروا على الإذاعة التي أعلنت عن قيام الجمهورية اليمنية، كما سيطروا أيضا على جميع مرافق الدولة الحيوية في العاصمة وخارجها، واعتقلوا معظم عناصر النظام السابق، وبذلك أعلن الثوار جمهورية اليمن بزعامة عبد الله السلال الذي حكم البلاد هو وسبعة (07) من الضباط في هيئة عرفت باسم مجلس قيادة الثورة، كما أعلن عبد الله السلال نفسه أيضا قائدا عاما للجيش اليمني[4].

---

[1]- محمد عماد رديف طالب، التنسيق الأردني – السعودي لمواجهة ثورة اليمن الشمالي والتدخل المصري 1962 – 1965، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، (مج،08)، (ع،25)، جامعة تكريت، العراق، أكتوبر2016، ص219.

[2]– إيلينا جولوفكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962–1985، تر: محمد علي عبد الله البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994، ص17.

[3]– سميرة إسماعيل الحسون، طيبة خلف عبد الله، أثر ثورة اليمن عام 1962 في مسار العلاقات السعودية – المصرية، مجلة آداب البصرة، (ع،61)، جامعة البصرة، العراق، 2012، ص 103.

[4]– هاريوان يوسف إبراهيم، الموقف الدولي من الثورة اليمنية عام 1962، مجلة قبهان الاكاديمية، (مج،01)، (ع،03)، إقليم كردستان، العراق، 2021، ص46.

حصل النظام الجمهوري باليمن على اعتراف الإتحاد السوفياتي بعد يومين من قيامه، ثم الجمهورية العربية المتحدة حتى لا تثير الشكوك بتورطها في الانقلاب، ولم يأتي منتصف شهر ديسمبر إلا وقد اعترف بالنظام أكثر من ثلاثين دولة[1].

وبالنظر إلى موقف السعودية من الثورة، فإننا نجدها قد حاولت إجهاض الثورة، بسبب تخوفها من امتداد شرارة الثورة إلى داخل أراضيها والتأثير على نظام حكمها، خاصة أن آل سعود لم يكونوا أقل ظلما من آل حميد الدين، فقد كان الشعب السعودي هو الآخر يعاني من الطغيان والإستبداد وقاسى الويلات من الأسرة الحاكمة، وكثيرا ما زج بالأحرار في السجون وأعدم بعض منهم ونفي إلى الخارج كل من كان له ميل تحرري[2].

وعليه فقد عملت على دعم الملكيون[3] للعمل ضد الجمهوريين لاستعادة السلطة، ولهذا استقبلت الأمير الحسن الذي عاد من نيويورك إلى السعودية في 05 أكتوبر 1962م، وبدأ نشاطه ضد الجمهوريين بمعاونة إبن أخيه الإمام البدر، وقد انضمت الأردن إلى السعودية في دعمها للملكيين، وأعلن بذلك قيام تحالف عسكري بين كل من السعودية والأردن في 04 نوفمبر 1962م وسمحت السعودية للبدر بعقد مؤتمر صحفي قرب الحدود السعودية، وتعهدت بمساعدته والوقوف إلى جانبه ودعم القبائل اليمنية بالمال من أجل توضيح موقفهم السياسي والذي كان يعارض النظام الجمهوري، فأتاح الدعم السعودي الإمكانيات أمام الملكيين للبدء بشن حرب مسلحة ضد الجمهوريين[4].

---

[1]– سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن 1839–1967، ط02، دار العودة، بيروت، 1988، ص278.

[2]– هاريوان يوسف إبراهيم، المرجع السابق، ص 48.

[3]– الملكيون: أي الهاشميون والقبائل التي تشيعت لهم، وقد سعوا بدعم من المملكة العربية السعودية وبفضل الدول العربية والقوى الغربية إلى إعادة الملكية. (للمزيد ينظر إلى: عبد الله الفقيه، الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي السابع، المركز العربي للدراسات الإنسانية، السعودية، 2010، ص395).

[4]– باسل علي سالم العلي، المرجع السابق، ص95.

اندلعت بذلك حرب أهلية بين الجمهوريين المدعومين مصريا والملكيين المدعومين سعوديا، خلال الثماني (08) سنوات التي أعقبت قيام الجمهورية(1962–1970م)، وقد تصاعدت حدة الأزمة بين مصر والسعودية بعد سقوط النظام الملكي – الإمامي وبدء الحرب الأهلية، وتجلى ذلك في دخول الجيش المصري إلى شمال اليمن لحماية النظام الجمهوري والتصدي للتدخل السعودي بجانب الملكيين، وفي نفس الوقت برزت قوى أخرى في الأزمة اليمنية هي الإتحاد السوفياتي وإيران، إذ وقف السوفيات إلى جانب المصريين والجمهوريين والقوى الأخرى المناصرة لهم في شمال اليمن وجنوبه، في حين وقف الإيرانيون إلى جانب الملكيون[1].

كانت الحرب سجالا بين الطرفين فتارة ينقلب الملكيون وأخرى الجمهوريون تبعا للدعم المقدم من طرف كل من السعودية ومصر، وقد حاولت الأمم المتحدة إنهاء النزاع في 29 أفريل 1963م من خلال إعلان مشروع يقضي بوقف السعودية مساعداتها للملكيين ومنع استخدام أراضيها لغرض محاربة الجمهورية، وفي المقابل تقوم الجمهورية العربية المتحدة بسحب قواتها تدريجيا من اليمن، ويترك بذلك لليمنيين أمر تقرير مصيرهم، وبالفعل جاءت قوة من الأمم المتحدة لتنفيذ المشروع لكنها واجهت عراقيل مما أدى إلى فشلها في حل النزاع[2].

بالرغم من انسحاب مصر من اليمن إلا أن السعودية واصلت دعمها للملكيين الذين قويت شوكتهم وكادوا أن يسيطروا على صنعاء لولا المقاومة الشعبية العنيفة التي رفعت الحصار عنها، وبفك الحصار عن صنعاء ضعفت قوة الملكيين نتيجة ضعف حماس السعوديين وقبولهم حكم معتدل موال لهم في اليمن[3]، وفي هذه الأثناء بدأت تفد لليمن مساعدات عسكرية روسية إلا أن سقطت "حجة" آخر معاقل الملكيين في ديسمبر 1968م،

---

[1]– هاني موسى، المرجع السابق، ص55.

[2]– سلطان ناجي، المصدر السابق، ص 224.

[3]– علي إبراهيم مطر، المرجع السابق، ص 10.

ثم مقتل آخر كبار الأمراء "عبد الله بن الحسن" بصعدة في جويلية 1969م، ولم تتوقف العمليات الحربية إلا في أواسط أفريل 1970م تاريخ توقيع إتفاقية بين البلدين، وبدأ الملكيون بموجبها يعودون من السعودية ويتسلموا مناصب لهم في النظام الجديد، وفي 23 جويلية 1970م اعترفت السعودية رسميا بالجمهورية العربية اليمنية، وبذلك بدأت مرحلة أخرى من العلاقات بين السعودية واليمن[1].

مما سبق يتبين لنا أن السعودية قد حاولت بكل الوسائل من أجل تثبيت الحكم الملكي في اليمن بحيث قامت بتقديم الدعم للملكيين، وذلك لأن تغيير نظام الحكم في اليمن حتما سيؤثر عليها لذا سعت جاهدة من أجل إفشال الثورة والإبقاء على النظام الإمامي، لكنها فشلت في ذلك.

المبحث الثاني: المملكة العربية السعودية والوحدة اليمنية 1990.

أدت التدخلات الخارجية في اليمن، كالإحتلال البريطاني والتدخل المصري – السعودي إلى تعميق الإنفصال فيه، لكن رغم كل العراقيل والتدخلات نجح اليمن في تحقيق وحدته سنة 1990م.

المطلب الأول: سياسة السعودية تجاه محاولات الوحدة اليمنية.

كانت السعودية تسعى إلى عدم تحقيق اليمن لاستقراره ووحدته لأن ذلك يؤثر على مكانة السعودية في منطقة الجزيرة العربية، فلليمن مقومات أفضل منها، فهو يمتلك قوة ديموغرافية وموقع جغرافي استراتيجي والإطلالة على باب المندب. وبهذه المميزات فإن توحد اليمن سيشكل قوة أكبر من السعودية في الجزيرة العربية[2].

[1]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص 20.

[2]- سفيان أحمد محمود الشنبارى، المرجع السابق، ص35.

بعد استقالة "عبد الله سلال"، تولى "عبد الرحمان الأرياني[1]" رئاسة البلاد (اليمن الشمالي) في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1967 – 1974م، وقد عرف "الأرياني" بحرصه في التعامل مع النظام السعودي، ويظهر ذلك في قوله: "نحن نقول لجيراننا آل سعود اِعترفوا أو لا تعترفوا وحسبنا أن نستشهد بما قاله المرحوم عبد العزيز لحكومة بريطانيا: (حنا هنا)"[2] فتصريحه كان مزيجا بين الاستقلال والتودد حتى لا يثير العداء للسعودية[3].

كانت السعودية تتدخل في الشؤون الداخلية لليمن، لدرجة إشعال الحروب بين شطريه الشمالي والجنوب، وهذا ما قامت به عام 1972، عندما دعمت عناصر يمنية معارضة للنظام في اليمن الجنوبي وقامت بتنظيمهم وإعدادهم في شمال اليمن الجنوبي للمقاتلة في جنوبه، فاندلع القتال بين اليمنيين[4]. كما كانت تعين وزراء ورؤساء الوزارات بما يتماشى مع مصالحها وخير مثال على ذلك مساهمتها في إقالة "محسن العيني[5]" من رئاسة الوزراء، بسبب اجتماعه مع "علي ناصر محمد" نظيره الجنوبي، للاتفاق حول الوحدة، فسعت السعودية إلى عدم إنجاح هذه المحاولة، فقامت بتوزيع المال على شيوخ القبائل

---

[1]– عبد الرحمان الأرياني: (1998/1901)، زعيم ديني وسياسي، وعضو مجلس قيادة الثورة من 1962 إلى 1974، تولى وزارة العدل عام 1963/1962، أصبح نائب رئيس المجلس التنفيذي، ثم عضوا في المجلس الرئاسي، ورئيس لجنة السلام. (للمزيد ينظر إلى: عبد الوهاب الكيالي، المرجع السابق، ج03، ص 824).

[2]– عبد الله البردوني، اليمن الجمهوري، ط05، دار الأندلس، (د.ب)، 1997، ص519.

[3]– فيصل جلول، اليمن (الثورتان–الجمهوريتان–الوحدة)، ط02، شركة دار الجديد، بيروت، 2000، ص29.

[4]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص94.

[5]– محسن العيني: ولد عام 1932 بقرية الحمامي بمحافظة صنعاء وهو سياسي ووزير، في سنة 1957انضم إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، ثم انضم إلى المجلس التنفيذي للمؤتمر العالمي، لكن بعد ثورة 1962 عين كأول وزير للخارجية وفي عام 1967 عين رئيس الوزراء. (للمزيد ينظر إلى: موسوعة المحيط، محسن العيني، 20اكتوبر 2017، الموجودة على الموقع:https://almoheet.net، أطلع عليه يوم 2022/05/29، على الساعة: 12:41).

وضباط الجيش المعارضين للعيني لإجهاض هذه المحاولة الوحدوية. وأقيل "العيني" وتم تعيين "عبد الله الحجري[1]" كرئيس للوزراء والمعروف بصداقته مع السعودية[2].

أدى تدهور الأوضاع السياسية وانتشار الفساد المالي والإداري، إلى استقالة "عبد الرحمان الأرياني" وتولى السلطة القائد العسكري "إبراهيم الحمدي" 1974م[3]، وقد سعى هذا الأخير إلى إبعاد القبائل الموالية للسعودية عن السلطة، فقد كانت القبائل من أهم الوسائل التي تعتمد عليها السعودية ليكون لها نفوذا على اليمن، فتدعمها بالمال والسلاح، لإثبات القبائل ولائها للمملكة العربية السعودية وقفت ضد نظام الرئيس إبراهيم الحمدي فوصفوه بالشيوعي الملحد لخطواته الوحدوية التي لا تتماشى مع الرغبات السعودية فقاموا بمحاولات انقلابية ضده[4]، إلى أن نجحت السعودية في اغتياله سنة 1977م، في نفس الليلة التي كان من المفترض أن يزور فيها "الحمدي" اليمن الجنوبي من أجل إكمال التخطيط للوحدة بين شطري اليمن[5].

---

[1]– عبد الله الحجري:(1917 – 1977)، ولد بقرية الداري تابعة لمحافظة أب تلقى تعليمه في كتاتيب العلم وفي مرحلة شبابه عينه الإمام أحمد وزيرا لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وعقب ثورة 1962عين كسفير ومفوض للجمهورية العربية اليمنية لدي الكويت، وكانت تربطه علاقات وطيدة مع دول الخليج العربي. (للمزيد ينظر إلى: أمير الدمياني، القاضي عبد الله الحجري قصة حياة، مدونة اليمن الجديد، الموجودة على الموقع:https://ryy1234.wordpress.com، أطلع عليه يوم: 2022/05/20، على الساعة: 12:30).

[2]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص91.

[3]– ماجد محي الفتلاوي، القبيلة ودورها السياسي في الجمهورية العربية اليمنية 1962 – 1990م، مجلة العلوم الإنسانية، (مج،28)، (ع،01)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، العراق، 2021، ص05.

[4]– صالح ناصر جعشان، المحددات الداخلية والخارجية للإستقرار السياسي في اليمن (1990 – 2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012، ص162.

[5]– يوسف الهاجري، المصدر السابق، ص100.

تسلم السلطة في اليمن "أحمد الغشمي[1]"وهذا بعد اغتيال الرئيس "إبراهيم الحمدي"، لكن المعارضة اغتالته سنة 1978م لإتهامه باغتيال "الحمدي"[2]، ثم تّم انتخاب "عبد الله صالح[3]" رئيسا للجمهورية (اليمن الشمالي) سنة 1978م بعد موجة من الصراع السياسي والتوتر الذي شاب العلاقة بين شطري اليمن، خاصة بعد أن ظهرت تفسيرات تأكد أن قيادة الشطر الجنوبي هي من دبرت اغتيال الرئيس الأسبق. بهدف وقف اقامة علاقات مع السعودية والغرب، وذلك لان الشطر الجنوبي موالي للاتحاد السوفياتي خاصة بعد تولي عبد الفتاح إسماعيل السلطة 1978م وقد نظم هذا الأخير انقلاب عسكري ضد نظام الرئيس صالح لكنه فشل. وبسبب هذا الانقلاب طلب الرئيس "صالح" مساعدات من السعودية والولايات المتحدة، فنشبت الحرب اليمنية عام 1979م حين سيطر اليمن الجنوبي على مدينتين شماليتين على الحدود بهدف إسقاط النظام الشمالي الموالي للسعودية، ولكن هذه الأخيرة قدمت ذخائر وأسلحة لدعم الجيش الشمالي[4].

---

[1]– أحمد الغشمي: ولد في إحدى ضواحي صنعاء سنة 1937 التحق إلى القوات المسلحة بتعليم إبتدائي ترقى به الحال حتى وصل إلى رئاسة الأركان 1975ثم رئاسة اليمن الشمالي 1977.(للمزيد ينظر إلى:أروى ثابت، إبراهيم الحمدي حياته ودوره السياسي في اليمن، رسالة ماجستير، جامعة الحديدة، الجمهورية اليمنية، 2018،ص 14).

[2]– حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحويل من التشطير إلى الوحدة، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص138.

[3]– علي عبد الله صالح: (1947 – 2017)، ولد بصنعاء ومنذ سنة 1964 أخذ يتدرج في الرتب، كما عين نائبا للقائد العام للقوات المسلحةعام 1978 ثم انتخب كرئيس للجمهورية اليمنية عدة مرات إلى غاية 2011 حيث ظهرت احتجاجات مطالبة بتنحيه. وفي 2012 تنحى عن الرئاسة وقتل في صنعاء على يد جماعة الحوثي. (للمزيد ينظر إلى: موسوعة مقاتل من الصحراء، سيرة ذاتية علي عبد الله صالح، الموجودة على الموقع: https://www.moqatel.com، أطلع عليه يوم: 2022/05/29، على الساعة: 10:23).

[4]– علي محمد حسين العامري، أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، دراسات دولية، (ع،49)، جامعة بغداد، 2011، ص135.

هذا الدعم كان لتخوف السعودية من أن يصبح الإتحاد السوفياتي طرفا في الشمال، وبالتالي يمكن تحويل اليمن إلى يمن سوفياتي موحد، ويصبح أقوى منها فيهددها مستقبلا[1].

بالرغم من هذه الأحداث والضغوطات في فترة "عبد الله صالح"، إلا أنه بعد تولي "علي ناصر محمد" رئاسة اليمن الجنوبي سنة 1980م قام بعدة زيارات ولقاءات إلى اليمن الشمالي في نفس السنة من رئاسته، لإعادة تحقيق محاولة الوحدة اليمنية. غير أن التقارب بين شطري اليمن لم تستلطفه السعودية، فمارست ضغوطات على اليمن الشمالي وقطعت عليه المعونات الاقتصادية، كما سعت إلى جذب القسم الجنوبي وإمداده بمساعدات[2].

المطلب الثاني: موقف المملكة العربية السعودية من الوحدة اليمنية 1990م.

بعد تعثر محاولات الوحدة لفترة طويلة، ونظرا للأسباب التي أشرنا إليها سابقا منها الرفض السعودي لهذه الوحدة، وكذلك عدم استقلالية اليمن في قراراته الذي عرف تدخلات في شؤونه الداخلية والخارجية. وبالرغم من كل تلك الأسباب جاء اليوم الذي يجتمع فيه شمل البلد الواحد الذي مزقه التشطير.

ففي مطلع عام 1987م عادت مساعي الوحدة تنشط من جديد، حيث التقى الرئيس "علي عبد الله صالح" رئيس الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي)، و"علي سالم البيض[3]" الأمين العام في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (اليمن الجنوبي). وعرف هذا اللقاء بلقاء "تعز"، حيث أدى هذا اللقاء إلى وقف التدهور في العلاقات. بين الشطرين

---

[1]– سفيان أحمد محمود الشنبارى، المرجع السابق، ص36.

[2]– علي محمد حسين العامري، المرجع السابق، ص ص138–139.

[3]– علي سالم البيض: ولد سنة 1939م، وهو سياسي يمني، حكم الشطر الجنوبي من البلاد حتى عام 1990وكان أحد الفاعلين لاتفاقية الوحدة اليمنية لكنه انقلب عليها بعد أربع سنوات وخاض حربا للإنفصال لسنة 1994م، ومازال على قيد الحياة. (للمزيد ينظر إلى: الجزيرة نت، على سالم البيض، الموجودة على الموقع:https://www.aljazeera.com، أطلع عليه يوم:2022/06/02، على الساعة: 11:25).

وفي ماي 1988م اتفق الجانبان في اجتماع آخر على حرية تنقل المواطنين بين الشطرين بالبطاقة الشخصية. بعدها بعام تمّ الاتفاق على حرية التنقل دون تصاريح مسبقة مع استغلال الشطرين المشترك للنفط[1].

بعدها جاء اتفاق عدن التاريخي في 30 نوفمبر 1989م بين قيادتي الشطرين (الشمالي والجنوبي) حيث تمّ التصديق على مشروع دستور الوحدة الذي أنجزته اللجنة الدستورية[2]. وقد نص الإتفاق على إحالة مشروع الدستور إلى مجلس الشعب والشورى للمصادقة عليه خلال ستة أشهر، وبعدها يقام استفتاء عام عليه وانتخاب سلطة تشريعية موحدة للدولة الجديدة ودعوة جامعة الدول العربية لحضور ممثلين عنها للمشاركة جنب مشتركين من الشطرين للإشراف على كل هذه الإجراءات[3].

وهنا نلاحظ أن لقاء أو اتفاق عدن تجاوز كل اللقاءات حيث حقق ما لم تحققه الاتفاقيات الأخرى وهو تنفيذ مشروع دولة الوحدة اليمنية.

خلال ستة أشهر تمّ إنجاز ما تبقى من وثائق الوحدة وتنفيذ بقية الخطوات الإجرائية لقيام دولة الوحدة اليمنية، وفي 22 ماي 1990م ارتفع في عدن وفي صنعاء وبقية المدن اليمنية عَلَمٌ دولة الجمهورية اليمنية وسط فرحة وبهجة اليمنيين داخل وخارج الوطن[4].

ومع قيام الوحدة اليمنية 1990م تلقى الرئيس "علي عبد الله صالح" والسيد "علي سالم البيض" التهاني من قبل الكثير من الدول العربية منهم العراق حيث بارك الرئيس "صدام حسين" هذه الوحدة[5]، أما المملكة العربية السعودية فقد تحفظت في موقفها، فمع قيام

---

[1]– محمد بن إبراهيم الحلوة، الجديد في الوحدة اليمنية دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (ع، 67)، جامعة الكويت، الكويت، 1992، ص193.

[2]– حسن أبو طالب، المصدر السابق، ص109.

[3]– سمير عبد الرسول لعبيدي، تجربة الوحدة اليمنية دراسات تاريخية سياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (ع، 22)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2009، ص112.

[4]– أحمد ميهوب غالب، الوحدة اليمنية وتحديات النشوء، المجلة العربية للعلوم السياسية، (ع،15)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، جويلية2007، ص67.

[5]– إبراهيم العشماوي، الوحدة اليمنية بعيون عربية، ط1، منشورات سبتمبر، صنعاء، 1991، ص59.

الوحدة اليمنية بدأ الاهتمام السعودي على أشده اتجاه حل مشكلة الحدود[1]، ونستنتج من ذلك أنها كانت متخوفة من مطالبة اليمن الموحد بالأراضي السعودية المتنازع عليها من قبل (عسير، نجران جيزان)، وبالتالي سيؤدي إلى نزاع حدودي آخر لكن هذه المرة مع شطرين موحدين تحت اِسم الجمهورية اليمنية.

لقد انحاز اليمن إلى العراق خلال حرب الخليج الثانية سنة 1990م (اجتياح العراق للكويت) كما تعاطفت أحزاب سياسية يمنية مع العراق ضد الكويت هذا الموقف اليمني لم يكن متوافق مع العلاقات التي تربطه بدول الخليج خاصة السعودية[2].

وكرد فعل من السعودية على موقف اليمن قامت بطرد مئات الآلاف من العمال اليمنيين، وهو ما أدى إلى فقد اليمن لتحويلاتهم السنوية، ومن جهة ثانية توقفت المعونات الخارجية لليمن سواء المقدمة من دول الخليج أو من الدول الغربية[3].

المبحث الثالث: السياسة السعودية تجاه اليمن ما بين 1994 – 2003م.

بعد تحقيق الوحدة باليمن عملت السعودية إلى إتخاذ الحذر في علاقاتها معه كون أن اليمن الموحد سيكون أقوى وسيعمل على مواجهة السعودية ومطالبتها بأراضيها لذا عملت على التدخل في الحرب الأهلية باليمن والتي عرفت بحرب الإنفصال سنة1994م، ومن ثم عملت على إعادة ترسيم حدودها اليمنية، وهو ما سيتم التطرق له بالتفصيل في هذا المبحث.

---

[1]– مصطفى زعير مصطفى الزراينة، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011–2015)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017، ص54.

[2]– سفيان أحمد محمود الشنبارى، المرجع السابق، ص38.

[3]– عبد الله الفقيه آخرون، الفاعلون غير الرسميين في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص23.

المطلب الأول: دور السعودية في الحرب الأهلية اليمنية 1994م.

عرفت العلاقات السعودية – اليمنية قبل الحرب الأهلية 1994م نوعا من التوتر والخلاف، وذلك بسبب موقف اليمن من حرب الخليج الثانية فقد إعتبرته السعودية معاديا لها وموواليا للعراق.

وفي ظل هذه الظروف كانت السعودية مهيأة ومستعدة للعب دور في أي صراع تشهده اليمن بغرض استعادة نفوذها الذي فقدته فيها منذ تحقيق وحدته، وقد أسعفها الحظ عندما تصاعد التوتر بين طرفا الوحدة ووصل الأمر حد الحرب[1].

كانت الحرب بمثابة صراع على تقاسم السلطة بين علي عبد الله صالح وعلي سالم البيض اللذان لم يشاءا أن يتنازلا عن مرتكزات سلطتهما حتى بعد إعلان الوحدة، وبدا الطرفين عاجزين عن إحداث الدمج الكامل للمؤسسات الرئيسية للدولة لاسيما العسكرية والاقتصادية، وكذا عن تشكيل ائتلاف حكومي متعدد الأحزاب يمثل مختلف الاتجاهات والتيارات التي كانت موجودة على الساحة السياسية لليمن الموحد، بسبب انعدام الثقة بينهما وظهور تيارات سياسية كانت سببا في تفاقم الأزمة بين الطرفين وسببا في فشل تحقيق الاندماج كدولة واحدة[2]، فظهرت بوادر الحرب إثر نتائج الانتخابات السياسية في 27 أفريل1993م، وبدأ الصراع بين حزبي المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي، هنا وجدت السعودية الفرصة سانحة لإضعاف التجربة الديمقراطية التي تهدد الأسر الحاكمة في دول الخليج، وسعت جاهدة إلى دعم حركة الانفصال أملا بعودة اليمن إلى سابق عهده، وقد

---

[1]– مدونة عبد الناصر المودع، الدور الخارجي في حرب 1994، الموجودة على الموقع: http://www.muwadea.blogspot.com، أطلع عليه يوم:2022/04/08، على الساعة: 09:30.

[2]– وداد سالم محمد، الحرب الأهلية اليمنية 1994، مجلة الخليج العربي، (مج، 43)، (ع، 01–02)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق، 2010، ص 96.

أعتبر موقف السعودية في نظر الكثير على أنه انتقام من صنعاء لموقفها من الغزو العراقي للكويت[1].

بدأ الموقف السعودي في الظهور بشكل علني عندما استقبل الملك فهد نائب رئيس مجلس الرئاسة آنذاك علي سالم البيض بعد عودته من عَمّان التي وقع فيها وثيقة (العهد والاتفاق)[2]، وقد كان لهذا الإستقبال دلالات على أن السعودية تدعم جناح البيض ضد جناح الرئيس صالح. وبالفعل فقد قامت السعودية بدعم انفصال الجنوب من خلال:

– تقديم أموال للجنوبيين تمكنوا بذلك من شراء أسلحة حديثة لم تكن متوفرة ضمن أسلحة الجيش الجنوبي قبل الوحدة.

– إرسال وتجهيز قوات يمنية جنوبية كانت قد شكلتها من الجنوبيين المعارضين لحكومة الجنوب السابقة تسمى بقوات السلام.

– تبنت قضية الدولة الجنوبية المعلنة من خلال العمل على اِستصدار قرار من مجلس الأمن يؤدي إلى إيقاف الحرب وإضفاء شكل من أشكال الشرعية الدولية على الدولة الجنوبية[3].

تحركت داخل مجلس التعاون الخليجي الذي أصدر بيان بعد الاجتماع الذي تم في مدينة أبها السعودية، وقد اشتمل على فقرات توحي بما يشبه الإعتراف الضمني بالدولة المعلنة في جنوب اليمن[4].

---

[1]– إسهام عبد الله محمد الارياني، مستقبل الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن، مجلة حمورابي، (ع،07)، جامعة صنعاء، اليمن، أكتوبر2013، ص74.

[2]– وثيقة العهد والإتفاق: تم الإعلان عن بنودها في 21 جانفي 1994، اشتملت هذه الوثيقة على بنود توزيع السلطة بين مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء، إلا أنها لم يعمل بها، فبعد توقيعها بساعات إندلعت معارك محدودة بين وحدات عسكرية من الأطراف التي وقعت عليها، وقد عملت الوثيقة على تصعيد التوتر بينهما. (للمزيد ينظر إلى: مدونة عبد الناصر، المرجع السابق).

[3]– مدونة عبد الناصر المودع، المرجع السابق.

[4]– مدونة عبد الناصر المودع، المرجع نفسه.

المطلب الثاني: إعادة ترسيم الحدود.

1/ معاهدة جدة 2000م[1].

ظلت مشكلة الحدود بين البلدين مصدرا لتوتر العلاقات، ففي عام 1992م تم معاودة الاتصالات بين اليمن والسعودية من أجل حل الخلاف الحدودي[2].

لكن في العاشر من جانفي1995م اندلع توتر شديد في أقصى الحدود الشرقية الشمالية اليمنية في منطقة "الخراخير" ومن أجل حل هذه الأزمة توسط وفد مصري – سوري، وعمل على إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 10 جانفي 1995م، تّم فتح الباب مرة أخرى أمام التفاوض من أجل الوصول إلى حل وسط يرضي الطرفين، وبالفعل اتجه الطرفان إلى أسلوب التفاوض الثنائي، وكان هذه المرة على مستوى القمة حيث وصل الرئيس علي عبد الله صالح على رأس الوفد إلى السعودية للإلتقاء بالعاهل السعودي فهد بن عبد العزيز[3] وأخيه، وقد تمخض عن هذه الإجتماعات التوقيع في مكة المكرمة على مذكرة التفاهم في 26 فيفري 1995م والتي تعتبر من أهم الخطوات التي ساهمت في تعبيد وتهيئة الطريق أمام معاهدة جدة الدولية[4]، وتقتضي المذكرة بتطبيع العلاقات وبدء مفاوضات لترسيم الحدود المشتركة[5].

---

[1]– الملحق رقم: 05، ص ص 103–104.

[2]– خالد محمد عقلة الربابعة، المرجع السابق، ص172.

[3]– فهد بن عبد العزيز: (1922 – 2005)، هو الإبن التاسع في سلسلة أبناء الملك عبد العزيز آل سعود، وخامس ملوك المملكة العربية السعودية، وأول من لقب بخادم الحرمين الشريفين. (للمزيد ينظر إلى: المعرفة، عبد العزيز آل سعود، الموجودة على الموقع: https://www.m.marefa.org، أطلع عليه يوم:2022/06/07، على الساعة: 10:17).

[4]– محمد أحمد العبادي، الذكرى السادسة لمعاهدة الحدود الدولية اليمنية –السعودية... إرساء مبادئ علاقة ودية صادقة وفتح قنوات التواصل نحو مستقبل مشرق، صحيفة الأيام، الموجودة على الموقع: http://www.alayyam.info، أطلع عليه يوم:2022/04/09، على الساعة: 18:10.

[5]– إنتكاسة في مفاوضات ترسيم الحدود، اليمن يتهم السعودية باقتطاع أراضيه، البيان، 1998/07/17، الموجودة على الموقع: https://www.albayane.ae/last-page، أطلع عليه يوم:2022/04/09، على الساعة: 12:21.

تم بذلك التوقيع على معاهدة جدة الحدودية الدولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية في 16 جوان 2000م، وقد تضمنت المعاهدة خمس مواد وأربعة ملاحق، حيث نصت المادة الأولى على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف عام 1934م وملحقاتها، ومذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين عام 1995م، وقد حددت المادة الثانية خط الحدود الفاصل والنهائي والدائم بين البلدين[1].

وبتطبيق معاهدة جدة يكون للجمهورية اليمنية ولأول مرة في تاريخها القديم والإسلامي والحديث والمعاصر، حدود سياسية برية وبحرية واضحة المسار والمعالم ومعترف بها دوليا، ومتفق بشأنها خطيا مع جيرانها وهذا الإنجاز لم يكتب له النجاح لولا قيام الوحدة اليمنية، التي كانت العامل الحاسم والرئيسي الذي عجل بهذا الاتفاق وأدى إلى ترسيم الحدود السياسية اليمنية مع الأشقاء في سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية[2].

2/ الجدار العازل 2003م.

وضعت معاهدة جدة الدولية عام 2000م، حداً لنزاع قديم استمر لعقود وساهمت في تطوير العلاقات بين البلدين، إلا أن الحدود المشتركة بين البلدين، ظلت مصدر قلق السلطات بسبب عمليات تهريب الأسلحة وتسلل المتطرفين هذا ما أدى بالمملكة العربية السعودية إلى القيام ببناء جدار أمني بينها وبين الجمهورية اليمنية سنة 2003م[3].

بدأت السلطات السعودية في بناء حاجز حدودي مع اليمن هو الأول من نوعه، يبلغ طوله ألف وثمانمائة(1800) كيلومتر وبعلُو ثلاثة(03) أمتار[4]، مزود بنظام أمني إلكتروني مرتبط بالأقمار الصناعية وأبراج المراقبة والطائرات بدون طيار، ويعد هذا

---

[1]– سفيان أحمد محمود الشنباري، المرجع السابق، ص40.

[2]– محمد أحمد العبادي، المرجع السابق.

[3]– الوطن، الأراضي التي تسلمها اليمن من السعودية تساوي أربع مرات مساحة لبنان، الموجودة على الموقع: http://www.alwatan.com، أطلع عليه يوم:2022/04/09، على الساعة: 16:38.

[4]– أخبارBBC Arabic، لماذا اتجهت السعودية إلى بناء حاجز على حدودها مع اليمن، الموجودة على الموقع: http://www.bbc.com، أطلع عليه يوم:2022/04/09، على الساعة: 00:05.

الجدار أطول جدار فصل، والثالث في العالم بعد الجدار الأمريكي مع المكسيك وجدار الفصل العنصري الصهيوني مع الفلسطينيين[1].

عند البدء في بناء خمسة وسبعون (75) كيلومتر من الجدار في سبتمبر 2003م حدث نزاع مع الحكومة اليمنية وتمكن النظام السابق من إيقاف العمل في هذا الجدار مطلع عام 2004م، إذ أجبر السعودية على الإعتراف بأن هذا الجدار يعد مخالفة لإتفاقية الحدود الموقعة عام 2000م[2]. توقفت السعودية بذلك عن بناء الجدار وحولته إلى حاجز من الأسلاك الشائكة تفصل بين البلدين ويصعب تجاوزها[3].

بررت السلطات السعودية سبب قيامها ببناء الجدار بأنها تسعى إلى حماية المملكة من تنامي ظاهرة العنف في اليمن، والحيلولة دون تسرب يمنيين إلى أراضيها بطريقة غير شرعية، وكذا العمل على وقف أي نشاط محتمل لتنظيم القاعدة[4].

أما من وجهة نظر الكثير من اليمنيين فإنهم ينظرون إلى الجدار على أنه حالة سلبية ستؤثر على العلاقات بين الشعبين اليمني والسعودي، فاليمن يقارن بين بناء إسرائيل للجدار العازل في الأراضي الفلسطينية وما تقوم به السعودية، كما يعتبرونه على أنه محاولة من السعودية للتأكيد على أحقيتها في الأراضي المتنازع عليها حتى بعد إتفاقية الحدود، والأخطر من كل هذا هو أن الجدار العازل سيتيح للمملكة البدء في التنقيب عن النفط اليمني، فالسعودية تنوي حفر آبار بشكل أفقي للحصول على النفط المتواجد في الأراضي اليمنية[5].

1– عبد الله بن عامر، المرجع السابق.

2– عبد الله بن عامر، المرجع نفسه.

3– محمد علي فقيه، العلاقات السعودية واليمن...من الوصاية إلى السيادة، الموجودة على الموقع:http://www.almayadeen.net، أطلع عليه يوم: 2022/04/08، على الساعة: 09:12.

4– أخبار BBC Arabic، المرجع السابق.

5– عبد الله بن عامر، المرجع السابق.

خلاصة:

إن ما نستخلصه من دراستنا لهذا الفصل والذي يتناول تطور العلاقات بين المملكة العربية السعودية واليمن في الفترة (1955 – 2003م) نجد أنها شهدت تقلبات وتبدلات تبعا للتغيرات السياسية الحاصلة باليمن، فقد عارضت السعودية أي مشروع باليمن من شأنه أن يقلل من نفوذها ويؤثر على مكانتها بها، فقد اتخذت موقفا معاديا من ثورة 1962م ودعمت الملكيين على حساب الجمهوريين، من أجل منع قيام النظام الجمهوري باليمن الذي قد يشكل خطرا على نظام حكمها.

كما عملت السعودية على إفشال المحاولات الوحدوية لليمن وذلك بتدخلها في الشؤون الداخلية بتعيين رؤساء موالين لها ودعمهم، واغتيال من لا يخدم مصالحها عن طريق العنصر القبلي، والدليل على ذلك عدم بقاء رؤساء اليمن لفترة طويلة في الحكم، فهي تسعى إلى أن تكون هي الأقوى والمسيطرة في المنطقة فإذا توحد اليمن واستقر سيهدد هذا المسعى.

خلال حرب الإنفصال عام 1994م تأزمت العلاقات بين الرياض وصنعاء، بسبب وقوف السعودية إلى جانب الحزب الإشتراكي اليمني الذي أعلن الإنفصال خلال الحرب، إلا أن الإنفصال لم يحدث وتمّ السيطرة على الحرب.

وسعت السعودية في ظل حالة الضعف والتشتت التي كانت تشهدها اليمن، إلى استغلال الوضع وأجبرت اليمن للخوض في مسألة الحدود وحسمها نهائيا من أجل إضفاء الشرعية على احتلالها للمناطق اليمنية التي تمّ الإستيلاء عليها، وذلك من خلال توقيع إتفاقية جدة عام 2000م، التي أعادت رسم الحدود بينهما وأكدت على ما جاء في إتفاقية الطائف، وبعد التوقيع على إتفاقية جدة سارعت السعودية لتحصين حدودها الجنوبية مع اليمن من خلال إقامة الجدار الأمني العازل وذلك من أجل تحصين حدودها من النشاط الإرهابي.

الفصل الثالث:

المسار الجديد للعلاقات السعودية اليمنية ما بين (2004-2015م).

المبحث الأول: موقف السعودية من المتغيرات الجديدة في اليمن.

المطلب الأول: الحركة الحوثية.

المطلب الثاني: الحراك الشعبي 2011م والموقف السعودي منه.

المبحث الثاني: التدخل العسكري السعودي 2015م.

المطلب الأول: مجريات التدخل العسكري.

المطلب الثاني: انعكاساته على اليمن.

المبحث الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من الصراع السعودي اليمني.

المطلب الأول: المواقف العربية والإقليمية.

المطلب الثاني: المواقف الدولية.

خلاصة.

الفصل الثالث: المسار الجديد للعلاقات السعودية اليمنية ما بين (2004–2015م).

بعد الإنتهاء من مشكلة الحدود نهائيا بترسيمها بين السعودية واليمن، إتخذت العلاقات مسارا جديدا وذلك لظهور متغيرات وعوامل عديدة في اليمن شكلت للسعودية خطرا على امنها، خاصة وأن اليمن يعتبر الخاصرة الجنوبية للسعودية ومن بين هذه المتغيرات والعامل نجد الحركة الحوثية التي خاضت حروبا عدة مع الحكومة كان للسعودية مشاركة فعلية في إحداها، ثم الحراك الشعبي 2011م والذي عملت السعودية لإنهائه عن طريق مبادرة تخوفا من وصوله لمناطقها، لكن بظهور طرف ثالث في هذه العلاقة بين الجارين والمتمثل في إيران ودعمها للحوثية أدى ذلك لتفاقم الأزمة، التي دخلت في بعاصفة الحزم 2015 التدخل العسكري الذي قاعدته السعودية بدعم اجنبي بالسلاح والمال. وهذا ماسنتطرق إليه في هذا الفصل ونتوسع فيه أكثر.

المبحث الأول: موقف السعودية من المتغيرات الجديدة باليمن.

لقد شهد اليمن نتيجة تدهور أوضاعه الاقتصادية والتوتر السياسي، عدة أحداث ومتغيرات فظهرت حركات وتجمعات ترفض الوضع المزري مثل الحركة الحوثية والحراك الشعبي سنة 2011.

المطلب الأول: الحركة الحوثية.

بدأت حركة الحوثيون أو الشباب المؤمن، كحالة فكرية دينية، اقتصر نشاطها في البداية على تربية الشباب وتدريبهم علوم الشريعة في إطار مذهب الزيدي[1]، لكن فيما بعد تحولت وظهرت كحركة ذات تنظيم ديني سياسي مسلح، يسعون لإسترداد الإمامة[2].

---

[1]– أحمد محمد الدغشي، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، اليمن، 2013، ص18.

[2]– هدى المالكي، الحوثيون (النشأة، العقيدة، الأهداف)، موسوعة الرشيد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2010، ص03.

والحركة الحوثية في أصلها فرقة من فرق الزيدية تسمى بـــ "الجارودية"[1] وهي أقرب الفرق للإثني عشرية[2] فهم يعتنقون أفكارها وعقائدها[3].

ولقد أطلقت تسمية الحوثية على جند الحركة، من قبل وسائل إعلام السلطة اليمنية، التي ربطتها باسم "بدر الدين الحوثي[4]" الأب الروحي لها[5].

أما نشأة الحوثية فقد كان للتغيرات والأحداث في اليمن أثر في نشأتها، فبعد سقوط الإمامة في ثورة 1962م وقيام الجمهورية أدى ذلك إلى نزوح ومغادرة بعض الرموز الزيدية إلى السعودية منهم عائلة الحوثي[6].

وبعد سنوات وتماشيا مع التطورات الإقليمية ونجاح الثورة الإيرانية 1979م عمت مظاهرات مؤيدة للخميني والثورة الإيرانية في محافظة "صعدة" حيث يتواجد الزيديون الذين كانوا ينظرون إلى هذه لثورة على أنها هبة سماوية لإنقاذ الكرامة الإسلامية في العالم. وكان أول تحرك تنظيمي سنة 1982م قام به العالم الزيدي "صلاح أحمد فليقة" الذي أنشأ "اتحاد الشباب" وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية

---

[1]– الجارودية: أتباع أبي الجارود المنذر بن أبي زياد الكوفي، وقد ظهر في مذهب زيد بن علي الكثير من الأفكار والعقائد المنحرفة التي لم يقبل بها زيد بن علي رضي الله عنه، (للمزيد ينظر إلى: ماجد بن علي أحمد الحكمي، حقيقة الحركة الحوثية وعلاقتها بالإثني عشرية، مجلة المجمع، (ع16،)، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2016، ص80).

[2]– الإثني عشرية: أوالإمامية أو الجعفرية، أطلقت هذه التسمية على فرقة شيعية تقول بإمامة الأئمة الإثني عشرية ويعتقدون بأن النبي صلى الله عليه وسلم قد نص على إثني عشر إماما خلفاء من بعدهم. (للمزيد ينظر إلى: محمد مرتضى، الإمامة عند الفرق الشيعية (الإثني عشرية، الزيدية، الإسماعيلية)، جامعة آل البيت العالمية، الأردن، 1975، ص18).

[3]– أنور سيد كامل، الوجود الحوثي في اليمن دراسة الجغرافيا السياسية، مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية واللغات، (ج،19)، (ع،56)، جامعة المنوفية، مصر، جويلية 2017، ص19.

[4]–بدر الدين الحوثي: (1926–2010) ولد بمحافظة ضحيان في صعدة، نشأ زيديا في فرقة الجارودية، تأثر بالإمامية الإثني عشرية بعد إقامته في طهران، منذ إنتهاء الحرب الثانية بين القوات الحكومية والحوثيين، اختلفت الأراء حول مصيره بين من يقول قتل وبين من يقول هرب، إلى أن تم الإعلان عن وفاته. (للمزيد ينظر إلى: نايف بن سعيد الدوسري، الحركة الحوثية دراسة شاملة، ط01، دار الصحوة العالمية، (د.ب)، 1432، ص15).

[5]– نايف بن سعيد الدوسري، المرجع السابق، ص19.

[6]– أبي صالح عبد الله بن نوح الحجري، التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، ط1، دار المحدثين، البحث العلمي والترجمة، القاهرة، 2011، ص93.

ومبادئها[1]. وفي عام 1988م تجدد النشاط بواسطة أتباع الإمام الذين نزحوا إلى السعودية عقب ثورة 1962 وعادوا بعد ذلك، من أبرزهم "مجد الدين المؤيد" و"بدر الدين الحوثي". وبعدها أعلنت الحركة الحوثية نفسها سنة 1990م باِسم "الشباب المؤمن" كإطار تربوي إلى أن تحولت لتنظيم مسلح عسكري سنة 2004م[2].

كان للحركة الحوثية عقائد وتصورات فكرية تقوم عليها من أهمها:

- الإمامة: فالحركة الحوثية قائمة على فكرة الحق الإلهي لآل البيت وذريتهم، أي أن الحكم يكون لهم وعلى المسلمين، والتسليم بمبدأ الولاية لهم كأساس عقائدي. فـــ"حسين" اختصر أهل البيت آل الحوثي فقط، فعند وصولهم الحكم، سيحصل المسلمون على المدينة الفاضلة ويركبوا سفينة النجاة[3].
- الطعن في الصحابة: حيث يرى الحوثيون أن الصحابة (رضي الله عنهم)، هم أصل خراب الأمة وهذا يتبين في قول "حسين الحوثي": "كل سيئة في هذه الأمة...كل ظلم وقع لهذه الأمة...وكل معاناة فيها المسؤول عنها: أبو بكر وعمر وعثمان". كما قال عن بيعة الصحابة لأبي بكر الصديق: "شر تلك البيعة مازال إلى الآن". وقام بمنع الترضي عن الصحابة (رضي الله عنهم)[4].

---

[1]– مجموعة من الباحثين، الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، ط1، المركز العربي للدراسات الإنسانية، صنعاء، 2008، ص111.

[2]– أبي صالح عبد الله بن نوح الحجري، المرجع السابق، ص93.

[3]– منصور عبد الحميد سيد أبو زيد شتات، الإنحراف العقدي لدى الحوثيين وآثار المعاصرة، حولية كلية الدراسات الإسلامية، (ع، 02)، أسوان، مصر، 2019، ص685.

[4]– سلطان بن براك بن عايض العتيق، الحوثيون بين الزيدية والرافضة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2010، ص60.

- إحياء ذكرى عاشواء: وهو من الأعياد التي أخذها الحوثيون في اليمن عن الرافضة كاحتفال شعبي، فالزيدية لم تكن تحتفل به قبل ظهور الحوثيين، وفيه تقام المجالس الحسينية حيث تضرب الصدور وتلطم الخدود[1].

إن التحول في طبيعة الحركة الحوثية من تربوي إلى سياسي عسكري، أدى إلى تصادمها مع الدولة. حيث ومع بداية عام 2002م بدأت الدولة تستشعر خطورة تنظيم الشباب المؤمن بقيادة "حسين بدر الدين الحوثي"، الذي أصبحت له علاقات مع القوى المعارضة للنظام، وما لبث أن ظهر هذا التنظيم كقوة معارضة للدولة[2]. وقد كان للحوثيين شعار تم نقله من إيران وهو: "الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام"[3].

ولقد اعتبر الحوثيون أن الدولة موالية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لذلك وجب مقاتلتهما، وبحلول عام 2004م بدأت الحروب بين الحكومة اليمنية والحركة الحوثية حيث عُرفت بالحروب الحوثية الستة والتي سنقوم بعرضها فيما يلي:

- **الحرب الأولى:** بدأت هذه الحرب على إثر مناوشات قام بها أتباع حسين الحوثي مع القوة الحكومية سنة 2004م، حيث كانت من أسباب هذه الحرب التي صرحت بها الوزارة الداخلية اليمنية، هو إعتداء الحوثيين على أفراد القوات المسلحة، والتحريض على عدم دفع الزكاة مع إثارة الشغب والترويج لأفكار متطرفة[4]. ومع تسلح الحركة في

---

[1]– محمد عادل محمود الرشيدي، الدولة اليمنية بين عدوان الحوثيين وموقف المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (مج، 02)، (ع، 34)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، (د، ت)، ص170.

[2]– أحمد أمين الشجاع، بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون مراجع ومواجع، ط1، البيان مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2012، ص35.

[3]–Bahfi Salem،*Understanding the Houthi Ideology and its consequences on Yemen*، the embassy of Yemen in Washington، september 2020، p.05.

[4]–أحمد أمين الشجاع، المرجع السابق، ص ص 39 – 40.

صعدة، أدى إلى تأزم الحرب بين الطرفين وأسفرت عن مقتل قائد التنظيم "حسين بدر الدين الحوثي"[1].

- **الحرب الثانية:** قامت الحرب سنة 2005م وكان يقود المواجهات المسلحة "بدر الدين الحوثي" وشمل القتال أغلب محافظة صعدة، وحاول الحوثيون نقل المعركة إلى خارج المحافظة، لكنهم فشلوا وقد استخدمت الدولة في هذه الحرب الطائرات والأسلحة الثقيلة بشكل مكثف، وردّ الحوثيون بعنف مماثل مما أدى إلى مقتل أعداد من ضباط القوات المسلحة منهم قائد اللواء الخامس عشر. وانتهت هذه الحرب بعد اتفاق الطرفين في حسم المعركة في 12 أفريل 2005م[2].
- **الحرب الثالثة:** نتجت الحرب الثالثة عن استمرار المناوشات، وظهر في هذه الحرب عنصر جديد متمثل في القبائل، حيث بدأت القوات الحوثية تستهدف بعض الشيوخ القبائل الموالين للدولة، وهنا دخلت القبائل في هذه الجولة من الصراع، حيث بدأت المعارك على شكل مواجهات بين رجال قبائل موالية للحكومة اليمنية ومقاتلين يدعمون المسلحين الحوثيين، وفي الثامن والعشرين فيفري 2006 انتهت هذه الجولة بتوقيع اتفاق صلح أعلن بموجبه نهاية التمرد وتوقف جميع الأنشطة العسكرية[3].
- **الحرب الرابعة:** في هذه الحرب قاد الحركات المسلحة "عبد الملك الحوثي"، شقيق "حسين بدر الحوثي" والتي بدأت أوائل سنة 2007، حيث اتهمت الحكومة الحوثيين بالعمل على مضايقة اليهود اليمنيين الذين يقطنون في منطقة آل سالم بصعدة لإخراجهم منها، بحجة أن هؤلاء اليهود يقومون بأعمال تخدم الصهيونية العالمية، ودارت هذه

---

[1]– جواد صندل جازع، الحركة الحوثية في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ديالي، (ع،49)، جامعة ديالي، العراق، 2011، ص20.

[2]– أحمد أمين الشجاع، المرجع السابق، ص43.

[3]– أنور سيد كامل، المرجع السابق، ص23.

الحرب في مدينة ضحيان بمحافظة صعدة معقل الزيدية. وتدخلت دولة قطر لحل النزاع[1].

- **الحرب الخامسة:** اندلعت عام 2008، وذلك عندما قام مجهولون بتفجير دراجة مفخخة أمام المسجد وقت خروج المصلين؛ مما أسفر عن سقوط قتيل وإصابة حوالي سبعين(70) شخصا، مما أدى إلى إشعال فتيل الحرب بين الطرفين مجدداً لتمتد إلى ربوع البلاد وتخرج عن كونها في صعدة، بعدها أعلن الرئيس علي عبد الله صالح عن وقف القتال فوافق "عبد الملك الحوثي" بعد معركة خلفت الكثير من القتلى والجرحى والخسائر المادية.[2]
- **الحرب السادسة:** بدأت هذه المرحلة سنة 2009، في عدة محافظات مرورا بالحدود الشمالية مع السعودية، حيث سيطر الحوثيون على الطريق السريع بين السعودية واليمن وتزايدت الهجمات حتى طالت مواقع عسكرية سعودية. فقد أعلنت السعودية عن تسلل مسلحين إلى داخل أراضيها في منطقة جيزان وأطلقوا النار على دوريات حرس الحدود، ونتج عن ذلك إستشهاد رجل أمن وإصابة أحد عشر (11) شخص. وقد إعترف الحوثيون بالحادثة وصرحوا بمهاجمتهم وقتلهم لجندي سعودي، وسبب ذلك هو إتهامهم للسلطات السعودية بالسماح للجيش اليمني بمهاجمة مواقعهم في شمال اليمن إنطلاقا من أراضيها، كما إتهموا الطيران السعودي بقصف جوي مكثف لمناطق في صعدة وقرى مجاورة للحدود السعودية اليمنية[3].

في الأيام التي سبقت الهجوم السعودي، سُمح للجيش اليمني بعبور الأراضي السعودية لتطويق مواقع المتمردين الحوثيين. فربما القيادة الحوثية كانت تريد تدويل الصراع من خلال إطلاق النار على حرس الجنود السعودي، أو لمعاقبة السعودية على

---

[1]– جواد صندل جازع، المرجع السابق، ص21.

[2]–محمود عادل محمود الرشيدي، المرجع السابق، ص174.

[3]–أحمد أمين الشجاع، المرجع السابق، ص74.

تعاونها مع الحكومة اليمنية. ومن الواضح أن الرد العسكري السعودي كان مبرمجا وليس مجرد رد فعل على الهجوم الحوثي. حيث تشير السرعة التي ردت بها القوات السعودية بأنها كانت مستعدة ولم تكن تحتاج سوى ذريعة وسبب، تمثل في الهجوم الذي وقع على أحد المراكز الحدودية السعودية لبدأ العمل[1].

لقد كان أداء الجيش السعودي سيئا بشكل خاص خلال عدد من الإشتباكات في أواخر عام 2009م في ذلك الوقت حمّل الحوثيون عدة مقاطع فيديو على منصة اليوتيوب تظهر مقاتلين من اليمن يجتاحون معسكرات سعودية ويصادرون معدات وذخائر وإمدادات عسكرية سعودية، ولقد كانت المملكة العربية السعودية محرجة من أن حركة قبلية أقل منها في التدريب والتسليح استطاعت هزيمة دفاعاتها الحدودية[2].

المطلب الثاني: الحراك الشعبي في اليمن وموقف السعودية منه.

شهدت الدول العربية في القرن الواحد والعشرين انتفاضات شعبية عارمة، خاصة في تونس ومصر وليبيا، هدفت شعوبها من خلالها إلى تحقيق آمالها وطموحاتها في الحرية والكرامة، وقد إمتدت شرارة هذه الإنتفاضات الشعبية إلى اليمن لتزرع بها هي الأخرى الأمل لتغيير الوضع بها.

ومحاكاة لما حدث في تونس ومصر، قام الشباب اليمني في فيفري 2011م، بثورة ضد نظام علي عبد الله صالح من أجل إزاحته من السلطة بعد ثلاثة وثلاثين(33) عاما من الحكم، هدفها ومطلبها الوحيد هو رحيله عن السلطة، واسقاط نظامه، وكان إندلاع ثورة

[1]–Boucek Christopher, *Yemen : on the Brink, Carnegie endowment for international Peace*, (number.110), April 2010, p11.

[2]–Johnsen Gregory, *Foreign actors in Yemen: the history, the politics and the future*, January 2021, p.12.

الشباب في الوقت الذي كانت فيه اليمن تواجه تحديات من تنظيم القاعدة والحراك الجنوبي في الجنوب والحوثيين في الشمال[1].

ويمكن إجمال الأسباب التي أدت إلى خروج الشعب اليمني في مظاهرات شعبية فيما يلي:

– سوء الأوضاع السياسية ورغبة علي صالح بتوريث الحكم لإبنه أحمد.

– سيطرة أقارب الرئيس على مقدرات الحكم والثورة حيث إزدادت المطالب الشعبية بتنحية أقارب الرئيس من المناصب القيادية بالمؤسسة العسكرية والأمنية والحكومية.

– تركيز كل سلطات الدولة في شخص الرئيس (يعني دكتاتور ولا وجود للديمقراطية).

– الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة، والمتمثلة في إنتشار الفساد والبطالة والأمية والفقر خاصة بعد قمع الإحتجاجات في الجنوب[2].

– بالإضافة إلى قيام الثورات في كل من تونس في 17 ديسمبر 2010م ومصر في 25 جانفي 2011م، حيث أنه كلما وضعت ثورة أوزارها تفجرت ثورة جديدة في بلد عربي آخر، هذا الأمر جعلها عاملا محفزا وسببا مباشرا للشعب اليمني للقيام بثورة ضد نظام علي عبد الله صالح[3].

بدأت الإحتجاجات في اليمن من جامعة صنعاء، في 15 جانفي 2011م بإتجاه السفارة التونسية تأييدا للإنتفاضة التونسية، ونادت برحيل الرئيس علي عبد الله صالح، حيث لم تمنع الإجراءات التي إتخذتها الحكومة اليمنية المحتجين من الخروج إلى الشارع ولا حتى التهديدات التي أطلقتها الحكومة، فقد صرح الرئيس اليمني في 24 جانفي أن

---

[1]– حمود ناصر القدمي، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعتمدة في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر2010، ص44.

[2]– نادية فاضل عباس فضلي، المرجع السابق، ص 390.

[3]– دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2016، ص147.

اليمن ليست تونس مشيرا إلى أن الحكومة ستتصدى بكل قوة لأي حركة أو احتجاج يستهدف النظام في اليمن[1].

ولم تمنع المبادرات التي أطلقها الرئيس اليمني في وقف الإحتجاجات، إذ قدم تنازلات عديدة خلال الكلمة التي ألقاها أمام البرلمان في 02 فيفري2011م أكد فيها أنه لا يسعى لولاية أخرى بعد إنتهاء ولايته في سنة 2013م، وأن السلطة لن تسلم إلى أبنائه، وأكد ذلك بقوله: " لا تمديد، لا توريث، ولا لإعادة عقارب الساعة إلى الوراء"، فضلا عن تعهده بإجراء تعديلات دستورية جديدة تمهد لإصلاحات سياسية وإنتخابية، والحد من الفقر ودعا المعارضة إلى تشكيل حكومة وطنية[2].

لم يقبل المحتجين بالعروض التي قدمها صالح، ففي اليوم الموالي 03 فيفري 2011م تمّ تنظيم تظاهرة شعبية في ساحة صنعاء من قبل أحزاب اللقاء المشترك، وعملت على تعزيز القوى الثورية بضم قوى سياسية وإجتماعية، وقد إقتصرت مطالب اللقاء المشترك وشركائه على تحقيق إصلاحات سياسية، أما شباب الساحات فطالبوا بإسقاط النظام السياسي[3].

وفي 3 جوان 2011م، تعرض الرئيس صالح لمحاولة إغتيال في تفجير غامض استهدف جامع النهرين الكائن في دار الرئاسة بمنطقة "السبعين" في جنوب صنعاء، وتعد تلك المحاولة الأولى من نوعها وفيها أصيب كبار المسؤولين من وزراء ونواب، وقد أجلت عملية البحث في حسم المواقف قبل التأكد من صحة الرئيس، حيث خضع لعمليات

---

[1]– أحمد سلمان محمد، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (مج،12)، (ع، 51)، جامعة المستنصرية، العراق، 2015، ص09.

[2]– نبيل عكيد محمود المظفري، الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن أنموذجا، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، (مج،07)، (ع،03)، وزارة التعليم العالي البحث العلمي، العراق، 2012، ص 05.

[3]– يحيى بن يحيى المتوكل، الإنتقال السياسي في اليمن تداعياته الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية 2011، دار كنعان للطباعة والنشر، صنعاء، 2016، ص06.

إستخراج بعض الشظايا من دماغه وهي عمليات في غاية الدقة وتستوجب إنتظار آثارها الجسدية والعقلية، ومع إرتباك الشارع والمؤيد لصالح والمعارض له بدأت الأمور تميل نحو إقصاءه من الحكم[1].

وبالنظر إلى موقف السعودية فإننا نجد أنهالطالما سيطرت على المشهد السياسي في اليمن وذلك عبر دعمها المالي لشبكة القيادات القبلية والدينية والسياسية، ومنذ عام 2011م بدأ نفوذها يتضاءل بعد أن تحول بعض حلفاءها إلى قطر وإيران، فقد كان لإنتفاضة 2011م دورا فعالا في زعزعة أركان البنية السياسية لليمن[2].

وبالنظر إلى الموقف الخليجي من الإحتجاجات باليمن فقد تميز عموما بالتعقيد والضبابية، وهو نفس الموقف الذي تبنته السعودية حيث إلتزمت في بداية الأمر الصمت ولم تعلق عما يجري في اليمن من ممارسات للعنف من قبل النظام ضد المحتجين، إلا أنه وبعد مجزرة التي حدثت في جمعة الكرامة في 18 مارس 2011م، بدأت بالتدخل لإخراج اليمن من الأزمة خوفا من وقوع حرب أهلية بها تمس بمُلك السعودية[3]،فسارعت على الفور ومعها دول مجلس التعاون الخليجي لإحتواء الموقف عبر المبادرة الخليجية التي وقعتها كافة الأطراف السياسية اليمنية ماعدا الحوثيين، لأنها منحت الحصانة للنظام السابق، ودعت المبادرة الرئيس السابق علي عبد الله صالح إلى نقل صلاحياته إلى نائبه عبد ربه منصور هادي[4].

---

[1]– دعاء جمعة نعمة، المرجع السابق، ص 148.

[2]– مبروك ساحلي، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، دراسات الشرق الأوسط، (مج،12)، (ع،02)، مركز دراسات الشرق الأوسط، (د، ب)، 2020، ص461.

[3]– أحمد سلمان محمد، المرجع السابق، ص 08.

[4]– عبد ربه منصور: ولد سنة 1945م بمحافظة أبين، تدرج في مناصب أمنية وعسكرية قبل أن يدخل معترك الحياة السياسية، شغل منصب رئيس الجمهورية اليمنية خلفا للرئيس السابق علي عبد الله صالح. (للمزيد ينظر إلى: المعرفة، عبد ربه منصور الهادي، الموجودة على الموقع: https://www.m.marefa.org، أطلع عليه يوم: 2022/04/14، على الساعة: 21:36).

وتنفيذ سلسلة من الإجراءات التي تسعى إلى تهدئة المحتجين عبر الدعوة لإجراء انتخابات ووضع دستور جديد[1].

وقد تضمنت المبادرة تنحي الرئيس علي عبد الله صالح عن السلطة، وخمسة مبادئ وخطوتين تنفيذيتين، كما نصت على دعوة الحكومة اليمنية وأطراف المعارضة للإجتماع في المملكة العربية السعودية تحت مظلة دول مجلس التعاون الخليجي، فقد شكلت المبادرة بذلك فرصة كبيرة لتهدئة الوضع في اليمن والسعي إلى حدوث إنتقال سلمي للسلطة وتنحي علي عبد الله صالح عن السلطة بما يحفظ إستقرار اليمن[2].

رغم نجاح المبادرة الخليجية في إقناع الرئيس بمغادرة السلطة وعبدت آليتها التنفيذية مسالك لعبور الأزمة بأقل الخسائر فإنها أثارت منذ البدء اعتراض الثوار والحوثيين وناشطي الحراك الجنوبي، بحكم أنها جعلت الرئيس بمنأى عن المتابعة القضائية، وبذلك بدت لهم صفقة الحصانة حيلة تستل الرئيس من قفص الإتهام وتجنبه المتابعة، كما اعتبروا المبادرة انحيازا عن أهداف الثورة ومسعى يورط اليمن في تسوية سياسية مشبوهة[3].

أصبح بذلك عبد ربه منصور هادي رئيسا لليمن عام 2012م، إلا أن هذه الإتفاقية التي توصل إليها مجلس التعاون الخليجي لم تدم طويلا نتيجة تحالف علي عبد الله صالح مع الحوثيين؛ لأن الحوثيين يؤمنون بأن الذي يتولى الحكم في اليمن يكون من آل البيت، وهذا الشيء ينطبق على علي عبد الله صالح ولا ينطبق على عبد ربه منصور، ولهذا

---

[1]– مايسة محمد محمود مرزوق، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية – السعودية خلال الفترة من (2011–2016)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ج02، (مج،12)، (ع،01)، جامعة السويس، مصر، جانفي 2019، ص172.

[2]– أحمد سلمان محمد، المرجع السابق، ص ص 09 – 10.

[3]– أحمد إدعلي، الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الإنتقال السياسي، مجلة سياسات عربية، (ع،36)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي 2019، ص50.

تحالف الحوثيون معه من أجل ارجاع علي عبد الله إلى حكم اليمن بعد الإطاحة به، وبتحالفه مع الحوثيين تمّ الاستيلاء على العاصمة صنعاء في سبتمبر2014م[1].

استغل الحوثيين انشغال الجيش والمؤسسات السياسية بالثورة (ثورة فيفري 2011م) وما صاحبها من تفكيك وإعادة هيكلة للمؤسسات الأمنية والمؤسسة العسكرية بتوسيع نفوذهم، وفي استغل علي عبد الله صالح هو الآخر توسع الحوثيين من أجل الحفاظ على مكاسبه في السلطة من خلال التحالف مع الحوثيين بدعمهم عسكريا مستغلا نفوذه في المؤسسة العسكرية اليمنية والحرس الجمهوري، فقرر التحالف مع الحوثيين ودعمهم لكي يمهد لعودته للحكم أو صعود ولده أحمد علي صالح إلى الحكم بطريقة يرحب بها اليمنيين كونه البديل الوحيد للحوثيين (فالرئيس علي عبد الله صالح ينتمي إلى الأقلية الزيدية، أي أنه يملك الشرعية الدينية)، قامت جماعة الحوثي بتصعيد أعمالها العسكرية على الميدان بدعم ومساندة الرئيس السابق[2].

في ظل هذا التصعيد العسكري قام الرئيس عبد ربه منصور برفع الدعم عن مشتقات النفط، فإستغل الحوثيين الفرصة وإتخذوه مبررا لدخول صنعاء وقاموا بتهديد الرئيس بأنه إذا لم يتراجع عن قرار فإنه سوف يتم إسقاط حكومته، وقد عُرض عليهم الحل السلمي لكنهم إختاروا المواجهة، ووجهوا هجماتهم نحو صنعاء في 15 سبتمبر 2014م، ولم يمضي أسبوعين حتى استولوا على حوالي ثلثي صنعاء، وفي 19 جانفي 2015م تجدد إطلاق النار بين الحوثيين والحرس الرئاسي، إذ سيطر فيه الحوثيين على مبنى رئاسة الدولة فقدمت بذلك الحكومة استقالتها[3].

---

[1]– مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص 458.

[2]– صباح محمد صالح، الحركة الحوثية في اليمن والموقف السعودي بعد عام 2011، Journal of Historical and Cultural studies، (ع،37)، جامعة تكريت، العراق، 2018، ص ص 250 – 251.

[3]–محمود عادل محمود الرشيدي، المرجع السابق، ص ص 174 – 175.

المبحث الثاني: التدخل العسكري السعودي سنة 2015م.

عرفت سنة 2015م تغيراً جذرياً في العلاقات السعودية – اليمنية فإزدادت قوة الحوثيون وكذا الدعم الإيراني لهم، كان بمثابة لبداية مرحلة جديدة من العلاقات السعودية–اليمنية والتي عرفت تدخل عسكري قادته السعودية في اليمن أو ما عرف بـــ"عاصفة الحزم".

المطلب الأول: مجريات التدخل العسكري.

مثّل استيلاء جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء نقطة تحول في الصراع باليمن، وازداد الأمر تعقيدا مع دعم الرئيس السابق "علي عبد الله صالح" للحوثيين، وانقلابهم ضد الرئيس "عبد ربه منصور هادي"، وازدادت حدة الصراع مع محاولة الحوثيين وحليفهم الإيراني السيطرة على اليمن[1].

وعلى الرغم من أن الحوثيين جماعة مسلحة ترفع شعار "الموت لأمريكا وإسرائيل"، وتحرض عليها في إعلانها، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تصنفها كجماعة إرهابية، الأمر الذي جعل البعض يعتقد أن هناك دعما ضمنيا لتلك الجماعة، حيث حرص أوباما على نيل الحوثيين ثلاثين (30) مقعدا في مؤتمر الحوار الوطني، ووصفها جيرالد فايرستاين السفير الأمريكي أن جماعة الحوثي تعتبر فصيل سياسي يمني، لابد من مشاركته في الحياة السياسية كأي تيار سلمي[2].

وبهذه التصريحات والموقف الأمريكي من جماعة الحوثيين جعلهم ينقلبون على السلطة ويسيطرون على المناطق الشمالية لليمن، وذلك لعجز الرئيس اليمني عن وقف زحف الحوثيين في البلاد[3].

---

[1]– تقرير الدوحة، اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2015، ص02.

[2]– مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص469.

[3]– شيماء حسن، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن، المستقبل العربي، (مج،40)، (ع،470)، مركز دراسات الوحدة، لبنان، 2018، ص 157.

بتقدم الحوثيون إلى "تِعْز[1]" ثالث أكبر مدينة في البلاد، ومحاولتهم السيطرة عليها ومحاصرتها والإستيلاء على أكبر قاعدة عسكرية في البلاد، وقصفهم مقر الرئيس "عبد ربه منصور"، الذي اضطر إلى الخروج من المدينة إلى مكان آمن، وبسيطرة الحوثيين وعجز الحكومة عن ردعهم. وأمام هذا الوضع قام الرئيس اليمني، بطلب من دول مجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية ومجلس الأمن الدولي، التدخل عسكريا لوقف زحف مقاتلي الحوثي إلى مدينة عدن، فلبى قادة مجلس التعاون الخليجي هذا النداء، لتنطلق بعدها عملية عاصفة الحزم[2].

بدأت العملية في الساعات الأولى من صباح يوم 26 مارس 2015م، بقيادة الجيوش السعودية ومشاركة كل من قطر، البحرين، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، مصر، الأردن، المغرب وباكستان[3]، وقد كانت مشاركة بعض هذه الدول في عملية عاصفة الحزم[4] كان من أجل حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية، والبعض الآخر لحماية علاقاتها مع الرياض، في حين تعتبر دول مجلس التعاون مسيرة من طرف السعودية لسيطرتها على المجلس[5].

استهدفت عاصفة الحزم مراكز جماعة الحوثي باليمن، وقد وصلت مجموع الطائرات المقاتلة مئة وخمسة وثمانون (185)، بينها مائة (100) من السعودية التي جمعت أيضا مائة وخمسون ألف(15000) مقاتل، ووحدات بحرية، وشاركت الإمارات بثلاثين(30)

---

[1]– تعْز: تقع جنوب العاصمة صنعاء، وهي المحافظة الأولى من حيث عدد السكان، تتميز بتنوع نشاطها الاقتصادي والزراعي، تتصل بمحافظتي إب والحديدة. (للمزيد ينظر إلى: المركز الوطني للمعلومات، نبذة تعريفية عن محافظة تعْز، المرجع السابق).

[2]– خالد حسن محمد، عاصفة الحزم رؤية شرعية وواقعية، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، (مج،26)، (ع،02)، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 301.

[3]– غسان شبانة، عملية عاصفة الحزم الأهداف والمخاطر، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أفريل 2015، ص03.

[4]– الملحق رقم: 06، ص 106.

[5]– صلاح سمير البندارى، عاصفة الحزم ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة إتجاهات سياسية، (ع،06)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018، ص 06.

طائرة مقاتلة والكويت والبحرين بخمسة عشر(15) لكل منهما، أما قطر بعشر(10) طائرات، الأردن بستة(06) طائرات ودعمت المغرب والسودان هذه العملية بثلاث(03) طائرات لكل منهما[1].

وكانت أسباب هذا التدخل العسكري كثيرة نذكر منها ما يلي:

- إفصاح مسؤولين إيرانيين بشكل مباشر عن تحقيقهم النصر في اليمن، حيث صرح "علي يونس" مستشار الرئيس الإيراني: "أن إيران اليوم أصبحت إمبراطورية كما كانت وأن هناك سيطرة إيرانية الآن على أربع عواصم عربية وهي بيروت، دمشق، بغداد وصنعاء"[2]. وقد سعت إيران إلى زعزعة المناطق المحيطة بالسعودية عن طريق الحركة الحوثية، فبإعترافات قيادي "الحوثي" عبر بث التلفزيون السعودي. حيث كشف فيها عن علاقة الاستخبارات الإيرانية والمتمردين الحوثيين بالتنظيم واستعدادهم لمدهم المال والأسلحة اللازمة لتنفيذ عملياتهم[3].
- مخاوف سيطرة إيران على نشاط الحركة الحوثية وبالتالي سيهدد أمن المملكة العربية وكل دول الخليج العربي.
- الصراع على حكم العالم الإسلامي بين المملكة العربية السعودية المتمثلة في المذهب السني، وجمهورية إيران المتمثلة بالمذهب الشيعي، دفع الأمر للتدخل السعودي والخليجي بحجة الدفاع عن المقدسات[4].

أما بخصوص أهداف عاصفة الحزم فتظهر كالتالي:

- إعادة الشرعية لرئيس اليمن عبد ربه منصور الذي تمّ اختياره قانونيا، وعدم السماح بأي دور للرئيس السابق "علي عبد الله صالح" في اليمن[1].

1– سفيان أحمد الشنباري، المرجع السابق، ص144.

2– مصطفى عبد العزيز مرسي، عاصفة الحزم ضرورتها، أهدافها، آفاقها وتداعياتها، الشؤون العربية، (ع،162)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، 2015، ص23.

3– السيد أبو داود، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، ط01، البيكان للنشر، الرياض، 2014، ص193.

4– صباح محمد صالح، المرجع السابق، ص255.

- القضاء على الإنقلاب الحوثي.
- منع النفوذ الإيراني من التوغل أكثر وتطويق المملكة العربية السعودية ومنع الحوثيين وحلفائهم من السيطرة على الحكم في اليمن وإبعادهم عن الحدود السعودية[2].

وما يجدر بنا التركيز عليه وذكره هو السياسة الأمريكية فمن جهة تعمل على تثبيت العنصر الحوثي في اليمن، ومن جهة أخرى تدعم السعودية لمحاربة الحوثيين. فالولايات المتحدة الأمريكية تحرص منذ بداية الأزمة على أن تكون قريبة من كل أطراف الصراع في اليمن. وذلك لإهتمامها بالسيطرة على مضيق باب المندب، ومنع نفوذ أي قوة دولية (روسيا، الصين) أو الإقليمية (إيران)، وضمان أمن إسرائيل. وهذه السياسة في منطقة حيوية كاليمن تلزمنا الإشارة والحديث على مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يستهدف تقسيم المقسم وتجزئة المجزأ، وإعادة هيكلة المنطقة العربية بما يتناسب والمصالح الخاصة، وكانت الحركات السنية والشيعية هي الأداة الرئيسية لهذا المشروع، والتي عرفت الدول الأجنبية كيفية التحكم فيه[3].

المطلب الثاني: انعكاساته على اليمن.

كان للتدخل العسكري السعودي العربي في اليمن العديد من الإنعكاسات خاصة على اليمن، وتلك النتائج والإنعكاسات بالأساس تقودنا إلى معرفة مسار العلاقات بين السعودية واليمن، لذلك يجدر بنا التطرق لانعكاسات عاصفة الحزم وهي كالآتي:

---

[1]– غسان شبانة، المرجع السابق، ص05.

[2]– أحمد عز الدين، التداعيات السياسية والإجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نيسان 2020، ص02.

[3]– شيماء حسن، المرجع السابق، ص 156.

يعد اليمن أكبر الخاسرين في هذا التدخل العسكري، حيث دارت الحرب على أرضه وقتل وشرد الآلاف من أبنائه[1]، ودمرت بنيته الأساسية وانهارت الدولة[2]. فلقد تسببت عاصفة الحزم فيما تصفه الأمم المتحدة بأسوأ أزمة إنسانية في العالم، وذلك منذ التدخل السعودي لإعادة الحكومة الشرعية على حد قولها، فمنذ بداية عملية عاصفة الحزم قتل أكثر من عشرة ألاف(10000) شخص، وجرح نحو ستين ألف(60000) آخر ولم يتوقف هذا عن القتل. فمن لم يمت بالسلاح مات جوعا. فبحسب المنظمة البريطانية "أنقذوا الأطفال" فإن نحو خمسة وثمانون ألف(85000) طفل تحت سن الخامسة لقوا حتفهم جراء الجوع الشديد منذ بدء العاصفة[3].

كانت النتائج كارثية تمثلت في معاناة عشرون مليون (20000000) يمني من نقص الاحتياجات الغذائية الأساسية، وأكثر من سبعين مليون (70000000) محروم من المياه النظيفة، وبحسب الصليب الأحمر الدولي فإن المنظمات الإنسانية لم تعد تستطيع أن تواجه تلك الكارثة لاسيما بعدما فشلت في مجابهة الكوليرا التي قضت على آلاف اليمنيين[4].وتفيد التقارير أن عدد الإصابات بلغت حوالي مليون حالة في أسوأ تفشي للوباء في العالم، وفق المنظمات الدولية، ونافست الكوليرا الحرب في حصد أرواح اليمنيين، وبات حوالي 80%من السكان بحاجة لمساعدات إنسانية، ونحو خمسة عشر مليون(15000000) شخص يفتقرون إلى الرعاية الصحية الكافية، وتشريد ثلاثة ملايين (3000000) منهم وهذا وفق الأمم المتحدة[5].

---

[1]– الملحق رقم: 07، ص106

[2]– صلاح سمير البندارى، المرجع السابق، ص21.

[3]– الجزيرة نت، اليمن حصاد السنين الأربع من الموت والجوع والدمار، الموجودة على الموقع: https://www.aljazeera.net، أطلع عليه يوم: 16 أفريل 2022، على الساعة: 08:27.

[4]– ياسر عبد العزيز، ماذا قدمت عاصفة الحزم لليمن بعد خمس سنوات، مدونات الجزيرة نت، الموجودة على الموقع https://www.aljazeera.net، أطلع عليه يوم: 16 أفريل 2022، على الساعة: 09:05.

[5]– عاتق جار الله، بوصلة الصراع في اليمن دراسة لأهم التحولات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، (د.ب)، 2020، ص27.

كما نجد أن التدخل العسكري حقق نتيجة سياسية، وذلك من خلال صدور قرار 2216 لمجلس الأمن في 14 أفريل 2015، وبتصويت 14 دولة من دول أعضاء المجلس وينص القرار في أهم بنوده على فرض عقوبات على زعيم جماعة الحوثي "عبد المالك الحوثي"، ونجل الرئيس السابق "أحمد علي صالح"، وفرض حظر توريد السلاح لجماعتهما ودعوة دول الأعضاء في الأمم المتحدة ومجلس الأمن لتفتيش السفن المتوجهة إلى اليمن[1].

أما بخصوص السلاح فقد دمرت عاصفة الحزم قدرا كبيرا من القوة الصاروخية الحوثية، وألحقت أضرارا كبيرة للحوثيين وحلفائهم[2]، ومن ناحية أخرى أسهمت العاصفة في تأسيس جيش وطني مدرب وبات يسيطر على أكثر من ثلثي مساحة البلاد. لكن ما يعاب على هذا الجيش أنه تأسست منه وحدات على مسميات مناطقية مثل ما يسمى (بقوات الحزام الأمني) و(قوات النخبة الحضر موتية) وغيرها، حيث تكمن خطورة هذه الثغرة في الجيش أنها تخلق وتشجع حالة الانقسام في اليمن[3].

واستنادا إلى ما سبق نجد أن هذا التحالف والتدخل العسكري الذي عرف بإسم عاصفة الحزم هي خسارة جماعية، فالسعودية لم تفلح في تحقيق هدفها عسكريا في إعادة الشرعية للسلطة. فالحوثيون لا يزالون يسيطرون على مناطق كثيرة وأرغموا العديد من القادة السياسيين على الهرب من مواقعهم تحت تهديد السلاح[4].

---

[1]– دولي، بين عاصفة الحزم وإعادة الأمل باليمن الحصاد 229 يوما، الموجودة على الموقع: https://www.aa.com.tr، أطلع عليه يوم: 16 أفريل 2022، على الساعة: 09:30.

[2]– Michael Knights, *what did the Gulf coalition on war achieve in Yemen* ?, Washigton institute for near east policy, 09 April 2016, p.02.

[3]– عبد السلام قائد، المشهد العسكري في اليمن بعد عاصفة الحزم تحولات كبيرة وثغرات خطيرة، نشر في 28 مارس 2017، الموجودة على الموقع: www.almawqea.net/reperts/18116IIW1QFLNLZZdg، أطلع عليه يوم: 16 أفريل 2022، على الساعة: 09:52.

[4]– مصطفى صلاح، عاصفة الحزم دلالات النجاح والإخفاق والمستقبل، مركز الحكومة وبناء السلام، اليمن، 2018، ص02.

أما بالنسبة للحوثيين فقد فقدوا جزءً كبيراً من أجهزتهم العسكرية في شكل لم يسمح لهم بالسيطرة المطلقة على الأرض، كما أفقدتهم الضربات الجوية هامش الحرية والمناورة، وفرضت عليهم التحول من الهجوم إلى الدفاع[1].

المبحث الثالث: المواقف من الصراع السعودي – اليمني.

كان للتحالف العسكري العربي في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية صدى كبير لدى دول العالم، كما أنه أخذ إهتمام هذه الدول التي كان موقفها من التحالف متباينا ومختلفا تبعا لمصالحها الشخصية، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث من خلال دراستنا للمواقف الدولية من الصراع السعودي – اليمني.

المطلب الأول: المواقف الإقليمية والعربية.

تباينت المواقف الإقليمية من عملية عاصفة الحزم بين المؤيدة والمعارضة لها فنجد أبرز مواقف الدول فيما يلي:

عارضت إيران عمليات عاصفة الحزم واعتبرتها اعتداء وإختراق لمبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، وأن هذا التدخل يعتبر مجزرة لابد أن تتحمل مسؤوليتها السعودية أمام المحاكم الدولية[2]، فقد فوجئت إيران بالعملية العسكرية التي شنتها السعودية وتوقعت صمت الدول العربية على التمدد الحوثي والسيطرة على عدن وأن تكتفي بالإستنكار والتهديد، ونتيجة لذلك أوعزت إيران للحوثيين بالإستيلاء على باب المندب والجنوب اليمني أيضا لبسط سيطرتها على كامل اليمن[3].

أما باكستان فقد رفض رئيس وزرائها نواز شريف وقائد الجيش الجنرال راحيل شريف عرضا إيرانيا بتشكيل تحالف يضم كل من باكستان وإيران وتركيا لمواجهة التحالف الذي

---

[1]– تقرير الدوحة، اليمن بعد العاصفة، المرجع السابق، ص13.

[2]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، مدى مشروعية التدخل السعودي في اليمن وفقا لقواعد القانون الدولي، الموجودة على الموقع: www.bibliotddroit.com، أطلع عليه يوم:2022/04/19، الساعة: 21:47.

[3]– مصطفى زهير مصطفى الرزاينة، المرجع السابق، ص ص 71–72.

تقوده المملكة العربية السعودية، أما تركيا فقد أعلن رئيسها رجب طيب أردوغان تأييدها للعملية، وقد أوضحت بأن التدخل العسكري جاء لأن الحوثيين إنتهكوا الإتفاقيات الموقعة وقرارات مجلس الأمن الدولي ولم يستجيبوا لدعوات الحوار وأظهروا نوايا التوجه نحو السيطرة على اليمن مما زاد من إحتمالات إندلاع حرب أهلية[1].

وبالنظر إلى موقف دول مجلس التعاون الخليجي من "عاصفة الحزم" فإننا نجد أنها قد شاركت في التحالف الذي تقوده السعودية بإستثناء سلطنة عمان وذلك بسبب إتخاذها لمبدأ "النأي بالنفس" كمبدأ أساسي في سياستها الخارجية، فهي ترفض أن يتم التدخل في شؤونها وترفض أن تشارك بنفسها في أي عمل خارجي، كذلك بسبب العلاقات الوثيقة التي تربطها بإيران، فلم تشارك مع قوات التحالف لعدم رعبتها في زعزعة علاقتها مع طهران[2].

أما عربيا فقد نالت عمليات عاصفة الحزم تأييدا عربي واسع حيث أعربت جامعة الدول العربية عن دعمها للعمليات ضد الحوثيين في اليمن، كما دعمت كما من السودان وفلسطين ولبنان والمعارضة السورية دعموا قرار المملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي، أما مصر فقد أعلنت عن رغبتها في المشاركة بقوة جوية وبحرية في العمليات الرامية إلى الحفاظ على وحدة اليمن ودعم الشرعية فيه حتى إستعادة اليمن استقراره ووحدته[3].

وبالنظر إلى مواقف الدول المغاربية من العملية فنلاحظ وجود المؤيد لها والمعارض وهذا راجع لعوامل سياسية خاصة بكل دولة.

---

[1]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، المرجع السابق.

[2]– جمال عبد الله، السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها، مركز الجزيرة للدراسات، 09 أفريل 2015، ص ص 08–09.

[3]– حسام عربي عبد العظيم مبروك، المرجع السابق.

فقد تميز موقف المغرب بالمساندة والدعم الفعلي لعاصفة الحزم وذلك عبر مشاركة طائراته في الضربات الجوية تحت قيادة المملكة العربية السعودية، فقد أكد بيان لوزارة الخارجية والتعاون أن المغرب يعرب عن تضامنه الكامل والمطلق مع المملكة العربية السعودية وتأييدها للحفاظ على الشرعية في اليمن[1]. كما أصدرت وزارة الداخلية المغربية بيانا توضح فيه مشاركة سلاح الجو المغربي بستة (06) مقاتلات جوية، وقد أوضح البلاغ أن مشاركة المغرب في عملية عاصفة الحزم تأتي للدفاع عن المملكة العربية السعودية في خطاها لدرء أي سوء قد يطال أرضها أو يمس من قريب أو بعيد الحرم الشريف، وأن المملكة المغربية قررت تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة إلى التحالف من أجل دعم الشرعية في اليمن في بعده السياسي والمعلوماتي واللوجستي والعسكري[2].

أما الجزائر فقد عارضت رسميا عاصفة الحزم، حيث صرح وزير خارجيتها "رمضان لعمامرة" أن بلاده ترفض هذه العملية ولن تشارك فيها، وأن بلاده تعتبر الحوثيين طرفا أساسيا في المعادلة السياسية اليمنية[3]. وتستند مبررات رفض الجزائر المشاركة في العملية إلى العقيدة القتالية للجيش الجزائري تلزمه بعدم خوض أي معركة خارج حدود الدولة، خصوصية الداخل بحيث تستند السلطات الجزائرية إلى الدستور بإعتباره يمنع السلطة عن اللجوء إلى الحرب والمساس بسيادة الدول الأخرى وحسم الخلافات الخارجية بالطرق السلمية[4].

---

[1]– سعيد الصديقي، الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 08 أفريل 2015، ص03.

[2]– فريق التحرير، ماذا وراء مشاركة المغرب في عاصفة الحزم، الموجودة على الموقع: https://www.noonpost.com، أطلع عليه يوم:2022/04/18، على الساعة: 09:36.

[3]– محمود صالح، لماذا رفضت الجزائر المشاركة في عملية "عاصفة الحزم"؟، الموجودة على الموقع: www.elwatannews.com، أطلع عليه يوم: 2022/04/19، على الساعة: 16:15.

[4]– ياسين بودهان، الجزائر وعاصفة الحزم...رفض رسمي وإنقسام حزبي، الموجودة على الموقع: www.aljazeera.net، أطلع عليه يوم: 2022/04/19، على الساعة: 16:20.

أما فيما يخص موقف ليبيا وموريتانيا فقد دعمتا العملية واعتبرتها عملا عربيا مشتركا، أما تونس فقد كانت متفهمة للعملية العسكرية ومساندة لها[1].

المطلب الثاني: المواقف الدولية.

اتسمت المواقف الدولية بالإختلاف حول ما يحدث بين السعودية واليمن أو التدخل العسكري السعودي في اليمن، فهناك من يعتبرها شرعية لابد منها وهناك من لم يؤيد التدخل وهذا ما سنحاول التعرف عليه في هذا المطلب من خلال مواقف مجموعة من الدول.

لاقت عاصفة الحزم ردودا مؤيدة من عدة أطراف من بينهم الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" دعمه للعملية، وقدم دعما لوجستيا واستخباراتيا لعملية عاصفة الحزم العسكرية في اليمن[2].

كما أكد رفضه لعمليات الحوثيين ضد الحكومة اليمنية، وأعلنت المتحدثة باسم مجلس الأمن القومي "برناديت ميهان" أنها ستقدم الدعم للعمليات دون اتخاذ إجراء عسكري حيث قالت: أن بلادها تعمل بالإشتراك مع السعودية لتقديم الدعم العسكري والإستخباراتي إلا أنها لن تشارك في العمل العسكري المباشر، وقد كانت الولايات المتحدة منذ البداية شريكا للسعودية في العملية، حيث عززت سفنها لحصار اليمن وقدمت طائراتها لإعادة تزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو، وزودت التحالف أيضا بالأسلحة والقنابل والذخائر[3].

وعلى الرغم من الدعم الأمريكي للسعودية، إلا أنه حدثت تقاطعات بينهما، حيث أنه في شهر ديسمبر 2015م أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية صفقة الأسلحة بنحو 400

---

[1]– سعيد الصديقي، المرجع السابق، ص04.

[2]–العربية، ردود فعل عربية ودولية مؤيدة لعاصفة الحزم ضد الحوثيين، نشر في 26 مارس 2015، الموجودة على الموقع: https://www.alarabiya.nat، أطلع عليه يوم: 18 أفريل 2022، على الساعة: 23:24.

[3]– صلاح سمير البندارى، المرجع السابق، ص16.

مليون دولار بسبب موضوع ملف حقوق الإنسان والضحايا في اليمن، كما جمدت صفقة صواريخ الطائرات على إثر قيام السعودية بقتل ضحايا مدنيين في اليمن[1].

أما موقف الإتحاد الأوروبي نجد مع بداية عاصفة الحزم في اليمن، أشار الإتحاد الأوروبي أنه تفاجأ بهذه العملية، وبناءا على ذلك فقد تباينت ردود فعل الدول الأوروبية بين من يرى أن الحل العسكري لن ينهي الأزمة والخيار الأفضل هو الحل السلمي السياسي، وخالف آخرون هذا الرأي. حيث أيدوا عاصفة الحزم ورأوا أنها تتوافق مع القانون الدولي، ومن بين هذه الدول المؤيدة نجد بريطانيا وفرنسا أهم حلفاء السعودية ودول الخليج[2].

بعد حدوث وتصاعد العنف والمجازر الإنسانية في اليمن جراء التدخل العسكري، أثار ذلك تحفظ الإتحاد الأوروبي، الذي أعلن في بيان أن استمرار القتال يبلغ أبعادا تنذر بالخطر. لذلك أدان الإتحاد الأعمال الفردية المزعزعة للاستقرار التي يقوم بها الحوثيون والوحدات العسكرية الموالية للرئيس السابق "عبد الله صالح" لا ينف هذا التحفظ أنه كان لعدد من دول الاتحاد الأوروبي مساهمات في هذه المأساة الإنسانية في حق الشعب اليمني من خلال صفقات عسكرية ضخمة التي كانت تصدر للسعودية والإمارات العربية. فالحكومة البريطانية صدّرت عام 2015 أسلحة إلى السعودية تجاوزت قيمتها 1,8 مليار جنيه إسترليني، وشملت مختلف أنواع الأسلحة في نفس العام الذي بلغت فيه صادرات الأسلحة الفرنسية إلى السعودية 900 مليون يورو[3].

أما روسيا فلم تكن علاقاتها مع اليمن هامة بعد انهيار الإتحاد السوفياتي 1990، رغم أن اليمن الجنوبي كان شيوعيا. إلا أنه بعد تدشين الرئيس " فلادمير بوتين" لمشروعه

---

[1]– ميثاق خير الله جلود، العلاقات السعودية الأمريكية 2009–2016، دراسة في مجالات الأمن والتسلح، مجلة دراسات إقليمية، (ع،43)، جامعة الموصل، العراق، 2020، ص27.

[2]– مبروك ساحلي، المرجع السابق، ص472.

[3]– علاء رزاك فاضل النجار، موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث اليمن 2015–2018، مجلة اتجاهات سياسية، (مج،04)، (ع،13)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020، ص23.

"عودة روسيا إلى الشرق الكبير" لإستعادة نفوذها ومزاحمة أمريكا فيها، قامت روسيا بتعزيز علاقاتها مع الدول المعارضة للسياسة الأمريكية مثل إيران[1]. إذ ركزت على تنظيم العلاقات بينها وبين إيران على أساس المصالح الأمنية لكلا البلدين[2].

وبخصوص عاصفة الحزم فقد أكدت روسيا عن قلقها وتحفظها اتجاهها، وحثت أطراف الصراع على وقف الأعمال القتالية، والتوجه للحل السلمي الذي ستكون هي متواجدة فيه على طاولة المفاوضات[3].

كانت روسيا تحافظ على اتصالاتها الوثيقة مع جميع الأطراف المتصارعة في اليمن، حيث استقبلت وفدا حوثيا في موسكو المطالبين منها الإعتراف بسلطة الحوثيين مقابل صفقات للشركات الروسية في اليمن. كما التقى السفير الروسي في اليمن بالرئيس "هادي" في عدن. كذلك نجد أن البعثة الروسية قررت إبقاء سفارتها في صنعاء في حين قررت عدة دول بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية نقل سفاراتها من صنعاء خوفا من الحوثيين، هذا ما زاد تعقيدا في فهم الموقف الروسي من العاصفة[4].

ونجد أن الصين كان موقفها حذر اتجاه الحرب في اليمن بهدف الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية، حيث رفضت أن تنحاز لأي طرف من أطراف الصراع. وقد اقتصر موقفها في تأكيد دعمها للحل السلمي؛ الذي يستند إلى قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ومبادرات مجلس التعاون لخليجي واتفاقية السلم. فقد تعمدت الصين في عدم إظهار موقفها لسعيها بأن تلعب دور وسيط السلام في هذا الصراع[5].

---

[1]– صالح سمير البندارى، المرجع السابق، ص10.

[2]– فاطمة الصمادي، إيران وروسيا: شراكة أم تحالف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 18 ماي 2016، ص08.

[3]– صالح سمير البندارى، المرجع لسابق، ص18.

[4]- Barmin Yury, *Russia's Yemen strategy comes into focus*, Russia Direct, April 2015, p.02.

[5]– رايموند لي، الصين والحرب في اليمن: عدم الإنحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ماي 2015، ص02.

وعلى الرغم من ذلك مارست الصين تأثيرا على السعودية من أجل وقف الضربات الجوية، فقد نشرت وزارة الخارجية الصينية خبرا على موقعها الرسمي بأن الرئيس الصيني "شي جينسينغ" حثّ الملك السعودي "سلمان بن عبد العزيز" على حل الصراع عبر الوسائل السياسية، وهنا نلاحظ أن ما كان يهم الصين هو العملية العسكرية التي قادتها السعودية اتجاه اليمن ناتج عن أهدافها في المنطقة من حماية استثماراتها الاقتصادية وحماية عمالها في اليمن، وكذا تخوفها من تعثر طرق إمداد النفط الخام في المنطقة وإستراتيجية توازن ضد السيطرة الغربية في الشرق الأوسط[1].

[1]– رايموند لي، المرجع نفسه، ص 03.

خلاصة:

من خلال دراستنا للمسار الجديد الذي سارت فيه العلاقات السعودية – اليمنية في الفترة ما بين (2004 – 2015م)، تبعا للمتغيرات التي ظهرت باليمن، فإننا نخلص إلى أن العلاقة في هذه الفترة سارت في منحى آخر وذلك بعد ظهور جماعة الحوثي التي شنت ستة (06) حروب مع الحكومة اليمنية من أجل اسقاطها بدءاً من سنة 2004م إلى غاية سنة 2009م، فشاركت السعودية في الحرب السادسة سنة 2009م بعد أن هاجم الحوثيين عدة مناطق في الحدود السعودية اليمنية.

بإندلاع ثورة 11 فيفري 2011م باليمن تخوف النظام السعودي من سقوط اليمن في أيادي خارجية خاصة إيران التي أصبح لها موطئ قدم في اليمن بدعمها للحركة الحوثية، وبسيطرة هذه الأخيرة على مناطق مهمة في اليمن باتت تهدد حتى أمن السعودية لأنها صاحبة أطول حدود مع اليمن، لذلك واجهت هذا الخطر بتدخل عسكري مع تحالف عربي للحد من التهديد الحوثي المدعوم إيرانيا، وقد كان هذا التحالف مدعوما من القوى الدولية التي باركته وأمدّته بالمال والسلاح.

الخـــــــــــــاتمة

لقد سعت الدراسة لتناول واحد من أهم المواضيع البارزة في الوطن العربي وهو العلاقات السعودية– اليمنية في الفترة ما بين (1962 – 2015م)، وذلك من خلال البحث في جذور هذه العلاقات، والتطرق لأهم محددات هذه العلاقة.

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة فوجدنا:

إن الموقع الجيوسياسي والإستراتيجي لليمن، جعلها محط أنظار الإستعمار والدول الإقليمية والمجاورة لها، من بينها المملكة العربية السعودية التي كانت علاقتها باليمن تتحكم بها عوامل داخلية: تمثلت في العامل الجغرافي الذي أدى إلى نزاع حدودي بينهما في المخلاف السليماني، والعامل الديني فالسعودية تطبق المذهب السّني استنادا للحركة الوهابية، أما اليمن فتطبق المذهب الزيدي الشيعي فكلاهما يكّفر الآخر ويلزم بمحاربته وعدم اعتناقه، ليتحول هذا الصراع من صراع مذهبي إلى صراع ذو أبعاد سياسية.

أما العامل السياسي والمتمثل في أهم الأحداث السياسية التي عرفها اليمن وكان للسعودية تدخلات فيها عن طريق الوسائل التي استخدمتها للسيطرة والتحكم في المشهد السياسي اليمني.

تمثلت العوامل الخارجية في تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران في سير العلاقة بين السعودية واليمن، فكان تدخل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال دعمها للسعودية وحرصها على تثبيت نفوذها باليمن من أجل مصالحها في المنطقة، أما إيران فكان تدخلها باليمن من أجل عمل حصار على الحدود الجنوبية للسعودية، في إطار تطبيقها لسياستها التوسعية في المنطقة ومحاولة منها لإخضاع السعودية من خلال دعم الحوثيين.

- من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى عدة إستنتاجات نوجزها فيما يلي:

- نستطيع القول أن العلاقات السعودية اليمنية في الفترة (1962 – 2015م) قد مرت بمراحل نلخصها في الآتي:

– المرحلة الأولى: من 1920إلى 1934م وهي مرحلة نزاع حدودي انتهى بتوقيع معاهدة الطائف.

– المرحلة الثانية: من 1934إلى 1962م وهي مرحلة هدوء وتعاون في ظل معاهدة الطائف.

– المرحلة الثالثة: من 1962 إلى 2003م وهي مرحلة توتر وحذر فقد تحولت العلاقة هنا إلى تدخل السعودية في الشؤون السياسية والحكم اليمني، فكان الساسة السعوديين يحرصون على أن تكون السلطة في اليمن موالية لهم، إلى أن تم توقيع معاهدة الحدود النهائية وإقامة السعودية للجدار العازل سنة 2003م.

– المرحلة الرابعة: من 2004 إلى 2015م وهي مرحلة صراع وتدخل عسكري، وذلك بظهور الحوثيين ودعم إيران لهم.

- استعملت السعودية في علاقتها مع جارتها اليمن كل الوسائل السياسية والعسكرية والضغط الاقتصادي واستمالة القبائل، إضافة إلى طلب التدخل الدولي في علاقتها باليمن.
- كان للقوى الأجنبية دور فعّال في تجزئة اليمن إلى جزء شمالي وجنوبي عام 1913م وخلق الكيان الإدريسي في الشمال، وتأسيس نظام فيدرالي هش بالجنوب من طرف بريطانيا، هذا من أجل تمزيق اليمن ومنع قيادته من إقامة دولة موحدة، وبظهور السعودية ومحاولتها التوسع وبسط سيطرتها في شبه الجزيرة العربية أدى هذا إلى خلق علاقة نزاع حدودي بينهما على المخلاف السليماني (عسير، نجران وجيزان)، إنتهت بترسيم قسري للحدود وتوقيع معاهدة الأخوة والصداقة عام 1934م سميت بإتفاقية الطائف.
- تميزت العلاقة بين السعودية واليمن بالتدخل السعودي في الشؤون الداخلية لليمن، فقد تدخلت أثناء إنقلابي 1948م و1955م من خلال دعمها للحكم الإمامي ومحاولتها لتثبيته، وأيضا أثناء الثورة اليمنية بقيادة الضباط الأحرار عام 1962م التي هدفت إلى إسقاط

النظام الجمهوري، حيث تدخلت لدعم النظام الزيدي ومساندة الإمام البدر ماديا وعسكريا ضد الجمهوريين المدعومين من مصر، وكان تدخلها هذا نابعا من خوفها من أن قيام نظام جمهوري على حدودها يمثل تهديدا وخطرا على نظام حكمها فهي تنتهج نظاما ملكيا وراثيا، لذا فضلت دعم النظام الملكي الزيدي على النظام الجمهوري.

- عرفت السعودية كيف تسير علاقتها مع اليمن لصالحها، فبضعف اليمن إقتصاديا وعدم استقرار جهازه السياسي، أدركت السعودية نقاط الضعف، فإستعملتها لتكون هي المترأس في هذه العلاقة، فدعمت رجال القبائل الذين شكلوا محددا مُهما في إستقرار أو ضعف اليمن، وأثناء محاولات هذا الأخير لتحسين أوضاعه المزرية عمل على التخطيط للوحدة بين شطريه، لكن المملكة العربية السعودية عملت على إجهاض هذه الوحدة وإبقاء اليمن على وضعه، لكي يتسنى لها البقاء في سيطرتها.
- إن استقرار العلاقات السعودية اليمنية يكون بإستقرار اليمن وذلك من خلال توحيد القوى السياسية، وتشجيع المشاريع التنموية من أجل معالجة الأزمة الاقتصادية وضمان عدم التبعية الاقتصادية للسعودية.
- كان لعلاقة السعودية مع الولايات المتحدة الأمريكية دور في توتر العلاقات السعودية اليمنية في القرن الماضي وتأزمت أكثر خلال القرن الحالي نتيجة تدخل إيران ودعمها للحوثيين.

التوجه إلى الحلول السياسية في حل الأزمات وتجنب الحل العسكري، لأن هذا الأخير سيؤدي إلى إنجاح المخطط الأجنبي الرامي لتقسيم الوطن العربي، ويعمل على صرف النظر عن العدو الأول للعرب (الكيان الصهيوني). فقد بينت هذه الأزمة اليمنية أن العرب يقاتلون بعضهم البعض بأشد الأسلحة، بينما يقاتلون الكيان الصهيوني بالدعاء.

الملاحـــق

الملحق رقم 01: خريطة تبين الموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية.

المصدر: خريطة المملكة العربية السعودية، الموجودة على الموقع:-http://arabic.mapsofworld.com/saudi-arabica، أطلع عليه يوم : 2022/04/18، على الساعة : 11:29.

الملحق رقم 02: خريطة تبين الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية

المصدر: خريطة الجمهورية اليمنية، الموجودة على الموقع: https://arabic.mapsofworld.com/yemen، أطلع عليه يوم: 2022/04/19، على الساعة: 11:28.

الملحق رقم 03: معاهدة مكة المكرمة

معاهدة مكة المكرمة[1]

بين الملك عبد العزيز آل السعود وبين الحسن الإدريسي

١٤ ربيع الآخر سنة ١٣٤٥ هـ (٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٦ م)

توضح هذه المعاهدة نوع العلاقات التي كان من الممكن أن تنشأ بين الوحدات السياسية في الجزيرة العربية حتى النصف الأول من القرن العشرين . وهي معاهدة حماية في المقام الأول أدت إليها الظروف التاريخية الخاصة بالمنطقة ، وكانت نتيجة مباشرة لضعف الإمارة الادريسية الذاتي بعد وفاة مؤسسها السيد محمد الإدريسي ، ومحاولة الإمام يحيى الاستيلاء على الإمارة بالقوة ، مما دفع الأدارسة إلى الالتجاء إلى ابن السعود . وتنص المعاهدة على أن يتمتع الأدارسة باستقلالهم الذاتي في إدارة إمارتهم ، على أن يكونوا تحت حماية الملك عبد العزيز آل السعود ، ويتضح في المعاهدة بعض القيود التي فرضت على الإمارة ـ وخاصة في الشئون الخارجية .

وتعتبر المعاهدة نقطة انطلاق النزاع بين المملكة اليمنية والمملكة السعودية . الذي انتهى بحرب عام ١٩٣٤ بين الدولتين ، كما تعتبر المعاهدة بداية اندماج عسير في المملكة السعودية .

« رغبة في توحيد الكلمة ، وحفظاً لكيان البلاد العربية ، وتقوية الروابط بين أمراء الجزيرة العربية ، قد اتفق صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها عبدالعزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل السعود ، وصاحب السيادة إمام عسير السيد الحسن بن علي الإدريسي على عقد الاتفاقية الآتية :

المادة الأولى : يعترف سيادة الإمام السيد الحسن بن علي الإدريسي بأن الحدود القديمة الموضحة في اتفاقية ١٠ صفر سنة ١٣٣٩ هـ المنعقدة بين سلطان نجد وبين

الإمام السيد محمد بن علي الإدريسي ، والتي كانت خاضعة للأدارسة في ذلك التاريخ ، تحت سيادة جلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بموجب هذه الإتفاقية .

المادة الثانية : لا يجوز لإمام عسير أن يدخل في مفاوضات سياسية مع أي حكومة ، وكذلك لا يجوز أن يمنح أي امتياز اقتصادي إلا بعد الموافقة على ذلك من صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الثالثة : لا يجوز لإمام عسير إشهار الحرب ، وإبرام الصلح ، إلا بموافقة صاحب الجلالة ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها .

المادة الرابعة : لا يجوز لإمام عسير التنازل عن جزء من أراضي عسير المبينة في المادة الأولى .

المادة الخامسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بحكم إمام عسير الحالي على الأراضي المبينة في المادة الأولى مدى حياته ومن بعده لمن يتفق عليه الأدارسة وأهل العقد والحل التابعين لإمامته .

المادة السادسة : يعترف ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها بأن إدارة بلاد عسير الداخلية والنظر في شئون عشائرها ، من نصب وعزل وغير ذلك من الشئون الداخلية ، من حقوق إمام عسير ، على أن تكون الأحكام وفق الشرع والعدل كما هي في الحكومتين .

المادة السابعة : يتعهد ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها ، بدفع كل تعد داخلي أو خارجي يقع على أراضي عسير المبينة في المادة الأولى وذلك بالإتفاق بين الطرفين حسب مقتضيات الأحوال ودواعي المصلحة .

المادة الثامنة : يتعهد الطرفان بالمحافظة على هذه المعاهدة والقيام بواجبها .

المادة التاسعة : تكون هذه المعاهدة معمولاً بها بعد التصديق عليها من الطرفين السامين .

المادة العاشرة : دونت هذه الاتفاقية باللغة العربية من صورتين تحفظ كل صورة لدى فريق من الحكومتين المتعاقدتين .

المادة الحادية عشرة : تعرف هذه المعاهدة بمعاهدة مكة المكرمة .

وقعت هذه المعاهدة في ١٤ ربيع الآخر ١٣٤٥ هـ الموافق ٢١ أكتوبر ١٩٢٦ م .

المصدر: عبد الله السلال وآخرون، المصدر السابق، ص ص 185 – 186.

الملحق رقم 04: معاهدة الطائف 1934م.

معاهدة الطائف : بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية

وقعت في جدّة في السادس من شهر صفر سنة ١٣٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ،

نحن : الامام يحيى بن محمد حميد الدين ، ملك المملكة اليمانية ، بما أنه عقدت بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة الملك الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، معاهدة صداقة اسلامية ، وأخوة عربية ، لانهاء حالة الحرب ، الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ، ولتأسيس علاقات الصداقة الاسلامية ، بين بلادينا ، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ، ومندوب مفوض من قبل جلالته ، وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة ، وذلك في مدينة جدة ، في اليوم السادس من شهر صفر ، سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والالف ، وهي مندرجة مع عهد التحكيم ، والمكتب الملحقة بها فيما يلي :—

معاهدة صداقة اسلامية ، وأخوة عربية ،

بين المملكة اليمانية ، — وبين المملكة العربية السعودية ،

حضرة صاحب الجلالة ، الامام يحيى بن محمد حميد الدين ، ملك اليمن من جهة ،

وحضرة صاحب الجلالة ، الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، من جهة أخرى ،

رغبة منهما في أنهاء حالة الحرب ، التي كانت قائمة لسوء الحظ ، فيما بينهما ، وبين حكومتيهما ، وشعبيهما ، ورغبة في جمع كلمة الامة الاسلامية العربية ، ورفع شأنها ، وحفظ كرامتها ، واستقلالها ،

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما ، وبين حكومتيهما ، وبلاديهما ، على أساس المنافع المشتركة ، والمصالح المتبادلة ،

وحباً في تثبيت الحدود بين بلاديهما ، وانشاء علاقات حسن الجوار ، وروابط الصداقة الاسلامية فيما بينهما ، وتقوية دعائم السلم والسكينة ، بين بلاديهما وشعبيهما ،

ورغبة في أن يكون عضداً واحداً ، أمام الملمات المفاجئة ، وبنياناً متراصاً ، للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية ، قررا عقد معاهدة صداقة اسلامية ، وأخوة عربية ، فيما بينهما ، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما ، وهما :

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن :

حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن احمد الوزير ،

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السمو الملكي ، الأمير خالد بن عبد العزيز ، نجل جلالته ، ونائب رئيس الوكلاء .

وقد منح جلالة الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر ، الصلاحية التامة ، والتفويض المطلق . وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض ، التي بيد كل منهما ، فوجداها موافقة للأصول ، قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية :—

المادة الاولى : — تنتهي حالة الحرب ، القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية ، بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة ، وتنشأ فوراً بين جلالة الملكين ، وبلاديهما ، وشعبيهما ، حالة سلم دائم ، وصداقة وطيدة ، وأخوة

All Rights Reserved Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اسلامية عربية دائمة ، لا يمكن الاخلال بها جميعها ، أو بعضها ؛ ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، بأن يحلا بروح الود والصداقة ، جميع المنازعات ، والاختلافات التي قد تقع بينهما ، وبأن يسود علاقتهما ، روح الاخاء الاسلامي العربي ، في سائر المواقف والحالات ، ويشهدان الله على حسن نواياهما ، ورغبتهما الصادقة ، في الوفاق والاتفاق ، سراً وعلناً ، ويرجوان منهُ سبحانهُ وتعالى أن يوفقهما ، وخلفاءهما وورثاءهما ، وحكومتيهما ، الى السير على هذه الخطة القويمة ، التي فيها رضاء الخالق ، وعز قومهما ، ودينهما ؛

المادة الثانية : ـ يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر ، باستقلال كل من المملكتين ، استقلالاً تاماً ، مطلقاً ، وبملكيته عليها ، فيعترف حضرة صاحب الجلالة ، الامام يحيى بن محمد حميد الدين ، ملك اليمن ، لحضرة صاحب الجلالة ، الامام عبد العزيز وخلفائه الشرعيين ، باستقلال المملكة العربية السعودية ، استقلالاً تاماً ، مطلقاً ، وبالملكية على المملكة العربية السعودية ، ويعترف حضرة صاحب الجلالة ، الامام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية ، لحضرة صاحب الجلالة ، الامام يحيى ، وخلفائه الشرعيين ، باستقلال مملكة اليمن ، استقلالاً تاماً ، مطلقاً ، وبالملكية على مملكة اليمن . ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام ، من بلاد الآخر ، خارج الحدود القطعية ، المبينة في صلب هذه المعاهدة .

ان جلالة الامام الملك يحيى ، يتنازل بهذه المعاهدة ، عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية ، أو غيرها ، في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية ، من البلاد التي كانت بيد الادارسة ، أو آل عايض ، أو في نجران ، وبلاد يام ، كما أن جلالة الامام ، الملك عبد العزيز ، يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه ، من حماية ، أو احتلال ، أو غيرهما ، في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها .

المادة الثالثة : ـ يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان ، على الطريقة التي

تكون بها الصلات والمراجعات ؛ بما فيه حفظ مصالح الطرفين ، وبما لا ضرر فيه : على أيهما ، على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر ؛ أقل مما يمنحه لفريق ثالث ؛ ولا يوجب هـذا على أي الفريقين ، أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله .

المـادة الرابعة : ـ خط الحـدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين السـاميين المتعاقدين ؛ موضح بالتفصيل الـكافي فيما يلي ؛ ويعتبر هذا الخط ، حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لـكل منهما .

يبدأ خط الحدود بين المملـكتين ، اعتباراً من النقطة الفاصلة بين ميدي والموسم ؛ على ساحل البحر الأحمر ؛ الى جبال تهامة ؛ في الجهة الشرقية ، ثم ترجع شمالاً الى أن ينتهي الى الحدود الغربية الشمالية ؛ التي بين بني جماعة ؛ ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال . ثم ينحرف الى جهة الشرق ؛ الى أن ينتهي الى ما بين حدود نقمة ؛ ووتار ؛ الـتابعتين لقبيلة وائلة . وبين حدود يام . ثم ينحرف الى أن يبلغ مضيق مروان ، وعقبة رقادة ؛ ثم ينحرف الى جهة الشرق ؛ حتى ينتهي من جهة الشرق ؛ الى أطراف الحدود ؛ بين (من عدا يام) من همدان بن زيد ؛ وائلي وغيره . وبين يام ؛ فكلما عن يمين الخط المذكور ؛ الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر ؛ الى منتهى الحدود ؛ في جميع جهات الجبال المذكورة ؛ فهو من المملـكة اليمانية ؛ وكلما هو عن يسار الخط المذكور ؛ فهو من المملـكة العربية السعودية . فما هو في جهة اليمين المذكورة ؛ هو ميـدي ؛ وحرض ؛ وبعض قبيلة الحرث ؛ وثير ؛ وجبال الظاهر ؛ وشذا ؛ والضيمة ؛ وبعض العبادل ؛ وجميع بلاد وجبال رازح ؛ ومنبه ؛ مع عرو آل مشيخ ؛ وجميع بلاد وجبال بني جماعة ؛ وسحار الشام ؛ بياد ؛ وما يليها ؛ ومحل مريصمة ؛ من سحار الشام ، وعموم سحار ؛ ونقمة ؛ ووتار ، وعموم وائلة ؛ وكذا الفرع ، مع عقبة نهوقة ؛ وعموم (من عدا يام) ووداعة ظهران ، من همدان بن زيد . هؤلاء المذكورون ؛ وبلادهم بحدودها المعلومة ، وكلما هو بين الجهات المذكورة ،

وما يليها ، مما لم يذكر اسمه ، مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً ، أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية ، قبل سنة ١٣٥٢ ؛ كل ذلك هو في جهة اليمين ؛ فهو من المملكة اليمانية ؛ وما هو في جهة اليسار المذكورة ؛ وهو الموسم ؛ ووعلان ؛ وأكثر الحرث ؛ والخوبة ؛ والجابري ؛ وأكثر العيادل ؛ وجميع فيفا ؛ وبني مالك ؛ وبني حريص ؛ وآل تليد ؛ وقحطان ؛ وظهران وادعة ؛ وجميع وادعة ظهران ؛ مع مضيق مروان ؛ وعقبة رقادة ؛ وما خلفها من جهة الشرق والشمال من يام . ونجران ؛ والحضن ؛ وزور وادعة ؛ وسائر من هو في نجران من وائلة ؛ وكلما هو تحت عقبة نهوقة ، الى أطراف نجران ؛ ويام ؛ من جهة الشرق ؛ هؤلاء المذكورون ؛ وبلادهم بحدودهم المعلومة ؛ وكلما هو بين الجهات المذكورة ؛ وما يليها مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية ، قبل سنة ١٣٥٢ ؛ كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور ؛ فهو من المملكة العربية السعودية . وما ذكر من يام . ونجران . والحضن ؛ وزور وادعة ؛ وسائر من هو في نجران من وائلة ؛ فهو — بناء على ما كان من تحكيم جلالة الامام يحيى لجلالة الملك عبد العزيز في يام — والحكم من جلالة الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية ، وحيث ان الحضن ؛ وزور وادعة ؛ ومن هو من وائلة في نجران ؛ هم من وائلة ، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر ؛ فذلك لا يمنعهم ؛ ولا يمنع اخوانهم وائلة ؛ عن التمتع بالصلات ؛ والتعاون المعتاد ؛ والتعارف به . ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً ؛ بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية ؛ وأطراف (من عدا يام) من همدان بن زيد ، وسائر قبائل اليمن ؛ فللمملكة اليمانية ؛ كل الاطراف والبلاد اليمانية ؛ الى منتهى حدودها ؛ من جميع الجهات ؛ وكلما ذكر في هذه المادة من نقط شمال ، وجنوب ، وشرق ، وغرب ، فهو باعتباره كثرة اتجاه ميل خط الحدود في اتجاه الجهات المذكورة ، وكثيراً ما يميل ، تتداخل ما الى كل من المملكتين ، أما تعيين وتثبيت الخط المذكور ، وتعيين القبائل ، وتحديد ديارها ؛ على أكمل الوجوه ؛

فيكون اجراؤه ، بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساو من الفريقين ، بصورة ودية أخوية ، بدون حيف ، بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل .

المادة الخامسة : نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، في دوام السلم ، والطمأنينة ، والسكون ، وعدم ايجاد أي شيء يشوش الافكار بين المملكتين ، فانهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم احداث أي بناء محصن ، في مسافة خمسة كيلو مترات ، في كل جانب من جانبي الحدود ، في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود .

المادة السادسة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، سحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت ، ـ بموجب هذه المعاهدة ـ ، تابعة للفريق الآخر ، مع صون الاهلين والجند من كل ضرر .

المادة السابعة : يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ، بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته ، عن كل ضرر ، وعدوان ، على أهالي المملكة الأخرى ، في كل جهة ، وطريق ، وبأن يمنع الغزو ، بين أهل البوادي ، من الطرفين ، ورد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي ، من بعد ابرام هذه المعاهدة ، وضمان ما تلف ، وبما يلزم بالشرع ، فيما وقع من جناية قتل ، أو جرح بالعقوبة الخاصة ، على من ثبت منهم العدوان ، ويظل العمل بهذه المادة ساريا ، الى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر ، لكيفية التحقيق ، وتقدير الضرر والخسائر .

المادة الثامنة : يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة ، لحل المشكلات بينهما ، وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف ، سواء كان سببه ومنشأه هذه المعاهدة ، أو تفسير كل أو بعض موادها ، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر ، بالمراجعات الودية ، وفي حالة عدم امكان التوفيق بهذه الطريقة ، يتعهد كل من منهما ، بأن يلجأ الى التحكيم الذي توضح شروطه ، وكيفية طلبه ، وحصوله في ملحق

مرفق بهذه المعاهدة ؛ ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ اللذين لهذه المعاهدة ، ويحسب جزءاً منها ، وبعضاً متمماً للكل فيها .

المادة التاسعة : يتعهد كل من الفريقين السامين المتعاقدين ، بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية ، استعمال بلاده قاعدةً ومركزاً لأي عمل عدواني ، أو شروع فيه ، أو استعداد لهُ ضد بلاد الفريق الآخر ، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية ، بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي :

١ — ان كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير ، فبعد التحقيق الشرعي ، وثبوت ذلك ، يؤدب فوراً ، من قبل حكومته ، بالادب الرادع الذي يقضي على فعله ، ويمنع وقوع أمثاله .

٢ — وان كان الساعي في عمل الفساد ، من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير ، فانه يُلقى القبض عليه فوراً ، من قبل الحكومة المطلوب منها ، ويسلم الى حكومته الطالبة ، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم ، عذر عن انفاذ الطلب ، وعليها اتخاذ كافة الاجراءات ، لمنع فرار الشخص المطلوب ، أو تمكينه من الهرب . وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار ، فان الحكومة التي فر من أراضيها ، تتعهد بعدم السماح لهُ بالعودة الى أراضيها مرة أخرى ، وان تمكن من العودة يلقى القبض عليه ، ويسلم الى حكومته .

٣ — وان كان الساعي في عمل الفساد ، من رعايا حكومة ثالثة ، فان الحكومة المطلوب منها ، والتي يوجد الشخص على أراضيها ، تقوم فوراً ، وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الاخرى ، بطرده من بلادها ، وعدّه شخصاً غير مرغوب فيه ، وتمنع من العودة اليها في المستقبل .

المادة العاشرة : — يتعهد كل من الفريقين السامين المتعاقدين ، بعدم

قبول من يفر عن طاعة دولته ، كبيراً كان أم صغيراً ، موظفاً كان أم غير موظف ، فرداً كان أم جماعة ، ويتخذ كل من الفريقين السامين المتعاقدين ، كافة التدابير الفعالة ، من ادارية ، وعسكرية ، وغيرها ، لمنع دخول هؤلاء الفارين الى حدود بلاده ؛ فان تمكن أحدهم ، أو كلهم ، من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه ، فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجىء ، والقاء القبض عليه ، وتسليمه الى حكومة بلاد الفار منها ، وفي حالة عدم امكان القبض عليه ، تتخذ كافة الوسائل ، لطرده من البلاد التي لجأ اليها ، الى بلاد الحكومة التي يتبعها .

المادة الحادية عشرة : — يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، بمنع الامراء ، والعمال ، والموظفين ، التابعين له ، من المداخلة بأي وجه كان ، مع رعايا الفريق الآخر ، بالذات أو بالواسطة ، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق ، أو توقع سوء التفاهم ، بسبب الاعمال المذكورة .

المادة الثانية عشرة : — يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، بأن أهل كل جهة من الجهات ، الصائرة الى الفريق الآخر ، بموجب هذه المعاهدة ، رعية لذلك الفريق الآخر .

ويتعهد كل منهما ، بعدم قبول أي شخص ، أو أشخاص ، من رعايا الفريق الآخر ، رعية له ، إلا بموافقة ذلك الفريق ، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين ، في بلاد الفريق الآخر طبقاً للاحكام الشرعية المحلية .

المادة الثالثة عشرة :— يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، باعلان العفو الشامل ، الكامل ، عن سائر الاجرام ، والاعمال العدائية ، التي يكون قد ارتكبها فرد ، أو أفراد ، من رعايا الفريق الآخر ، المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه اصدار العفو) ، كما أنه يتعهد باصدار عفو عام ، شامل ، كامل ، عن أفراد رعاياه الذين لجأوا ، أو انحازوا ، أو بأي شكل من الاشكال انضموا الى الفريق الآخر ، من كل جناية ، ومال ، أخذوا منذ لجأوا الى الفريق الآخر ، إلى عودهم ، كائناً ما كان ، وبالغاً ما بلغ ، وبعدم السماح باجراء أي نوع

All Rights Reserved - Library of University of London - Centre of Thesis Deposit

من الايذاء ، أو التعقيب ، أو التضييق ، بسبب ذلك الالتجاء ، أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه ، واذا حصل ريب عند أي الفريقين ، بوقوع شيء مخالف لهذا العهد ، كان لمن حصل عنده الريب ، أو الشك ، من الفريقين مراجعة الفريق الآخر ، لأجل اجتماع المندوبين الموقعين على هذه المعاهدة ، و تعذر على أحدهما الحضور ، فينيب عنه آخر ، له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ، ممن له كامل الرغبة ، والعناية بصلاح ذات البين ، والوفاء ، بحقوق الطرفين بالحضور ، لتحقيق الامر ، حتى لا يحصل أي حيف ، ولا نزاع ، و يقرره المندوبان يكون نافذاً .

المادة الرابعة عشرة :— يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، برد وتسليم أملاك رعاياه . الذين يعنى عنهم اليهم ، أو الى ورثتهم ، عند رجوعهم الى وطنهم ، خاضعين لأحكام مملكتهم ، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والاملاك ، التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ، ولا يعرقل استثمارها ، أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها .

المادة الخامسة عشرة :— يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، بعدم المداخلة مع فريق ثالث ، سواء كان فرداً ، أم هيئة ، أم حكومة ، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر ، أو يضر ببلاده ، أو يكون من ورائه احداث المشكلات والصعوبات له ، أو يعرض منافعها ، ومصالحها ، أو كيانها للاخطار .

المادة السادسة عشرة :— يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الاخوة الاسلامية ، والعنصرية العربية ، أن أمتهما أمة واحدة ، وأنهما لا يريدان بأحد شراً ، وأنهما يعملان جهدهما ، لأجل ترقية شؤون أمتهما ، في ظل الطمأنينة والسكون ، وان يبذلا وسعهما في سائر المواقف ، لما فيه الخير لبلاديهما ، وأمتهما ، غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة .

المادة السابعة عشرة :— في حالة حصول اعتداء خارجي ، على بلاد أحد

الفريقين الساميين المتعاقدين ، يتحتم على الفريق الآخر ، أن ينفذ التعهدات الآتية .

أولاً — الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً .

ثانياً — المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة .

ثالثاً — الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر ، لمعرفة أنجع الطرق ، لضمان سلامة بلاد ذلك الفريق الآخر ، ومنع الضرر عنها ، والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي .

المادة الثامنة عشرة : في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية ، في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي :

أولاً — اتخاذ التدابير الفعالة اللازمة ، لعدم تمكين المعتدين ، أو المثائرين من الاستفادة من أراضيه .

ثانياً — منع التجاء اللاجئين الى بلاده ، وتسليمهم ، أو طردهم ، اذا لجأوا اليها ، كما هو موضح (في المادة الثامنة والعاشرة أعلاه) .

ثالثاً — منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين ، أو المثائرين ، وعدم تشجيعهم أو تموينهم .

رابعاً — منع الامدادات ، والارزاق ، والمؤن ، والذخائر ، عن المعتدين أو المثائرين .

المادة التاسعة عشرة :— يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن ، لتسهيل المواصلات البرية والبرقية ، وتزييد الاتصال بين بلاديهما ، وتسهيل تبادل السلع ، والمخابرات الزراعية ، والتجارية بينهما . وفي اجراء مفاوضات تفصيلية ، من أجل عقد اتفاق جمركي ، يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية ، بتوحيد الرسوم الجمركية ، في عموم البلادين ، أو بنظام خاص ، بصورة كافلة لمصالح الطرفين ، وليس في هذه المادة ، ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين ، في أي شيء ، حتى يتم عقد الاتفاق المشار اليه .

المادة العشرون :— يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين ، استعداده لأن

يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج ، إن وجدوا ، بالنيابة عن الفريق الآخر ، حتى أراد الفريق الآخر ذلك ، في أي شيء ، وفي أي وقت . ومن المفهوم ، أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الطرفين ، في مكان واحد ، فإنهما يتراجعان فيما بينهما ، لتوحيد خطتهما ، للعمل العائد لمصلحة البلادين التي هي كلا واحدة . ومن المفهوم ، أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين ، بأي صورة كانت في أي حق له ، كما أنه لا يمكن ان تفسر بحجز حرية احدهما ، او اضطراره لسلوك هذه الطريقة .

المادة الحادية والعشرون : - يلغى ما تضمنته الاتفاقية الموقع عليها في شعبان سنة ١٣٥٠ ، على كل حال ، اعتباراً من تاريخ هذه المعاهدة .

المادة الثانية والعشرون : - تبرم هذه المعاهدة ، وتصدق ، من قبل حضرة صاحبي الجلالة الملكين ، في اقرب مدة ممكنة ، نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك ، وتصبح نافذة المفعول ، من تاريخ تبادل قرارات ابرامها ، مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من انهاء حالة الحرب ، بمجرد التوقيع ، وتظل سارية المفعول ، مدة عشرين سنة قمرية تامة ، ويمكن تجديدها او تعديلها خلال الستة أشهر ، التي سبق تاريخ انتهاء مفعولها . فان لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ ، تظل سارية المفعول ، إلى ما بعد ستة أشهر ، من اعلان أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل . ٤٩٢٢٩٤

المادة الثالثة والعشرون : - تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف ، وقد حررت في نسختين باللغة العربية الشريفة ، بيد كل من الفريقين السامين المتعاقدين نسخة ، واشهاداً بالواقع ، وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه .

وكتب في مدينة جدة ، في اليوم السادس من شهر صفر ، سنة ثلاث وخمسين بعد الثلثمائة والألف .

(التوقيع) عبد الله بن احمد الوزير
(التوقيع) خالد بن عبد العزيز السعود

المصدر: باسل علي سالم العلي، المرجع السابق، ص ص 152 – 162.

الملحق رقم 05: معاهدة جدة سنة 2000م.

نص معاهدة جدة (٢٠٠٠)

ترسيخًا لعرى الأخوة والمودة وصلة القربى التي تربط الشعبين الشقيقين في الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية. واستنادا إلى ما يجمعهما من أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية وقوامها التعاون على البر والتقوى. وانطلاقا مما تنسجها روابط تاريخهما المشترك وأساسها التعاون والتعاضد وإشاعة الأمن والسلام والسكينة بينهما.
وتأسيسا على ما تتميز به العلاقة الأخوية القائمة بين قيادتي البلدين الشقيقين ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية، حفظهما الله، من مودة وصفاء وحرص على كل ما من شأنه ترسيخ وتوطيد العلاقات الأخوية الحميمة بين الشعبين الشقيقين، وحرصا منهما على إيجاد حل دائم لمسألة الحدود البرية والبحرية بين بلديهما بما ترتضيه وتصونه الأجيال المتعاقبة حاضرا ومستقبلا، سواء الحدود التي عينتها معاهدة الطائف الموقعة بين المملكتين في عام ١٣٥٣هـ الموافق ١٩٣٤، ورسّمتها هيئات مشتركة حسبما هو وارد ومبين في تقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة، أو تلك التي لم يتم ترسيمها. فقد تم الاتفاق على ما يلي:

المادة (١) يؤكد الجانبان المتعاهدان على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها، كما يؤكدان التزامهما بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في ٢٧ رمضان ١٤١٥هـ.

المادة (٢) يحدد خط الحدود الفاصل النهائي والدائم بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، على النحو التالي:

أ. الجزء الأول:

يبدأ هذا الجزء من العلامة الساحلية على البحر الأحمر (رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) وإحداثياتها هي خط عرض (٨,١٤,٢٤,١٦) شمالا وخط طول (٧,١٩,٤٦,٤٢) شرقا، وينتهي عند علامة جبل الثأر وإحداثياتها هي (٥٨,٢١,٤٤) شرقا، و(٠٠,٢٦,١٧) شمالا، وتفصلهما بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (١) ويتم تحديد هوية القرى الواقعة على مسار هذا الجزء من الخط وفقا لما نصت عليه معاهدة الطائف وملاحقها بما في ذلك انتماؤها القبلي، وفي حالة وقوع أي من الإحداثيات على موقع أو مواقع قرية أو قرى أحد الطرفين فإن المرجعية في إثبات تبعية هذه القرية أو القرى هو انتماؤها لأحد الطرفين ويتم تعديل مسار الخط وفقا لذلك عند وضع العلامات الحدودية.

ب. الجزء الثاني:

هو ذلك الجزء من خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه، فقد اتفق الطرفان المتعاهدان على ترسيم هذا الجزء بصورة ودية، ويبدأ هذا الجزء من جبل الثأر المحددة إحداثياته أعلاه وينتهي عند النسق الجغرافي لتقاطع خط عرض (١٩) شمالا مع خط طول (٥٢) شرقا، وتفصيلها بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (٢)
ج. الجزء الثالث:

هو الجزء البحري من الحدود الذي يبدأ من العلامة البرية على ساحل البحر (رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) المحددة وإحداثياتها أعلاه، وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم (٣).

المادة (٣) ١. بغية وضع العلامات (السواريات) على خط الحدود بدءا من نقطة التقاء حدود البلدين مع حدود سلطنة عمان الشقيقة عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض (١٩) شمالا وخط طول (٥٢) شرقا وانتهاء برصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد بإحداثياته الواردة في الملحق رقم (١)، فإن الطرفين المتعاهدين سوف يكلفان شركة دولية بالقيام بالمسح الميداني لكامل الحدود البرية والبحرية وعلى الشركة المنفذة المتخصصة والفريق المشترك من الجانبين المتعاهدين التقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل نقطة والنقطة التي تليها وبقية الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف، وهذه الأحكام ملزمة للطرفين.

٢. سوف تقوم الشركة الدولية المتخصصة بإعداد خرائط مفصلة لخط الحدود البرية بين البلدين، وسوف تعتمد هذه الخرائط بعد توقيعها من قبل ممثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بصفتها خرائط رسمية تبين الحدود

الفاصلة بين البلدين، وتصبح جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة، وسوف يوقع الطرفان المتعاهدان على اتفاق حول تغطية تكاليف أعمال الشركة المكلفة بتشييد العلامات على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين.

المادة (٤) يؤكد الطرفان المتعاهدان التزامهما بالمادة الخامسة من معاهدة الطائف، وذلك في ما يتعلق بإخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن ٥ كيلومترات على طول خط الحدود المرسم بناء على تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف. أما بالنسبة لخط الحدود الذي لم يتم ترسيمه بدءا من جبل الثأر حتى نقط تقاطع خط عرض (١٩) شمالا مع خط طول (٥٢) شرقا، فيحكمه الملحق رقم (٤) المرفق بهذه المعاهدة.

المادة (٥) تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقا للإجراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاهدين وتبادل وثائق التصديق من قبل الدولتين.

عن المملكة العربية السعودية/

سعود الفيصل وزير الخارجية

عن الجمهورية اليمنية/

عبدالقادر عبدالرحمن باجمال - نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية

جدة ١٤٢١/٣/١٠هـ الموافق ٢٠٠٠/٦/١٢

الملحق رقم (٣)

خط الحدود البحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية:

١. يبدأ الخط من النقطة البرية على ساحل البحر رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد ذات الإحداثيات التالية (٨,١٤,٢٤,١٦) شمالاً، و(٧,١٩,٤٦,٤٢) شرقاً.

٢. يتجه الخط في خط مستقيم موازٍ لخطوط العرض حتى يلتقي بخط الطول (٠٠,٠٩,٤٢) شرقاً.

٣. ينحني الخط في اتجاه الجنوب الغربي حتى النقطة ذات الإحداثيات التالية: (٨,١٤,٢٤,١٦) شمالاً، و(٠٠,٠٩,٤٢) شرقاً.

٤. ومنه في خط مستقيم موازٍ لخطوط العرض في اتجاه الغرب حتى نهاية الحدود البحرية بين البلدين من نقطة ذات إحداثي (٢٤,١٧,١٦)، (٠٠,٤٧,٤١) (ثانية، دقيقة- درجة).

الملحق رقم (٤)

لمعاهدة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية حول تنظيم حقوق الرعي وتحديد تموضع القوات المسلحة على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود بين البلدين المشار إليه في هذه المعاهدة واستغلال الثروات الطبيعية المشتركة على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين.

المادة (١) أ. تحدد منطقة الرعي على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة بـ٢٠ كيلومترا.

ب. يحق للرعاة من البلدين استخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود استنادا إلى التقاليد والأعراف القبلية السائدة لمسافة لا تزيد عن ٢٠ كيلومترا.

ج. سوف يجري الطرفان المتعاقدان مشاورات سنوية لتحديد نقاط العبور لأغراض الرعي بناء على ظروف وفرص الرعي السائدة.

المادة (٢) يعفى الرعاة من مواطني المملكة العربية السعودية ومواطني الجمهورية اليمنية من:

أ. نظام الإقامة والجوازات وتصرف بطاقات مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة.

ب. الضرائب والرسوم على الأمتعة الشخصية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يحملوها معهم، وهذا لا يمنع أيا من الطرفين من فرض رسوم جمركية على الحيوانات والبضائع العابرة لغرض المتاجرة.

المادة (٣) يحق لأي من الطرفين المتعاقدين وضع القيود والضوابط التي يرونها مناسبة لعدد السيارات العابرة مع الرعاة إلى أراضيه، وكذلك نوع وعدد الأسلحة النارية المسموح بحملها، شريطة أن يكون مرخصا لها من السلطات المختصة

في البلدين، مع تحديد هوية حاملها.
المادة (٤) في حالة انتشار مرض وبائي يصيب الثروة الحيوانية فلكل طرف الحق في فرض الإجراءات الوقائية اللازمة، وفرض قيود على استيراد وتصدير الحيوانات المصابة، وعلى السلطات المختصة في البلدين التعاون في ما بينهما للحد من انتشار الوباء قدر الإمكان.
المادة (٥) لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن ٢٠ كيلومترا على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة، ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسيير دوريات أمن متنقلة بأسلحتها الاعتيادية.
المادة (٦) في حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار على طول خط الحدود بين البلدين بدءا من رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد وحتى نقطة تقاطع خط عرض (١٩) شرقا مع خط طول (٥٢) شمالا، فإن الطرفين المتعاقدين سوف يجريان المفاوضات اللازمة بينهما للاستغلال المشترك لتلك الثروة.
المادة (٧) يعتبر هذا الملحق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة، ويصادق عليه بالطرق المعتمدة في البلدين.

انتهى

المصدر: المشاهد نت، نص معاهدة جدة 2000م، المجودة على الموقع: https://almushahid.net، أطلع عليه يوم:2022/04/18، على الساعة: 08:26.

الملحق رقم 06: خريطة تبين الدول المشاركة في عملية عاصفة الحزم.

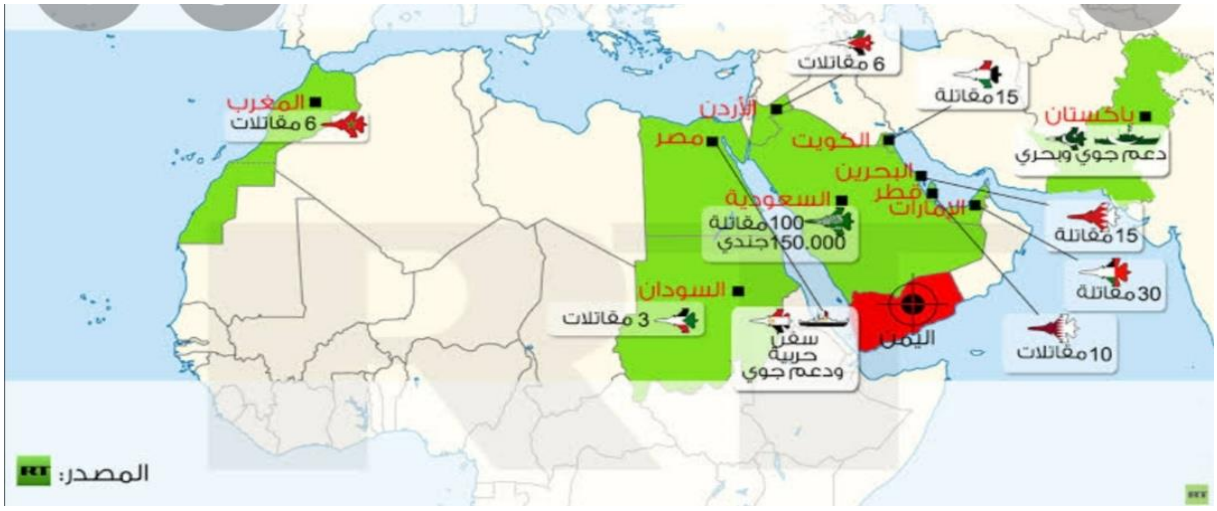

المصدر: روسيا اليوم، الموجودة على الموقع:https://arabic.rt.com/infographics، أطلع عليه يوم:2022/04/18، على الساعة: 23:22.

الملحق رقم07: لوحة تبين انعكاسات العدوان العسكري على اليمن.

نموذج عن ضحايا التدخل العسكري السعودي باليمن

تدمير المساجد والمباني الأثرية اليمنية من قبل الطيران السعودي.

المصدر: عبد العزيز صالح بن حبتور، اليمن في مواجهة عاصفة الحزم، ط02، (مج،01)، دار الكتب، صنعاء،2017، ص ص396 – 407.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

المصادر:

الكتب:

1) أبو طالب حسن، الوحدة اليمنية دراسات في عمليات التحويل من التشطير إلى الوحدة، ط01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

2) أوبلانس إدجار، اليمن الثورة والحرب حتى عام 1970، تر: عبد الخالق محمد لاشيد، ط02، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

3) الخترش فتوح عبد المحسن، تاريخ العلاقات السعودية اليمنية (1926-1934)، ط01، منشورات ذات السلاسل، الكويت،1983.

4)السلال عبد الله وآخرون، ثورة اليمن الدستورية (تأليف ضباط من رؤساء خلايا القيادة العسكرية لثورة 1948)، ط01، مركز الدراسات والبحوث، صنعاء، 1985.

5) العيني محسن احمد، معارك ومؤامرات ضد قضية اليمن، دار الشروق، مصر،1999.

6) مجموعة من الباحثين، الحوثية في اليمن الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية، ط1، المركز العربي للدراسات الإنسانية، صنعاء، 2008.

7) مجموعة من المؤلفين السوفييت، تاريخ اليمن المعاصر 1917-1982، تر: محمد علي البحر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1990.

8) ناجي سلطان، التاريخ العسكري لليمن 1839-1967، ط02، دار العودة، بيروت، 1988.

9) الهاجري يوسف، السعودية تبتلع اليمن " قصة التدخلات السعودية في الشطر الشمالي لليمن"، ط02، الصفا للنشر والتوزيع، لندن، 1991.

المواقع الرسمية:

1) البنك الدولي، تعداد السكان في أكبر المدن (الجمهورية اليمنية)، الموجودة على الموقع: http://www.data.albankaldawli.org.

2) المركز الوطني للمعلومات رئاسة الجمهورية اليمنية، التاريخ السياسي اليمني، الموجودة على الموقع: http://www.yemen-nic.info.

3) الهيئة العامة للإحصاء المملكة العربية السعودية، إجمالي عدد سكان السعودية، منتصف عام 2020، الموجودة على الموقع: http://www.stats.sa.

المراجع:

1) أبو خليل شوقي، أطلس دول العالم الإسلامي، ط2، دار الفكر، دمشق، 2003.

2) أبو داود السيد، تصاعد المد الإيراني في العالم العربي، ط01، البيكان للنشر، الرياض، 2014.

3) أبو عافية عبد الفتاح، محاضرة في تاريخ الدولة السعودية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.

4) أبو عيانة محمد فتحي، دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

5) إسماعيلي محمد الحسيني، السقوط الأخير تاريخ الصراع على السلطة منذ ظهور الإسلام وحتى الوقت الحاضر، مكتبة وهبة، القاهرة، 2006.

6) الأشول صالح علي، حقائق ثورة سبتمبر إعدادا وتنفيذا، ط03، مؤسسة العفيف الثقافية، صنعاء، 2001.

7) الأكوع القاضي بن إسماعيل العلي، الزيدية، نشأتها ومعتقداتها، ط03، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، اليمن، 2007.

8) باديب سعيد محمد، الصراع السعودي المصري حول اليمن الشمالي (1962م-1973م)، دار الساقي، لندن، 1990.

9) البردوني عبد الله، اليمن الجمهوري، ط05، دار الأندلس، (د.ب)، 1997.

10) بن يحيى المتوكل يحيى، الإنتقال السياسي في اليمن تداعياته الإقتصادية والإجتماعية والإنسانية 2011، دار كنعان للطباعة والنشر، صنعاء، 2016.

11) جلول فيصل، اليمن (الثورتان-الجمهوريتان-الوحدة)، ط02، شركة دار الجديد، بيروت، 2000.

12) جولوفكايا إيلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962-1985، تر: محمد علي عبد الله البحر، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، 1994.

13) الجوهري يسرى، جغرافيا دول الخليج العربي والمشرق الإسلامي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.

14) الحجري أبي صالح عبد الله بن نوح، التحولات الزيدية وعوامل ظهور الحوثية، ط1، دار المحدثين، البحث العلمي والترجمة، القاهرة، 2011.

15) حميدة عبد الرحمان، جغرافية الوطن العربي، ط01، دار الفكر، دمشق، 1997.

16) الدغشي أحمد محمد، الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي، ط1، منتدى العلاقات العربية والدولية، اليمن، 2013.

17) الدوسري نايف بن سعيد، الحركة الحوثية دراسة شاملة، ط01، دار الصحوة العالمية، 2010.

18) الزركلي خير الدين، الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين، بيروت، 1988.

19) ساعاتي أمين، الحدود الدولية للمملكة العربية السعودية التسويات العادلة، ط01، المركز السعودي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة،1991.

20) سلومي فاطمة، اليمن من الحكم الملكي إلى الحكم الجمهوري (دراسات في التحولات السياسية للثورة)، ط01، دار الرافدين، لبنان، 2015.

21) سيد أبو زيد شتات منصور عبد الحميد، الإنحراف العقدي لدى الحوثيين وآثار المعاصرة، حولية كلية الدراسات الإسلامية، (ع، 02)، أسوان، مصر، 2019.

22) الشجاع أحمد أمين، بعد الثورة الشعبية اليمنية، إيران والحوثيون مراجع ومواجع، ط1، البيان مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2012.

23) شرف الدين أحمد حسن، اليمن عبر التاريخ دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة، ط02، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1964.

24) الشماحي القاضي عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد، اليمن الإنسان والحضارة، ط03، منشورات المدينة، بيروت،1985.

25) الشيخ رأفت، تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، (د، ب)، 1996.

26) صلاح مصطفى، عاصفة الحزم دلالات النجاح والإخفاق والمستقبل، مركز الحكومة وبناء السلام، اليمن، 2018.

27) الصلاحي فؤاد وآخرون، الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أفريل2010.

28) عاتق جار الله، بوصلة الصراع في اليمن دراسة لأهم التحولات الإستراتيجية، المؤسسة العربية للدراسات الإستراتيجية، (د.ب)، 2020.

29) عبد العزيز صالح بن حبتور، اليمن في مواجهة عاصفة الحزم، ط02، (مج،01)، دار الكتب، صنعاء،2017.

30) العثيمين عبد الله صالح، تاريخ المملكة العربية السعودية، ج 01، ط13، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، الرياض، 2005.

31) العشماوي إبراهيم، الوحدة اليمنية بعيون عربية، ط1، منشورات سبتمبر، صنعاء، 1991.

32) العفيفي فتحي، مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية دراسة تاريخية – سياسية – قانونية، المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، مصر، 2000.

33) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي(1516–1922م)، دار النهضة، بيروت، 1984.

34) العيد روس محمد حسن، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط02، عين للدراسات والبحوث، (د، ب)، 1988.

35) الفقيه عبد الله وآخرون، الفاعلون غير الرسميين في اليمن، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.

36) القباع عبد الله سعود، المملكة العربية السعودية والمنظمات الدولية، شركة مكتبات عكاظ، الرياض، 1980.

37) القدمي حمود ناصر، مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعتمدة في الشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ديسمبر2010.

38) القردعي أحمد شيرين، الشهيد علي ناصر القردعي(1885–1948)، اللآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 1993.

39) القصيبي غازي عبد الرحمان، ثورة 1962في اليمن وأثرها على السياسات الخارجية لكل من الجمهورية العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كلية لندن الجامعية، لندن، 1997.

40) المالكي هدى، الحوثيون (النشأة، العقيدة، الأهداف)، موسوعة الرشيد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2010.

41) المختار صلاح الدين، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج01، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د، ت).

42) مرتضى محمد، الإمامة عند الفرق الشيعية (الإثني عشرية، الزيدية، الإسماعيلية)، جامعة آل البيت العالمية، الأردن، 1975.

43) المسعودي عبد العزيز قائد، معالم تاريخ اليمن المعاصر، ط01، مكتبة السنحاني، الجمهورية اليمنية، 1992.

44) النعمي هاشم بن سعيد، تاريخ عسير في الماضي والحاضر، الأمانة العامة للإحتفال بمرور 100 عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999.

45) الوجيه عبد الرحمان، عسير بين النزاع السعودي اليميني، ط01، (د، ن)، القاهرة، 1999.

الدراسات والتقارير:

1) تقرير الدوحة، اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2015.

2) عبد الله جمال، السياق الجيوسياسي لعاصفة الحزم ومواقف الدول الخليجية منها، مركز الجزيرة للدراسات، 09 أفريل 2015.

3) الصديقي سعيد، الدول المغاربية وعاصفة الحزم بين الدعم والتحفظ، مركز الجزيرة للدراسات، 08 أفريل 2015.

4) عز الدين أحمد، التداعيات السياسية والإجتماعية للحرب الدائرة في اليمن منذ خمس سنوات، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، نيسان 2020.

5) لي رايموند، الصين والحرب في اليمن: عدم الإنحياز والحل السلمي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ماي 2015.

6) شبانة غسان، عملية عاصفة الحزم الأهداف والمخاطر، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، أفريل 2015.

7) الصمادي فاطمة، إيران وروسيا: شراكة أم تحالف، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 18 ماي 2016.

المقالات والمجلات:

1) إدعلي أحمد، الدوران السعودي والإيراني في اليمن وأثرهما في الإنتقال السياسي، مجلة سياسات عربية، (ع،36)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، جانفي 2019.

2) إسماعيل الحسون سميرة، طيبة خلف عبد الله، أثر ثورة اليمن عام 1962 في مسار العلاقات السعودية – المصرية، مجلة آداب البصرة، (ع،61)، جامعة البصرة، العراق، 2012.

3) البندارى صلاح سمير، عاصفة الحزم ومستقبل النظام الإقليمي العربي، مجلة إتجاهات سياسية، (ع،06)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2018.

4) جلود ميثاق خير الله، العلاقات السعودية الأمريكية 2009–2016، دراسة في مجالات الأمن والتسلح، مجلة دراسات إقليمية، (ع،43)، جامعة الموصل، العراق، 2020.

5) جمال قيس، التعددية الحزبية في اليمن وأثرها في تطور الحياة السياسية، المجلة السياسية الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2009.

6) حسن شيماء، تطورات الموقف الأمريكي من الأزمة في اليمن، المستقبل العربي، (مج،40)، (ع،470)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2018.

7) الحكمي ماجد بن علي أحمد، حقيقة الحركة الحوثية وعلاقتها بالإثني عشرية، مجلة المجتمع، (ع،16)، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2016.

8) الحلوة محمد بن إبراهيم، الجديد في الوحدة اليمنية دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (ع،67)، جامعة الكويت، الكويت، 1992.

9) حمد مؤيد محمود، الصراع السياسي في اليمن 1948–1977، مجلة تكريت للعلوم الإنسانية، (مج،17)، (ع،07)، جامعة تكريت، العراق، 2010.

10) الخثعمي مسفر بن سعد، الرسوم الصخرية في مدينة أبها وضواحيها، مجلة الدارة، (ع،02)، أبها، 2005.

11) راهي قيس ناصر، دور الدولة في أطروحة صدام الحضارات لصموئيل هنتنجتون (دولة المملكة العربية السعودية أنموذجا)، مجلة الخليج العربي، (مج،40)، (ع،01-02)، جامعة البصرة، العراق، 2012.

12) رديف طالب محمد عماد، التنسيق الأردني – السعودي لمواجهة ثورة اليمن الشمالي والتدخل المصري 1962 – 1965، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، (مج،08)، (ع،25)، جامعة تكريت، العراق، أكتوبر2016.

13) رزاك فاضل النجار علاء، موقف الاتحاد الأوروبي من أحداث اليمن 2015-2018، مجلة اتجاهات سياسية، (مج،04)، (ع،13)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2020.

14) ساحلي مبروك، التدخلات الخارجية وانعكاساتها على أزمة اليمن، دراسات الشرق الأوسط، (مج،12)، (ع،02)، مركز دراسات الشرق الأوسط، (د، ب)، 2020.

15) سالم محمد وداد، الحرب الأهلية اليمنية 1994، مجلة الخليج العربي، (مج،43)، (ع،01-02)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة البصرة، العراق، 2010.

16) سيد كامل أنور، الوجود الحوثي في اليمن دراسة الجغرافيا السياسية، مجلة مركز الخدمة للإستشارات البحثية واللغات، (ج،19)، (ع،56)، جامعة المنوفية، مصر، جويلية 2017.

17) صندل جازع جواد، الحركة الحوثية في اليمن دراسة في الجغرافية السياسية، مجلة ديالي، (ع،49)، جامعة ديالي، العراق، 2011.

18) عادل محمود الرشيدي محمد، الدولة اليمنية بين عدوان الحوثيين وموقف المملكة العربية السعودية، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، (مج،02)، (ع،34)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، (د، ت).

19) العامري علي محمد حسين، أثر العوامل الخارجية في الحياة السياسية اليمنية، دراسات دولية، (ع،49)، جامعة بغداد، العراق، 2011.

20) عبد الله محمد الارياني إسهام، مستقبل الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن، مجلة حمورابي، (ع،07)، جامعة صنعاء، اليمن، أكتوبر 2013.

21) فاضل عباس فضلي نادية، الربيع العربي في اليمن الأسباب والنتائج، مجلة الكوفة، (مج،06)، (ع،17)، جامعة الكوفة، العراق، 31 ديسمبر 2013.

22) الفتلاوي ماجد محي، القبيلة ودورها السياسي في الجمهورية العربية اليمنية 1962 – 1990م، مجلة العلوم الإنسانية، (ع، خاص)، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، 2021.

23) الفقيه عبد الله، الأزمات اليمنية وأثرها على واقع ومستقبل الدولة، الأمة في مواجهة مشاريع التفتيت، مجلة البيان، التقرير الإستراتيجي السابع، المركز العربي للدراسات الإنسانية، السعودية، 2010.

24) فنجان الإمارة إبراهيم، التنافس على ولاية العهد في اليمن (1948–1962)، مجلة جامعة ذي قار، (مج، 02)، (ع، 04)، جامعة ذي قار، البصرة، 2007.

25) لعبيدي سمير عبد الرسول، تجربة الوحدة اليمنية دراسات تاريخية سياسية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (ع،22)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، لبنان، 2009.

26) محمد أحمد سلمان، المواقف الإقليمية والدولية من التغيير في اليمن بعد عام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (مج،12)، (ع،51)، جامعة المستنصرية، العراق، 2015.

27) محمد خالد حسن، عاصفة الحزم رؤية شرعية وواقعية، مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، (مج،26)، (ع،02)، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية، 2017.

28) محمد صالح صباح، الحركة الحوثية في اليمن والموقف السعودي بعد عام 2011، Journal of Historical and Cultural studies، (ع،37)، جامعة تكريت، العراق، 2018.

29) محمد محمود مرزوق مايسة، الأزمة اليمنية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية – السعودية خلال الفترة من (2011–2016)، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ج02، (مج،12)، (ع،01)، جامعة السويس، مصر، جانفي 2019.

30) مرسي مصطفى عبد العزيز، عاصفة الحزم ضرورتها، أهدافها، آفاقها وتداعياتها، الشؤون العربية، (ع،162)، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، القاهرة، 2015.

31) المظفري نبيل عكيد محمود، الربيع العربي دراسة تحليلية في المؤثرات الخارجية اليمن أنموذجا، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، (مج،07)، (ع،03)، (د، ب)، 2012.

32) ميهوب غالب أحمد، الوحدة اليمنية وتحديات النشوء، المجلة العربية للعلوم السياسية، (ع،15)، الجمعية العربية للعلوم الإنسانية، لبنان، جويلية2007.

33) هاريوان يوسف إبراهيم، الموقف الدولي من الثورة اليمنية عام 1962، مجلة قبهان الاكاديمية، (مج،01)، (ع،03)، إقليم كردستان، العراق، 2021.

34) هاني موسى، أزمة الدولة في اليمن: الخلفيات والمحددات، مجلة سياسات عربية، (ع،37)، المركز العربي للأبحاث، قطر، مارس 2019.

الرسائل الجامعية:

1) ثابت أروى، إبراهيم الحمدي حياته ودوره السياسي في اليمن، رسالة ماجستير، جامعة الحديدة، الجمهورية اليمنية، 2018.

2) جعشان صالح ناصر، المحددات الداخلية والخارجية للإستقرار السياسي في اليمن (1990 – 2010)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2012.

3) جمعة نعمة دعاء، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الأزمات الإقليمية (أزمة اليمن أنموذجا)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة النهرين، العراق، 2016.

4) الربابعة خالد محمد عقلة، الجمهورية اليمنية دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير في الجغرافية، الجامعة اليمنية، اليمن، 2001.

5) الرزاينة مصطفى زعير مصطفى، السياسة الخارجية الإيرانية وأثرها على المستقبل السياسي لليمن (2011–2015)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2017.

6) سليمان عبد الحفيظ رضوان فايد مروى، العلاقات السعودية اليمنية في الفترة 1932م إلى 1953م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الزقازيق، مصر، 2004.

7) الشنباري سفيان أحمد محمود، السياسة السعودية تجاه اليمن في ضوء تحولات الحراك الشعبي اليمني (2011 – 2015م)، رسالة ماجستير في دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غـــزة، 2016.

8) صالح بن محمد بن إبراهيم الحسن، فقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب، رسالة ماجستير، جامعة الإمام محمد بن سعود، كلية الشريعة، الرياض،1979.

9) عبد الله علي إنتظار، الحدود اليمنية، السعودية دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة ماجستير، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية، 2008.

10) العتيق سلطان بن براك بن عايض، الحوثيون بين الزيدية والرافضة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإسلامية، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، 2010.

11) العرامي أحمد أحمد صالح، العلاقات اليمنية العراقية (1934 –1962م)، رسالة دكتوراه في التاريخ، الجامعة الأردنية، الأردن، 2007.

12) لطف محمد عروة صفاء، اليمن والجامعة العربية 1945 – 1962م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة صنعاء، اليمن، 2010.

13) محمد سليمان السعيد دلال، علاقات الدولة السعودية الثانية بمشيخات الخليج، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1988.

14) محمد طارق محي الدين صالح مرزوقة، العلاقات السعودية البريطانية (1902 – 1953)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن، 2001.

15) المطيري عبد الرحمان بن صالح، العلاقات السعودية الإماراتية السياسية خلال الفترة 1972–2014، دراسة العلاقات السياسية، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن، 2014.

16) مفلح إقبال مرزوق، أثر الأوضاع الاقتصادية على الاستقرار السياسي لدول مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية، عمان، دولة الإمارات) في الفترة 2011 – 2016م، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة الأردن، 2016.

الموسوعات:

1) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج03، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1994.

2) عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج07، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، (د.ت).

3) الموسوعة اليمنية، ط02، ج 04، مؤسسة العفيف الثقافية، الجمهورية اليمنية، 2003.

المواقع الإلكترونية:

1) أخبار BBC Arabic، لماذا اتجهت السعودية إلى بناء حاجز على حدودها مع اليمن، الموجودة على الموقع: http://www.bbc.com.

2) أمير الدمياني، القاضي عبد الله الحجري قصة حياة، مدونة اليمن الجديد، الموجودة على الموقع:https://ryy1234.wordpress.com.

3) البيان، إنتكاسة في مفاوضات ترسيم الحدود، اليمن يتهم السعودية باقتطاع أراضيه، الموجودة على الموقع: https://www.albayane.ae/last-page.

4) الجزيرة نت، الملك خالد بن عبد العزيز، الموجودة على الموقع: http://www.aljazeera.net.

5) الجزيرة نت، اليمن حصاد السنين الأربع من الموت والجوع والدمار، الموجودة على الموقع: https://www.aljazeera.net.

6) الجزيرة نت، على سالم البيض، الموجودة على الموقع: https://www.aljazeera.com.

7) حروف عربي، أسباب وفاة الملك عبد الله، الموجودة على الموقع: https://www.horofar.com.

8) حسام عربي عبد العظيم مبروك، مدى مشروعية التدخل السعودي في اليمن وفقا لقواعد القانون الدولي، الموجودة على الموقع: www.bibliotddroit.com.

9) دولي، بين عاصفة الحزم وإعادة الأمل باليمن الحصاد 229 يوما، الموجودة على الموقع: https://www.aa.com.tr

10) عبد السلام قائد، المشهد العسكري في اليمن بعد عاصفة الحزم تحولات كبيرة وثغرات خطيرة، 28 مارس 2017. الموجودة على الموقع: www.almawqea.net/reperts/18116IIW1QFLNLZZdg.

11) العربية، ردود فعل عربية ودولية مؤيدة لعاصفة الحزم ضد الحوثيين، نشر في 26 مارس 2015، الموجودة على الموقع: https://www.alarabiya.nat.

12) علي إبراهيم مطر، مسار العلاقات السعودية-اليمنية...الأطماع الاستراتيجية الدائمة، الأخبار، الموجودة على الموقع: https://www.al-akhbar.com.

13) فريق التحرير، ماذا وراء مشاركة المغرب في عاصفة الحزم، الموجودة على الموقع: https://www.noonpost.com.

14) محمد أحمد العبادي، الذكرى السادسة لمعاهدة الحدود الدولية اليمنية – السعودية... إرساء مبادئ علاقة ودية صادقة وفتح قنوات التواصل نحو مستقبل مشرق، صحيفة الأيام، الموجودة على الموقع: http://www.alayyam.info.

15) محمد علي فقيه، العلاقات السعودية واليمن...من الوصاية إلى السيادة، الموجودة على الموقع:http://www.almayadeen.net.

16) محمود صالح، لماذا رفضت الجزائر المشاركة في عملية "عاصفة الحزم"؟، الموجودة على الموقع: www.elwatannews.com.

17) مدونة عبد الناصر المودع، الدور الخارجي في حرب 1994، الموجودة على الموقع: http://www.muwadea.blogspot.com.

18) المعرفة، عبد العزيز آل سعود، الموجودة على الموقع: https://www.m.marefa.org.

19) المعرفة، عبد الله الوزير، الموجودة على الموقع: http://www.marefa.org.

20) الموسوعة العربية، اليمن جغرافيا، الموجودة على الموقع: https://www.arab-ency.com.

21) موسوعة مقاتل من الصحراء، جيزان المملكة العربية السعودية، الموجودة على الموقع: https://www.moqatel.com.

22) موسوعة مقاتل من الصحراء، سيرة ذاتية علي عبد الله صالح، الموجودة على الموقع: https://www.moqatel.com.

23) موسوعتي، أحمد يحيى الثلايا، الموجودة على الموقع: https://www.mawsoati.com.

24) الوطن، الأراضي التي تسلمها اليمن من السعودية تساوي أربع مرات مساحة لبنان، الموجودة على الموقع: http://www.alwatan.com.

25) ياسر عبد العزيز، ماذا قدمت عاصفة الحزم لليمن بع خمس سنوات، مدونات الجزيرة نت، الموجودة على الموقع: https://www.aljazeera.net.

26) ياسين بودهان، الجزائر وعاصفة الحزم...رفض رسمي وإنقسام حزبي، الموجودة على الموقع: www.aljazeera.net.

27) https://arabic.mapsofworld.com.

المراجع الأجنبية:

1)Bahfi Salem,*Understanding the Houthi Ideology and its consequences on Yemen*، the embassy of Yemen in Washington، september 2020.

2)Barmin Yury, *Russia's Yemen strategy comes into focus*, Russia Direct, April 2015.

3)Boucek Christopher, *Yemen : on the Brink, Carnegie endowment for international Peace*, (number.110), April 2010.

4)Johnsen Gregory, *Foreign actors in Yemen: the history, the politics and the future*, January 2021.

5) Michael Knights, *what did the Gulf coalition on war achieve in Yemen* ?, Washigton institute for near east policy, 09 April 2016.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	
شكر وعرفان	
مقدمة	أ–ح
الفصل الأول: الجذور التاريخية للعلاقات السعودية –اليمنية.	9
المبحث الأول: التطور السياسي للمملكة العربية السعودية واليمن.	10
المطلب الأول: المملكة العربية السعودية.	10
المطلب الثاني: اليمن.	15
المبحث الثاني: الخلفية التاريخية للعلاقات السعودية – اليمنية.	21
المطلب الأول: النزاع الحدودي بين المملكة العربية السعودية والمملكة المتوكلية اليمنية.	21
المطلب الثاني: الحرب السعودية اليمنية 1934م.	24
المبحث الثالث: الحركات الإنقلابية باليمن وموقف السعودية منها.	27
المطلب الأول: الإنقلاب الدستوري 1948م .	27
المطلب الثاني: انقلاب 1955م.	29
خلاصة	34
الفصل الثاني: تطور العلاقات السعودية – اليمنية في الفترة (1955 – 2003م).	**35**
المبحث الأول: توتر العلاقات السعودية – اليمنية.	36
المطلب الأول: أسباب تأزم العلاقات السعودية اليمنية.	36
المطلب الثاني: ثورة 1962م وآثارها.	38
المبحث الثاني: المملكة العربية السعودية والوحدة اليمنية 1990م.	42
المطلب الأول: سياسة السعودية تجاه محاولات الوحدة اليمنية.	42
المطلب الثاني: موقف المملكة العربية السعودية من الوحدة اليمنية 1990م .	46
المبحث الثالث: السياسة السعودية تجاه اليمن ما بين (1994 – 2003م) .	48
المطلب الأول: الدور السعودي في الحرب الأهلية اليمنية 1994م.	48

المطلب الثاني: ترسيم الحدود (2000/ 2003م)	50
خلاصة	54
الفصل الثالث: المسار الجديد للعلاقات السعودية اليمنية ما بين (2004 – 2015م).	55
المبحث الأول: موقف السعودية من المتغيرات الجديدة في اليمن.	56
المطلب الأول: الحركة الحوثية.	56
المطلب الثاني: الحراك الشعبي 2011م والموقف السعودي منه.	62
المبحث الثاني: التدخل العسكري السعودي 2015م.	68
المطلب الأول: مجريات التدخل العسكري.	68
المطلب الثاني: انعكاساته على اليمن.	72
المبحث الثالث: المواقف الدولية والإقليمية من الصراع السعودي اليمني.	74
المطلب الأول: المواقف العربية والإقليمية.	74
المطلب الثاني: المواقف الدولية.	77
خلاصة	81
خاتمة.	82
ملاحق.	86
قائمة المصادر والمراجع.	107
فهرس المحتويات.	124